

بسم الله الرحمن الرحيم

مابعد ازمة الخليج
الملف العسكرى
(١٤)

المجلد (١٤)
التسلح فى المنطقة بعد الحرب

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ش ٩ب المعادى ت٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ١٤ -التسلح فى المنطقة بعد الحرب

*دور للاتحاد السوفياتى والنمسا فى عملية المدفع العملاق
حمد الجاسر		الشرق الاوسط		#٩١/١١/١١		١

*شركة ساهمت فى تسليح العراق تقيم مشروعا سريا للاتصالا ت فى بريطانيا
الا ن جورج		الشرق الاوسط		#٩١/١١/١٥		٢

*تاكيد لمساهمة شركات المانية فى برنامج صواريخ سكود العراقى
حمد الجاسر		الشرق الاوسط		#٩٢/٠١/٠٩		٣

*الا ستخبارات البريطانية كانت على علم بمشروع المدفع العملاق العراقى
حمد الجاسر		الشرق الاوسط		#٩٢/٠١/١٢		٤

*واشنطن ولندن ابلغتا سلفا بدراسات لمدفع عملاق عراقى
الحياة		#٩٢/٠١/١٦		٥

*اعترافات خطيرة لمبتكر المدفع العراقى
الوفد		#٩٢/٠١/١٧		٦

*الا وبزيرفر: الشركات البريطانية واسرار المدفع العراقى العملاق ..
صوت الكويت		#٩٢/٠١/١٩		٧

*واشنطن: مجلس النواب يؤكد تورط شركات فى تسليح العراق
الحياة		#٩٢/٠٢/٠٥		٨

*الصين تواصل صنع المدفع العراقى العملاق
الا هرام المسائى		#٩٢/٠٢/٠٥		٩

*لجنة تحقيق برلمانية بريطانية تستجوب وزراء فى قضية المدفع العراقى العملاق
سوزانا طربوش		الحياة		#٩٢/٠٢/٢١		١٠

*امريكا زودت العراق معلومات عسكرية قبل شهر من غزوه الكويت
الحياة		#٩٢/٠٢/٢٧		١١

*دائرة الموت
الشرق الاوسط		#٩٢/٠٣/٠٨		١٢

*لجنة برلمانية بريطانية تنتقد الحكومة بسبب مدفع العراق العملاق
الا هرام		#٩٢/٠٣/١٧		١٣

*فى عهدى ريجان وبوش : العراق حصلت على اسلحة امريكية تضمن قنبلة تزن طنا
الجمهورية		#٩٢/٠٤/١٩		١٤

*لوس انجلوس تايمز: واشنطن باعت اسلحة للعراق عن طريق السعودية
الا هرام		#٩٢/٠٤/١٩		١٥

*الرؤساء الفرنسيون تنبوا سياسية تسليح بغدا دبدعم من مؤسسات الصناعة الحربية
على حمادة		الشرق الاوسط		#٩٢/٠٤/٢٧		١٦

*بغداد حولت قروض الا غذية الى تجارة السلاح
صوت الكويت		#٩٢/٠٤/٢٨		٢٠

*العراق استخدم المعونات الا مريكية لشراء تكنولوجيا نووية متطورة
الا هرام		#٩٢/٠٤/٢٨		٢١

المجلد : ١٤ -التسلح فى المنطقة بعد الحرب

*الولا يات المتحدة قررت مساعدة العراق قبل شهرين من غزو الكويت
الوفد ٩٢/٠٤/٢٨# ٢٢

*تعاون المخابرات الا مريكية والعراقية استمر حتى يوم غزو الكويت
الا هرام ٩٢/٠٤/٢٩# ٢٣

*فتح ملف ضمانات القروض الا مريكية للعراق
العالم اليوم ٩٢/٠٥/١٤# ٢٤

*وثائق سرية تكشف: بيع التكنولوجيا والا سلحة الا مريكية لا يران والعراق
الا هرام ٩٢/٠٥/١٥# ٢٥

*الكونجرس يطلب من الحكومة تسليم وثائق ضمانات القروض الا مريكية للعراق
الا خبار ٩٢/٠٥/٢٤# ٢٦

*الديمقراطيون يتهمون بوش بمساعدة العراق على تصنيع اسلحة نووية
الا هرام ٩٢/٠٦/٠٦# ٢٧

*بغداد تنفى مساهمة امريكا فى بناء الجيش العراقى
الا هرام ٩٢/٠٦/١٣# ٢٨

*مسئول بالخارجية الا مريكية: حذرت من اساءة استخدام العراق للقروض الا مريكية
الا هرام ٩٢/٠٦/٢٥# ٢٩

*صحيفة "الا ندبندانت" تكشف فضيحة الموسم فى بريطانيا
العالم اليوم ٩٢/٠٩/٠١# ٣٠

*خلاف على العمولا ت يكشف تورط جنوب افريقيا فى تسليح العراق
الشرق الا وسط ٩٢/٠٩/٠٣# ٣٢

*سوق السلاح من كروب حتى صدام
مشيرة موسى الا هرام الا قتصادى ٩٢/٠٩/١٤# ٣٣

*اتهام امريكا بالتستر فى فضيحة تحويل الا موال للعراق
العالم اليوم ٩٢/٠٩/١٦# ٣٧

*فلسطينى يطالب جنوب افريقيا ببليون دولا عمولا ت اسلحة للعراق
هانى حمود الحياة ٩٢/٠٩/٢٠# ٣٩

*اسرار جديدة فى عملية تمويل تسليح الجيش العراقى
مصر الفتاة ٩٢/٠٩/٢٨# ٤١

*تقرير امريكى: الا ردن زود العراق باسلحة امريكية خلال حرب الخليج
الا هرام ٩٢/١٠/٠٣# ٤٣

*الا ردن تنفى تزويد العراق باسلحة اثناء حرب الخليج
الا هرام ٩٢/١٠/٠٤# ٤٤

*وثائق امريكية رسمية تكشف العلاقة السرية بين صدام وواشنطن
عبدالكريم ابو النصر الوسط ٩٢/١٠/١٢# ٤٥

*١٥ مليون دولا ر اجهزة ذرية امريكية للعراق
شريف على العالم اليوم ٩٢/١٠/٢٣# ٥٣

المجلد : ١٤ -التسلح فى المنطقة بعد الحرب

*تحقيقات حول جهاز امريكى الصنع عثر عليه بمنشاة نووية عراقية
الا هرام #٩٢/١٠/٢٤ ٥٤

*اسلحة بريطانية للعراق لتسهيل عمل مخابراتها قبل حرب الخليج
الا هرام #٩٢/١٠/٢٩ ٥٥

*الكشف عن تفاصيل دقيقة لمشتريات الا سلحة العراقية من مختلف الدول
الا هرام #٩٢/١١/٠١ ٥٦

*وثيقة للمخابرات الا مريكية تكشف الشركات التى ساعدت العراق عسكريا
العالم اليوم #٩٢/١١/٠٣ ٥٧

*العراق يعلن استعداده للتعامل مع الا دارة الا مريكية الجديدة برئاسة كلينتون
الا هرام #٩٢/١١/١٠ ٥٨

*ميجور يقرر تشكيل لجنة قضائية للتحقيق فى مبيعات الا سلحة البريطانية للعراق
الا هرام #٩٢/١١/١١ ٥٩

*براءة شركات بريطانية من تهمة تصدير معدات عسكرية الى العراق
صوت الكويت #٩٢/١١/١١ ٦٠

*بريطانيا انتهكت حظر تصدير السلاح للعراق
ابراهيم نوار العالم اليوم #٩٢/١١/١١ ٦١

*العثور على ٢٠٠ اسطوانة يورانيوم فى منشاة عراقية
الا هرام #٩٢/١١/١٢ ٦٢

*"عراق - جيت" البريطانية ودروس للمستقبل
الشرق الا وسط #٩٢/١١/١٢ ٦٣

*العمال اتهموا ميجور "بالتورط" في "عراق جيت"
الشرق الا وسط #٩٢/١١/١٢ ٦٥

*بريطانيا: ضغوط المعارضة تتزايد على ميجور لتوضيح دوره في قضية "عراق جيت"
الحياة #٩٢/١١/١٢ ٦٦

*اتهام مارك تاتشر بتوريد معدات عسكرية للعراق
العالم اليوم #٩٢/١١/١٢ ٦٧

*تقارير عن تورط حكومة تاتشر في مبيعات اسلحة للعراق
الا خبار #٩٢/١١/١٣ ٦٨

*لندن: ميجور ينفى تضليل البرلمان فى قضية عراق - جيت
سمير نصيف الحياة #٩٢/١١/١٣ ٦٩

*"الا عتماد" تورط فى فضيحة "عراق جيت"
كريس بلاك العالم اليوم #٩٢/١١/١٣ ٧١

*مستندات لدى حزب العمال البريطانى المعارض تتهم ميجور
الا هرام #٩٢/١١/١٥ ٧٣

*فضيحة عراقية لميجور
خالد داود روزاليوسف #٩٢/١١/١٦ ٧٤

المجلد : ١٤ -التسلح فى المنطقة بعد الحرب

*ميجور ينفى مجددا تورطة بقضية "عراق جيت"
الحياة ٩٢/١١/١٦# ٧٥

*اشدوان يطالب بجلسة طارئة لمجلس العموم لمعرفة مدى تورط الحكومة فى عراق جيت
الا هرام ٩٢/١١/١٧# ٨١

*شكاوى المعارضة واعتراضاتها الى لجنة التحقيق القضائية
سمير نصيف الحياة ٩٢/١١/١٧# ٨٢

*ميجور يمنح صلاحيات استثنائية للجنة التحقيق فى عراق جيت
سمير نصيف الحياة ٩٢/١١/١٨# ٨٣

*حول تصدير بريطانيا معدات عسكرية للعراق
طارق عجلان المساء ٩٢/١١/٢٢# ٨٤

*الحكومة فرضت حظر على بيع السلاح لبغداد وانتهكته
المساء ٩٢/١١/٢٢# ٨٥

*وزارة الدفاع البريطانية كانت على علم بصفقات الا سلحة
تيم كلسى العالم اليوم ٩٢/١١/٢٢# ٨٦

*مـــواقـــف
انيس منصور الا هرام ٩٢/١١/٢٣# ٨٧

*المعارضة البريطانية تقدم وثائق تصدير الا سلحة الى العراق
الوفد ٩٢/١١/٢٣# ٨٨

*مـلامح "ايران جيت" بريطانية
الشرق الا وسط ٩٢/١١/٢٣# ٨٩

*البرلمان البريطانى يناقش قضية بيع العراق وايران اسلحة
سمير نصيف الحياة ٩٢/١١/٢٤# ٩٠

*الا ردن يسرب معلومات اسرائيلية وغربية للعراق
الجمهورية ٩٢/١١/٣٠# ٩١

*طارق عزيز ينفى دور الحكومة الا ميريكية والبرسطانية في تزويد بغداد باسلحة
الحياة ٩٢/١٢/٠١# ٩٣

*بغداد تتراجع وتؤكد استعدادها لكشف مصادر معداتها النووية
الحياة ٩٢/١٢/١٠# ٩٤

*بغداد مستعدة للكشف عن مصادر برنامجها النووى
الا هرام ٩٢/١٢/١٠# ٩٥

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩١

دور للاتحاد السوفياتي والنمسا في عملية إنتاج «المدفع العملاق»

لندن: «الشرق الاوسط»
من الن جورج

طبقا لوثائق أعدها فريق المفتشين التابع للامم المتحدة، الذي يراقب برامج الصواريخ والاسلحة غير التقليدية العراقية، كان للنمسا والاتحاد السوفياتي دور في مشروع «المدفع العملاق» العراقي.

فعندما سأل المفتشون مسؤولين عراقيين حول منشأ معدات وتكنولوجيا المدفع العملاق قدم هؤلاء قائمة بأسماء الدول تضمنت النمسا والاتحاد السوفياتي. اما هويات الدول الاخرى التي ساهمت في المشروع فهي معروفة وهي بريطانيا وبلجيكا واسبانيا وايطاليا. الا ان المسؤولين العراقيين لم يشيروا الى طبيعة مساهمة كل من الاتحاد السوفياتي والنمسا ولم يكشفوا اسماء الشركات التي ساهمت في مشروع «المدفع العملاق».

وتدحض الوثائق ادعاءات مسؤولي شركة «سبيس ريسيرتش كوربوريشن» ومقرها بروكسل التي صممت المدفع بأن الغرض من المشروع كان اطلاق اقمار صناعية. وأبلغ المسؤولون العراقيون مفتشي الامم المتحدة ان الغرض من المدفع كان اطلاق الصواريخ واصابة اهدافها او السقوط قربها وبما لا يزيد على ٥٠٠ متر. ومثل هذا التصريح لا يتفق اطلاقا مع معايير البرامج الفضائية ذات الطابع المدني.

وبينما تكون هذه الدقة في الاطلاق واصابة الهدف مفيدة لقصف المدن بصواريخ تحمل رؤوسا تقليدية، إلا ان من المرجح ان العراق كان ينوي تحميلها رؤوسا كيماوية او نووية حيث تصبح دقة تصويبها اقل اهمية.

وتكشف الوثائق ايضا ان الصواريخ كانت متوقعة بطول ١٦ قدما و٢٠ قدما وان العراق كان يخطط لإنتاجها محليا في منشأة «النصر» وهي عبارة عن مصنع حكومي للذخيرة يقع في منطقة التاجي، شمال بغداد. وكان العراق يخطط ايضا لإنتاج انظمة لتوجيه الصواريخ

وكانت شركة «سبيس ريسيرتش كوربوريشن» قد اعدت تصاميم الصواريخ الا ان عمليات انتاجها لم تكن قد بدأت حتى ابريل (نيسان) ١٩٩٠ عندما ضبطت الجمارك البريطانية اجزاء من ماسورة «المدفع العملاق» من عيار الف مليمتر وانهت بذلك مشروع انتاجه.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩١

شركة ساهمت في تسليح العراق تقيم مشروعا سريا للاتصالات في بريطانيا

لندن: «الشرق الاوسط»
من الن جورج

بدأت شركة كانت لها علاقة بجهود العراق للحصول على معدات عالية التقنية لمشروعه الخاص بانتاج الاسلحة في تنفيذ مشروع سري للغاية لحساب دائرة الاتصالات بالقوة الجوية الملكية البريطانية وقدمت عطاء لمشروع مماثل لحساب حلف شمال الاطلسي «الناتو».

ففي ابريل (نيسان) الماضي فازت شركة «إكس - راي سيستمز» ومقرها قرب مدينة بيرتون - اون - ترينت في انجلترا بعقد تقدر قيمته بحوالي ٧٥٥ الف جنيه استرليني لتجهيز معدات لمبنى اتصالات متطورة في قاعدة تابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية تقع في سيلاند قرب مدينة تشيستر الانجليزية.

وقدمت الشركة اخيراً في اطار كونسورتيوم يضم شركتين اخريين عطاء لمناقصة تخص مشروعا مماثلا في منشأة في مقاطعة كورنوال تابعة لحلف شمال الاطلسي «الناتو».

ويخص العقد الذي فازت به الشركة تجهيز المشروع بحجرات فولاذية مصممة لوقاية المعدات من الموجات الكهرومغناطيسية الشديدة التي تولدها الانفجارات النووية

وكان برنامج عرضته ليلة امس القناة الرابعة للتلفزيون البريطاني قد كشف عن وجود علاقات عمل وثيقة بين شركة «اكس - راي سيستمز» وبين شركة تجارية صغيرة اسمها «بونافينتشور يوروب» كانت حتى اندلاع ازمة الخليج تزود مشاريع الاسلحة العراقية بأجهزة حساسة.

ورغم ان شركة «بونافينتشور يوروب» مسجلة في جزر تركس وكايكوس في البحر الكاريبي الا ان اعمالها تدار من مكاتب في جنيف. ويرأس الشركة مواطن بريطاني يقيم في موناكو اسمه وليم بيليو - هارفي وله صديق مقرب في لندن هو رجل اعمال اسمه بات بنسون وهو من كبار المسؤولين في شركة اسمها «اينر سيتي فينتشرز».

وطبقا للسجلات في دار الشركات في لندن تملك شركة «اينر سيتي فينتشرز» ٩٠٪ من اسهم شركة «اكس. راي سيستمز» في حين انها مملوكة بنسبة ٥٠٪ من قبل شركة «ايلجن اينفستمنتس» وهي ايضا مسجلة في جزر تركس وكايكوس لكن عنوانها البريدي هو نفس الصندوق البريدي في جنيف الذي تستخدمه في مراسلاتها شركة «بونافينتشور».

ويدعي مايك ديفيس، المدير العام لشركة «اكس - راي سيستمز» ان شركة «اينر سيتي فينتشرز» باعت حصصها في شركته في سبتمبر (ايلول) الماضي. الا ان الشركات التي تعمل مع الشركة في مشروع القوة الجوية الملكية تفيد بأن ديفيس ذكر تغير ملكية الشركة الشهر الماضي فقط. وتستشهد الشركات ايضا بنبذة عن الشركة كانت هي التي زودتها بها في ربيع هذا العام تصف فيها نفسها كجزء من مجموعة اوروبية تديرها شركة «بونافينتشر هولدنج ليمتد» ومقرها جنيف.

ويؤكد ديفيدس انه زار مصانع الاسلحة العراقية لبحث امكانيات التعاقد معها بشأن تزويدها بالمعدات ويشير الى ان بيليو - هارفي هو الذي رتب زياراته.

الا انه ينفي ان تكون شركته قد فازت بأي عقد من هذا القبيل.

ومن ناحية اخرى كان لشركة بيليو - هارفي «بونافينتشر» - التي تستأثر باهتمام وكالات الاستخبارات الغربية - رصيد اكبر من النجاح. فقد قامت بدور الوسيط في ترتيب عقود لتزويد مصانع الذخائر المدفعية العراقية بمعدات ايطالية والمانية وسويسرية. كما رتبت الشركة صفقات لحساب العراق شملت تزويده بجهاز طرد مركزي فرنسي الصنع يصلح لاختبار اجزاء الاسلحة وقامت بدور فاعل في تزويد العراق بفولاذ خاص لمشروع «المدفع العملاق».

وعرضت الشركة على العراق ايضا تزويد منشأة القعقاع الكائنة جنوبي بغداد بآلات تصوير فائقة السرعة واجهزة الاشعة السينية، كما تجدر الاشارة الى ان مراسل صحيفة الاوبزرفر البريطانية فرزدا بازوفت اعتقل عندما كان يحقق في انفجار وقع في منشأة القعقاع المعروف عنها انها من اهم منشآت البرنامج العراقي للاسلحة النووية.

وجاءت مشاركة شركة «اكس - راي سيستمز» في مشروع القوة الجوية الملكية البريطانية على اثر اغلاق السوق العراقية من جراء العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة.

فقد صرح مايك ديفيس قائلاً: «مع اندلاع ازمة الخليج كان علي البحث عن مجالات عمل اخرى».

ويبحث بيليو - هارفي ايضا عن اسواق اخرى. فقد انتشرت في الايام الاخيرة ملصقات دعائية كبيرة على حافلات لندن لمياه معدنية ايطالية تحمل زجاجاتها الاسم التجاري «سول». ويقول الملصق ان المنتوج «ظل اسطورة لاكثر من الفي عام».

تقوم باستيراد هذه المياه المعدنية الى بريطانيا شركة «يوروبيان مينرال واتر كومباني» التي تملك ايضا حصة كبيرة في مصنع ايطالي لتعبئة القناني ومن كبار مسؤولي هذه الشركة وليم بيليو - هارفي وزوجته الامريكية باربرا.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

تقرير سري لجهاز الاستخبارات في بون

تأكيد لمساهمة شركات ألمانية في برنامج صواريخ «سكود» العراقي

لندن: «الشرق الاوسط» من الن جورج

اكد تقرير سري لجهاز الاستخبارات الالماني (بي. ان. دي) الدور المركزي الذي قامت به شركات المانية في أنتاج نماذج محورة لصواريخ «سكود» العراقية.

وورد في التقرير الذي اعده لحساب (بي. ان. دي) مسؤول في وزارة الدفاع الالمانية كان ضمن فريق الامم المتحدة الذي فتش في يوليو (تموز) منشآت الصواريخ العراقية أسم شركة «سي بلاث جي إم بي إتش» في هامبورج (وهي من الشركات التابعة لشركة ليبتون سيستمز ـ ومقرها ايضا هامبورج) لقيامها بتوريد ما قيمته ٣ ملايين مارك الماني من مكونات اجهزة حفظ توازن الصواريخ وتحديد اتجاهها.

وأبرمت شركة «ثايسن مشيننبو جي إم إتش» عقدا مع العراق لتوريد ٣٠٥ مضخات تريبينية قدرت قيمتها بحوالي ١٣ مليون مارك الماني تم تسليم ٢٥ مضخة منها للعراق. ويشير التقرير الى ان «مواصفات المضخات تؤكد بما لا يقبل الشك ان الغرض منها كان انتاج مراوح دفع لصواريخ «سكود بي». ويضيف التقرير ان «استعمال حامض هيدروكلوريد النتروجين والكيروسين كـ «وقود» وكـ «مؤكسد» يجعل من المستبعد استخدام المضخات لأية اغراض اخرى».

ويشير التقرير الى ان شركة المانية أخرى ـ هي «بريسلوفت فرانز جي إم بي إتش» ومقرها دوسلدورف ـ قامت بشحن منصة أختبار للمضخات التربينية.

وقامت شركة «إتش اند إتش ميتالفورم» في درينستينفرت بتوريد الصفائح والقضبان الفولانية واجهزة الدرفلة والضواغط واجهزة اختبار الضغط لحجرات القدح الخاصة بالصواريخ. وقد ورد اسم هذه الشركة ايضا في القائمة التي وضعتها الامم المتحدة اخيرا بأسماء الشركات التي ساعدت برنامج العراق السري لتخصيب اليورانيوم.وقامت شركة هافرت هاندلز ـ جيزليسخافت في نيو ـ أيزنبرج بتوريد القضبان والاسطوانات الفولانية والنوابض الحلزونية والحلقات.

وقامت شركة «لايفيلد اند كو»، ومقرها أهلين، بتوريد اجهزة الدرفلة وتلقت ايضا طلبية، حالت سلطات بون دون اتمامها، لتوريد ادوات «صممت خصيصا لانتاج لاجهزة حقن الوقود في الصواريخ».

وقامت شركة «انلاجينبو كونتور» في ستوتنسي بتوريد طائفة من اجهزة القياس والمراقبة للاستعمال في نظم التحكم في النوعية في مصانع الصواريخ العراقية، في حين قامت شركة «مينريخ مولر جي إم بي إتش» في فينيلستاين بتجهيز العراق بأجهزة لحقن الوقود صممت خصيصا لبرنامج الصواريخ العراقية.

كما ان المنصات المتنقلة العراقية لإطلاق الصواريخ والمسماة بـ «النداء» و«الوليد» كانت هي الاخرى المانية المنشأ عموما. اذ يشير تقرير «بي ان دي» الى ان شركة «ماريل جي إم بي إتش» في ولفراتش، مثلاً، باعت ٢٦ جراراً من طراز «مرسيدس بنز» الى العراق الذي ربما استخدمها لجر منصات اطلاق الصواريخ. وبالفعل فقد كانت احدى منصات اطلاق الصواريخ من طراز «النداء» التي قام فريق الامم المتحدة في يوليو (تموز) بتفتيشها مزودة بجرار من طراز «مرسيدس بنز».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

التحقيقات مستمرة حول تورط الشركات

الاستخبارات البريطانية كانت على علم بمشروع المدفع العملاق العراقي

لندن: من الن جورج

بخلاف الانطباع الذي اعطته الشركتان البريطانيتان ـ اللتان صنعتا لجزاء من ماسورة المدافع العملاقة العراقية ـ للجنة مجلس العموم البريطاني، فانهما كانتا تتعاونان بشكل وثيق مع شركات اوروبية اخرى كانت تصنع مكونات لتلك المدافع.

وتصر شركة شفيلد «فورجماسترز»، التي صنعت اجزاء من ماسورة مدفع قطرها الف ملليمتر، ومعها شركة «ولتر سومرز» الكائنة في هالسوين التي صنعت مواسير لمدافع من عيار ٣٥٠ ملليمتراً على ان الاسطوانات كانت، حسب اعتقادهما، لمشروع بتروكيماوي عراقي. الا انه كان من المفروض ان تكونا، في ضوء تعاملهما مع الشركات الاخرى، على علم بالطبيعة الحقيقية لعملها.

فقد ابلغت اللجنة الخاصة التجارية والصناعية لمجلس العموم في جلسة لها الشهر الماضي للتحقيق في الفضيحة، بأمر عدد من الاجتماعات التي عقدت عام ١٩٨٨ وحضرها كبار موظفي شركة ولتر سومرز وشركة شفيلد فورجماسترز وشركة سبيس ريسيرتش كوربوريشن التي تتخذ من بروكسل مقراً لها ويترأسها جيرالد بول والتي قامت بتصميم المدافع واشرفت على صنعها.

إلاّ إنه لم يتم الاستفسار من الشركتين حول معاملاتهما مع شركة «فون رول» للصناعات الفولاذية السويسرية التي قامت بصنع اجهزة لف للمدافع من عيار الف ملليمتر و٣٥٠ ملليمتراً ومنصات اسناد للمدافع من عيار ٣٥٠ ملليمتراً. كما ان الشركتين لم تبلغا اللجنة بأمر هذه المعاملات. واكد متحدث باسم شركة «فون رول» ان كبار مهندسي شركته زاروا منشآت شركة «سبيشيال ميلتيد بروبكتس» (إس. إم. بي)، وهي من شركات مجموعة شفيلد فورجماسترز، في شفيلد في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٩ وان المستر ايليس من شركة «إس. إم. بي» زار برن في فبراير (شباط) ١٩٨٩ لإجراء مزيد من المفاوضات مع شركة «فون رول». وفي ٧ مارس (اذار) ١٩٨٩ حضر ورنر كارتمان، وهو مدير فني بشركة «فون رول» وجاستون ميرز، المدير التجاري للشركة، اجتماعاً مع مسؤولي شركة «إس. إم. بي» في شفيلد.

وكان الغرض من الاجتماع مناقشة عقود تقوم «إس. إم. بي» بموجبها بتوريد الصمولات والمزاليج الفولاذية لربط لجزاء مواسير المدافع. ومن الموضوعات الاخرى التي نوقشت امكانية صنع البطانات الفولاذية للمواسير بحيث تتحمل درجات حرارة تصل لغاية ٩٠٠ درجة مئوية.

وفي الشهر الماضي ابلغ فيليب وايت، المدير التنفيذي لشركة «شفيلد فورجماسترز»، اللجنة ان شركته لم تتعامل اطلاقاً مع الشركة السويسرية «اولدري تريدينج» التي قامت بتنسيق عدد من عقود مشروع المدفع العملاق. الا ان انتونيو بيريز، مدير شركة «اولدري»، كان احد الحاضرين في اجتماع عقد في ٧ مارس (اذار) ١٩٨٩ في شفيلد واستضافته شركة «إس. إم. بي».

وفي الوقت ذاته نفى المدير العام لشركة «شفيلد فورجماسترز»، بيتر بريتلز، ان تكون شركته تعاملت، في ما يتعلق بمشروع المدفع العملاق، مع شركة «سوسيتا ديل فوتشيني» الايطالية المختصة بالمنتجات الفولاذية والتي صنعت منصات اسناد للمدفع العملاق من عيار الف ملليمتر والهياكل الفولاذية اللازمة لربط المواسير بأجهزة اعادة اللف. الا ان «الشرق الاوسط» علمت أن شركة «شفيلد فورجماسترز» زودت عام ١٩٨٩ الشركة الايطالية بالمعلومات اللازمة عن التصميم لتقوم بانتاج الهياكل الآنفة الذكر. وعلى صعيد اخر قامت شركة «ولتر سومرز» ايضا خلال عام ١٩٨٩ بتزويد شركة «فون رول» بالمعلومات الفنية الخاصة بطريقة تركيب الاسطوانات من عيار ٣٥٠ ملليمترا بمنصات الاسناد.

وتنفي «فون رول» و«اولدري» و«سوسيتا ديل فوتشيني» التي يجري التحقيق معها من قبل السلطات المعنية في بلدانها، ان تكون قد ساهمت قصداً في مشروع المدافع العملاقة. إذ رفض مدير شركة «اولدري»، انتونيو بيريز، الاشارة الى طبيعة المشروع. وعلى غرار نظيرتيها البريطانيتين تدعي الشركة الايطالية انها ظنت أنها كانت تجهز المواد لمشروع بتروكيماوي. اما شركة «فون رول» فتقول انها كانت تصنع، حسب اعتقادها، «اجزاء لاسطوانات هيدرولية لضواغط تشكيل المعادن».

إن من الغريب، إذاً، ان تدعي الشركتان البريطانيتان انهما لم تكونا على علم بطبيعة العمل الذي اضطلعتا به في ضوء تضارب اوصاف المشروع اثناء الاتصالات التي تمت بينهما وبين شركة «فون رول» وشركات اخرى. لقد رفضت «ولتر سومرز» و«شفيلد فورجماسترز» التعليق على ما ورد بشأن علاقاتهما بالشركات الاخرى التي قامت بصنع اجزاء المدفع العملاق بحجة ان اللجنة الخاصة لمجلس العموم هي، حسب قول المتحدث باسم شركة «فورجماسترز»، هي «التي يجب ان تجري التحقيق في هذه القضية».

الا ان «الشرق الاوسط» علمت ان الاستخبارات البريطانية كانت على علم بمشروع المدفع العملاق العراقي وحددت الشركات المتورطة فيه منذ ربيع عام ١٩٨٩، اي قبل عام من ضبط الجمارك البريطانية اجزاء من ماسورة المدفع وقبل ستة شهور على الاقل من علم الحكومة، حسبما تدعي، بأمر المشروع

ان هذه التفاصيل الجديدة ستزيد بلا شك شكوك النواب البرلمانيين الذين يحققون في الفضيحة ـ الذين سيستأنفون هذا الأسبوع تحقيقاتهم ـ حول سماح السلطات البريطانية للشركتين بالاستمرار في التعامل مع المشروع العراقي، ولكن تحت المراقبة، حتى تعرف المزيد عن طبيعة مخططات بغداد.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ - ٦ - ١٩٩٢

مساعد العالم جيرالد بول كشف في لندن:

واشنطن ولندن ابلغتا سلفاً بدراسات لمدفع عملاق عراقي

■ لندن، واشنطن - رويتر، ا ف ب - صرح امس في لندن الدكتور كريستوفر كاولي المساعد السابق للعالم الكندي جيرالد بول الذي اغتيل في بلجيكا في العام ١٩٩٠ ان المسؤولين الامنيين في الولايات المتحدة وبريطانيا علموا مسبقاً ان العراق زود باستشارات حول معدات حربية بينها المدفع العملاق من مؤسسة «سبايس ريسيرتش كوربوريشن» في بروكسيل التي كان يشرف عليها بول.

واكد كالولي لدى مثوله امس امام لجنة برلمانية بريطانية متخصصة بالشؤون الصناعية والتجارية ان وزارة الخارجية الاميركية ودائرة الاستخبارات البريطانية ابلغتا بهذا الامر قبل سنوات من تسلم بغداد قطعاً استعملت لاحقاً لبناء المدفع العملاق.

وكان كاوي عمل مع بول حتى ايار (مايو) عام ١٩٨٩، وقال في شهادته ان مؤسسة بول ابلغت وزارة الخارجية الاميركية في عام ١٩٨٨ انها تدرس برامج حربية للعراق بينها امكان صنع مدافع تصل عياراتها الى الف مليمتر في نطاق برامج باليستية سميت «مشروع بابل».

واكد ان بول نفسه ابلغ الاستخبارات البريطانية تفاصيل عمله في العراق.

وعندما ساله احد اعضاء اللجنة المكلفة التحقيق في قضية المدفع العملاق: «هل هذا يعني ان حكومة الولايات المتحدة كانت مطلعة على مشروع المدفع العملاق، اجاب «نعم، ان مديرين ومحامين تابعين لمؤسسة بول انتقلوا الى واشنطن في اذار (مارس) ١٩٨٨ وبحثوا مع مسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية امر موافقة الوزارة على تزويد العراق هذه التكنولوجيا العسكرية».

دور «موساد»

وكانت الانباء عن وجود دراسات لتحضير المدفع العملاق تسربت بعد اغتيال بول قرب شقته في بروكسيل في اذار ١٩٩٠ وقبل الغزو العراقي للكويت في اب (اغسطس) من العام نفسه.واشار كاولي في الادلة التي سلمها خطياً الى اعضاء اللجنة الى ضلوع وكالة الاستخبارات الاسرائيلية (موساد) في اغتيال بول بمعرفة وكالة الاستخبارات الاميركية. وكانت اجزاء من المدفع العملاق صنعت في بريطانيا. ولكن كاولي اكد ان المدفع صنع لاطلاق مكوكات فضائية وليس لاغراض حربية وان واشنطن ولندن ابتكرتا روايات مثيرة حول الموضوع لاثارة الخوف وشن حملة ضد العراق.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اعترافات خطيرة لمبتكر المدفع العراقي

لندن - رويتر - اكد كريستوفر كاول مصمم اكبر مدفع عراقي صباح ان الحكومات الغربية كانت تعلم ان بغداد تصنع هذا المدفع قبل التحرك لوقفها. اعلن كاول في استجواب برلماني ان الولايات المتحدة كانت تعلم امر المشروع وانها اغتالت بقتل جيرالد بول العالم الامريكي الكندى المسئول عن المشروع على يد الموساد الاسرائيلي. اضاف كاول ان اغتيال بول في مارس ١٩٩٠ يعد اشارة صريحة لتوقف التأييد الغربي للعراق في اعقاب الحرب العراقية الايرانية.

واوضح كاول ان المدفع الذى صممه بمعرفة الحكومة البريطانية لم يجهز للاستخدام العسكرى مشيرا الى اشتراك مؤسسة ابحاث الفضاء مع العراق في مشروعات عسكرية بحتة. اضاف كاول انه قام ومسئولون عراقيون بخداع شركتين بريطانيتين لتحمل مواسير واجزاء للمدافع والتمويها بين هذه المكونات مخصصة لتصنيع البتروكيماويات.

كان بول قد عمل في مؤسسة ابحاث الفضاء في بروكسل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٢

«الاوبـزيـرفـر»

الشركات البريطانية وأسرار المدفع العراقي العملاق...

كشفت التحقيقات الرسمية كما جاء في صحيفة «الاوبزيرفر» البريطانية، عن تواطؤ كبير بين الشركات البريطانية والاخرى الاوروبية التي زودت العراق سرا باجزاء المدفع الكبير المعروف ادى الى حجب المعلومات عن النواب البريطانيين الذين قاموا بالتحقيق في خبايا دور الشركات البريطانية في تسليح صدام. وجاء في تقرير الصحيفة الذي اعده جون ميريت والان جورج ما يلي:

اثار غياب بعض الايضاحات المهمة من جانب الشركات البريطانية التي باعت مكونات المدفع العراقي الخارق تساؤلات مهمة في مجلس العموم البريطاني. ومن بين الاسئلة التي ظهرت على السطح، ان كانت الشركات هذه تعلم اكثر مما تريد ان توضح للنواب المكلفين بتقصي الحقائق. ولعل المصدرين كانوا عليمين بدوافع النظام العراقي الحقيقية من استيراد اجزاء السلاح المذكور، بينما تدعي الشركات البريطانية ان المواسير والاجزاء الاخرى انما كانت بغرض الاستعمال في صناعات بتروكيماوية تتابع بغداد تنفيذها.

وذكرت «الاوبزيرفر» ان لجنة مجلس العموم البريطاني لم تكتف بهذه الايضاحات، وطلبت من الشركات البريطانية ان تذكر اسبابها واجاباتها بصورة اكثر تفصيلا وصدقا خاصة وقد حفلت شهاداتها السابقة بتناقضات عديدة. ففي الشهر الماضي اطلعت لجنة مجلس العموم الخاصة بالتحقيقات على قصة الاجتماعات المتواصلة خلال عام ١٩٨٨ بين ممثلي الشركات «وولتر سومرز» و«شيفيلد فورغماسترز» ومندوبي مؤسسة بحوث الفضاء (S.R.C). وهذه المؤسسة التي تجعل من بروكسل قاعدة رئيسية لها ويملكها الدكتور غيرالد بول هي التي قامت بتصميم مثل هذه المدافع والاشراف على صناعتها.

والمعروف ان غيرالد بول هذا اغتيل في بروكسل رميا بالرصاص في مارس (آذار) ١٩٩٠.

لكن الشركات البريطانية لم تبح بتسيء - وربما لم تسأل اساسا - عما جرى بينها وبين شركة الصلب السويسرية «فون رول»، التي صنعت اجهزة الارتداد ومؤخرات المواسير للمدفع الرهيب في الوقت الذي اثبت متحدث باسم الشركة السويسرية ان مندوبا لها زار «شيفيلد» بانكلترا في يناير (كانون الثاني) عام ١٩٨٩ للقاء مديري احدى شركات «فورغماسترز» المتخصصة في تذويب المعادن وتشكيلها.

وكانت الصحيفة ذاتها علمت في فبراير (شباط) ١٩٨٩ ان شخصا يدعى «إليس» من مجموعة «شيفيلد» المذكورة زار مدينة بيرن في سويسرا، كما جاء كل من «ويرنر غارتمان» و«غاستور مارز» مندوبان عن شركة فون رول، الى شيفيلد، ردا على زيارته في ٧ مارس (آذار) ١٩٨٩. وشمل النقاش العقود التجارية المنتظرة لصناعة الانابيب الصلب وبطاناتها. هذا ونفى المدير العام «لفورغماسترز» «فيليب رايت» ان تكون لشركته اية علاقات تجارية مع شركة سويسرية اخرى هي اولدري للتجارة، والتي ساهمت بنشاط في تنسيق ادارة العمليات التجارية لصناعة وشحن قطع المدفع الخارق. لكن اجتماع مارس (آذار) ١٩٨٩ المذكور في شيفيلد شهد مشاركة انطونيو بيبرز احد مديري اولدري فيه.

كما نفى المدير التنفيذي وعضو مجلس الادارة لشركة «فورغماسترز» (شيفيلد) بيتر بيرتلز ان تكون لشركته معاملات مع شركة الصلب الايطالية «سوسيتا دي فوسيني» المتصلة بالمشروع العراقي والتي صنعت الاقفال والمحركات الخاصة بالاطلاق. وكانت صحيفة «الاوبزيرفر» واثقة منذ ١٩٨٩ من معلوماتها بتزويد «فورغماسترز» البريطانية للصانعين الايطاليين بالتصميم المطلوب.

كما قدمت شركة «وولتر سومرز» البريطانية عام ١٩٨٩ لشركة فون رول السويسرية كل التوجيهات والارشادات المطلوبة لالحاق المواسير بالمؤخرة لاطلاق الزناد. هذا ونفت الشركات الايطالية والسويسرية اي علم لها بالمشاركة في صناعة متعلقة بالمدافع المطلوبة من العراق. بل كانت ضمن الاعتقاد الجازم بانه جزء من مشروع بتروكيماوي، او توفير اجزاء لاسطوانات رافعة او آلات للحفر.. الخ.

وتؤكد الصحيفة ان هناك معلومات كانت متوفرة عن مشروع المدفع العراقي والشركات القائمة به قبل عام على اقل تقدير من انقضاض السلطات الجمركية البريطانية على بعض اجزائه اثناء محاولة تهريبها.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٣

واشنطن : مجلس النواب يؤكد تورط شركات في التسلح العراقي

■ واشنطن – رويتر – اعلن رئيس لجنة الشؤون المصرفية التابعة لمجلس النواب الاميركي هنري غونزاليس ان اللجنة تمتلك دليلا على ان شركات اميركية ساعدت العراق في انتاج صواريخ واسلحة اخرى وشكك في تقرير للرئيس جورج بوش نفى في ايلول (سبتمبر) الماضي ان تكون الشركات ساهمت مباشرة في بناء الترسانة العسكرية العراقية.

واكد غونزاليس (ديموقراطي) في رسالة بعث بها الى بوش اول من امس ان «التقرير الذي قدم الى الكونغرس غير دقيق، فهناك شركات اميركية عديدة قدمت عونا اساسيا لبرامج التسلح العراقية بما فيها الصواريخ». وزاد ان «اللجنة حصلت على معلوماتها من تحقيق في نشاطات فرع للمصرف الايطالي (اتلانتا لبانكا ناسيونالي ديل لافورو)»، مشيرا الى ان هذا الفرع «اقرض اكثر من بليوني دولار لشبكة عراقية لشراء التكنولوجيا العسكرية كانت تعمل في الولايات المتحدة واوروبا».

واعلن ان اللجنة تمتلك «دليلا واضحا الى ان عشرات من الشركات الاميركية لعبت دورا اساسيا في برامج التسلح العراقية، خصوصا الصاروخ البعيد المدى «كوندور – ٢» والبرنامجين اللذين استخدما في انتاج صاروخ سكود معدل».

وكشف ان وزارة التجارة الاميركية اقرت أذونات تصدير لشركات اميركية واجنبية خاصة بشحنات مرسلة الى العراق «على رغم ان المستورد كان المؤسسة الفنية العراقية للمشروعات الخاصة المسؤولة عن برنامج تعديل الصاروخ سكود». وشدد على ان تلك الاذونات اعطيت «على رغم ان وزارتي التجارة والخارجية (الاميركيتين) كانت لديهما معلومات كافية عن المؤسسة العراقية ونشاطاتها». واشار الى ان شركات اميركية «يسيطر عليها العراق» استخدمت ايضا في شحن سلع اليه. وأبلغ بوش ان وكالات حكومية لا تتعاون في التحقيق في القضية، طالبا منه المساعدة في اتاحة الحصول على معلومات وتقديم تقرير جديد عن دور شركات ووكالات اميركية في بيع العراق سلعا وتكنولوجيا.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٢

□ مجلة « لوبوان الفرنسية » :

الصين تواصل صنع المدفع العراقى العملاق

باريس ـ وكالات الانباء ـ ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان الصينيين يواصلون صنع المدفع العملاق الذى كان المهندس الكندى جير الدبول يقوم ببنائه لحساب العراق . واشارت المجلة الى ان جيرالد بول اغتيل فى مارس ١٩٩٠ فى بروكسل والمحت الى ان الموساد هى التى قتلته .

واوضح نورمان لستر مؤلف احد الكتب التى صدرت عن جيرالدبول ان الفريق الصينى الذى يعمل فى مجمع كسيان العسكرى تلقى تدريبه على يد المهندس الكندى قبل قتله .

وقالت ان بول عمل منذ عدة سنوات على زيادة مدى المدافع الاسرائيلية عيار ١٥٥ مليمترا المتمركزة فى الجولان ثم قدم الاسرائيليون هذه التكنولوجيا الى الصين .

لجنة تحقيق برلمانية بريطانية تستجوب وزراء في قضية المدفع العراقي العملاق

□ لندن - من سوزانا طربوش:

■ ازداد الغموض الذي يلف قضية «المدفع العملاق» العراقي الذي ضبطت اجزاء منه سلطات الجمارك البريطانية في نيسان (ابريل) ١٩٩٠، خصوصا بعد ان كُشف امام لجنة تابعة لمجلس العموم البريطاني ان الاستخبارات البريطانية كانت على علم بالمشروع العراقي منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩.

ويعني ذلك ان رجال الامن البريطانيين كانوا على علم بتفاصيل الخطة العراقية قبل سبعة اشهر من قيام ضباط الجمارك بضبط قطع المدفع العملاق التي صنعتها شركتا «شيفلد فورجماسترز» و«والترسومرز».

وتؤكد هذه المعلومات الجديدة الشكوك التي اعترت دوائر عدة بان الحكومة البريطانية واجهزتها الامنية كانت تدرك ابعاد المخطط العراقي ودور الشركات البريطانية فيه، لكنها اختارت لأسباب تخصها وحدها عدم التدخل حتى نيسان ١٩٩٠. ويبدو ان المعلومات الجديدة ستثير فضيحة في بريطانيا بعد ان تمسك اعضاء لجنة التجارة والصناعة في مجلس العموم (١١ نائباً عن الاحزاب الرئيسية الثلاثة) بالتقصي في هذا الشأن لابعد مدى وذلك في نطاق الاهتمام بالتحقيق في صادرات بريطانيا الى العراق.

وكان غوردون براون المتحدث بلسان حزب العمال في شؤون الصناعة اتهم الحكومة البريطانية اخيرا بانها لم تكتف بالعلم بمشروع المدفع العراقي وانما «وجهت الشركات البريطانية المتورطة (في المشروع)».

واستمعت اللجنة لافادة شهود منهم ممثلون للشركتين المعنيتين، ووزارتي الدفاع والتجارة والصناعة، والجمارك، وبنك ميدلاند البريطاني. وتسعى حاليا للفراغ من تقريرها الختامي قبيل بدء الانتخابات النيابية في الاسابيع المقبلة.

وقررت اللجنة نقل تحقيقاتها في الفترة المقبلة لتشمل استجواب وزراء. وتنوي الخميس المقبل سماع شهادة وزير مشتريات الدفاع الآن كلارك وتيم كلارك وزير الدولة في وزارة التجارة والصناعة.

وكانت استمعت الثلثاء الماضي الى شهادة ستيفن كوك الذي عمل ضابط استخبارات في روديسيا وكان مديراً غير متفرغ في شركة «بي آر بي» البلجيكية في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩. وقامت الاخيرة بانتاج جهاز القذف الخاص بالمدفع العملاق.

وسبق ان عمل كوك مستشارا لبنك ميدلاند حيث الحق بإدارة تمويل المعدات العسكرية. وابلغت اللجنة بان كوك زار العراق في عام ١٩٨٨ للتفاوض على تمويل اجهزة القذف المشار اليها. غير ان توم روبسون المدير السابق لادارة التجارة وتمويل الصادرات في البنك ابلغ الى اللجنة الاسبوع الماضي ان كوك لم يسافر في اي مهمة من هذا النوع. ونفى ادعاءات بان كوك الحق بشركة «استرا» بناء على توصية من مسؤولي البنك.

وأبلغ كوك الى اللجنة انه اخطر سلطات الامن البريطانية بموضوع اجهزة القذف المدفعي في ١٩ ايلول ١٩٨٩ كما قال انه تحدث الى مسؤولي وزارة الدفاع. غير انه نفى ان يكون عضوا في اي من اجهزة الاستخبارات البريطانية.

وقال كريستوفر غامبلي المدير التنفيذي السابق لشركة «استرا» في شهادته امام اللجنة اول من امس انه زار الشركة البلجيكية المذكورة في الشهر نفسه، وابلغ بان اجهزة القذف ربما ترسل الى العراق، لكنه قال انه احيط علما بانها ليست مهيأة لاطلاق شحنات نووية اوكيماوية.

واضاف انه اخطر مسؤولاً في وزارة الدفاع البريطانية يدعى بوب بريمروز حال عودته من بلجيكا وابلغه لاحقا بانه يتعين على الشركة البلجيكية المضي قدما في تصنيع الاجهزة المشار اليها. وعندما بلغه ان حادثاً وقع في مصنع الشركة ادى الى تعطيل المشروع وافق على ان ذلك ربما تم بدافع تخريبي. كان غامبلي احد آخر الاشخاص الذين قابلوا العالم الكندي جيرالد بول صاحب فكرة المدفع العملاق في اليوم الذي اغتيل فيه (٢٢ آذار/ مارس الماضي) وقبض على غامبلي بعد ذلك باسبوع بتهمة فساد.

وكان كريستوفر كاولي شريك بول السابق اتهم - امام اللجنة - الاستخبارات الاسرائيلية (موساد) باغتيال بول «بعلم السلطات البريطانية والاميركية» وادعى انه ظل يحيط الاستخبارات البريطانية علماً بتطورات مشروع المدفع العملاق منذ بدء العمل فيه.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٢

تقرير لشبكة "سي ان ان":

أميركا زودت العراق معلومات عسكرية قبل شهر من غزوه الكويت

■ واشنطن، لندن، دسلدورف (المانيا)، روما - رويتر، أ ف ب - كشفت شبكة «سي ان ان» التلفزيونية الاميركية ان الولايات المتحدة واصلت تزويد العراق معلومات مستمدة من اقمار اصطناعية عن تجمعات القوات الايرانية خلال حزيران (يونيو) ١٩٩٠ قبل شهر فقط من غزوه الكويت. واشارت الى ان هذه المعلومات ربما قد سمحت للعراق بتركيز جهوده العسكرية على الكويت.

جاء ذلك في تقرير بثته الشبكة ليل الثلثاء - الاربعاء، ونقلت عن وثائق وبرقيات سرية ان وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ابلغت حكومة الرئيس جورج بوش في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ ان العراق يبذل جهودا واسعة لامتلاك اسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، وعلى رغم ذلك تجاهلت الحكومة الدلائل وامتنعت عن انتقاد السياسات العراقية حتى في محادثات سرية.

ونقل التقرير عن برقية لوزارة الخارجية الاميركية ان نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز الذي كان وزيراً للخارجية شكا في اجتماع عقده مع الوزير جيمس بيكر في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩ من احتجاجات في الكونغرس على استخدام العراق اسلحة كيماوية ضد الاكراد، فرد بيكر بان حكومته «تنظر الى امام» وتحدث عن انتشار الاسلحة الكيماوية في كل انحاء العالم.

واوردت الشبكة ان طارق عزيز «كان مسروراً» لتلقيه رسالة من بيكر بعد اسبوعين من الاجتماع تؤكد ان اميركا لا تحاول زعزعة استقرار العراق. فردت بغداد بموافقتها على دفع تعويضات لذوي ٣٧ بحارا قتلوا في الهجوم الذي استهدف السفينة الحربية الاميركية «ستارك» في مياه الخليج في أيار (مايو) ١٩٨٧.

من جهة اخرى صدرت في بريطانيا وايطاليا اول من امس احكام بسجن اشخاص دينوا بتهريب اسلحة الى العراق، واعتقل ثلاثة مسؤولين في شركة المانية يشتبه في انهم باعوا بغداد معدات لانتاج صواريخ.



المصدر : الشرق الأوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢

الخطاء الذي ارتكبه الغرب في تسليح العراق

دائــرة المــوت

Death Lobby-How The West Armed Iraq
Keneth R. Timmerman
Fourth Estate

انقضت سنة على عملية «عاصفة الصحراء» وتحرير الكويت، وحان الوقت لطرح السؤال الحقيقي، كيف تم تسليح العراق ومن قام بذلك؟ وما هو الحجم الحقيقي للترسانة العسكرية لنظام صدام حسين؟ تساؤلات يحاول كينث تمرمان الاجابة عليها من خلال كتابه «دائرة الموت: كيف سلح الغرب العراق؟» الذي صدر مؤخرا عن دار النشر فورث استيت وكنيث تمرمان من اشهر الصحافيين الغربيين في شؤون الشرق الاوسط، اذ شغل منصب رئيس تحرير مجلة «ميدنيوز» التي تهتم بالقضايا الامنية في منطقة الشرق الاوسط، وعمل كذلك كمراسل لأمهات الصحف الامريكية مثل نيوزويك وول ستريت جورنال وانترناشيونال هيرالد تريبيون، وقد الف ثلاثة كتب اشهرها «اضرام اللهيب» حول الحرب العراقية الايرانية وقد زار تمرمان العراق مرات عديدة في محاولة لايجاد اجوبة على التساؤلات التي كانت دائما تتردد في ذهنه: ما هي القدرة العسكرية الحالية للعراق؟ ومن اين حصل صدام حسين على تلك الترسانة الفتاكة التي ادت به الى ايقاد نار حرب الخليج؟ وما الذي تبقى لدى النظام العراقي من اسلحة بعد «عاصفة الصحراء»؟ كلها اسئلة نجد الاجابة عنها في كتاب «دائرة الموت».

ويضيف الكاتب بانه خلال السنوات الخمس عشرة التي سبقت غزو الكويت، ساعدت الحكومات والشركات الغربية العراق على امتلاك ترسانة عسكرية هائلة ومهولة تتعدى كل ما عرفته منطقة الشرق الاوسط من قبل، اذ انها باعت للعراق مدرعات ومصفحات ودبابات وطائرات مقاتلة واخرى نفاثة واسلحة كيماوية وصواريخ، بل المعدات الضرورية لصناعة الاسلحة النووية. وهكذا يمضي الكاتب قائلا إن الشركات وبنوكها وبعض أنصارها في الهياكل الحكومية كونت مجموعات ضغط قوية ساهمت بشكل فعال في ايجاد فرانكنشتاين جديد بمنطقة الشرق الاوسط. وكل مجموعة لعبت دورا في تسليح صدام، ورغم اختلاف مصالحها، فإنها كانت كلها تشكل صفا مرصوصا كلما دعت الضرورة لحماية مصالح صدام.

ولم يلبث الرئيس العراقي إلا ان انتهز هذه الفرصة فقبل خمس عشرة سنة مضت، وبالضبط بعد ان قرر الاتحاد السوفياتي وضع الحظر على بيع الاسلحة للعراق، وضع صدام حسين خطة كبيرة لاقتناء الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية وبصفة علنية. اذ ان كل المعدات كانت تشترى في السوق المنتجة وطوال هذه المدة، لم يقم احد قط بدق ناقوس الخطر. واكثر من هذا، يضيف الكاتب، فان الحكومات الغربية كانت تشهد له «بالاعتدال»، كما ورد في خطاب جون كيلي، مساعد كاتب الدولة الأمريكي في الشؤون الخارجية، قبل حرب الخليج بأربعة اشهر. وهذا الاعتقاد الذي كان سائدا جعل من العراق سوقا كبرى للاسلحة الفرنسية والالمانية والايطالية والبريطانية والنمساوية والامريكية. ويرى الكاتب ان عملية «عاصفة الصحراء»، كانت الى جانب هدفها الاساسي، محاولة من قبل الدول الغربية لاصلاح الخطأ الفادح الذي اقترفته ايدي ارباب الصناعات الذين ضربوا بمصلحة الامن والسلام في المنطقة عرض الحائط مقابل ما كانت تدره عليهم عملية تسليح نظام صدام من ارباح طائلة.

وتعود الذاكرة بالكاتب الى ٥ سبتمبر (ايلول) عام ١٩٧٥ حين حطت طائرة صدام حسين في مطار اورلي الدولي. وكان في استقباله رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك، السيد جاك شيراك الذي قال في حق ضيفه «ارحب بكم هنا كصديق شخصي، واجدد لكم تقديري وعطفي واحترامي». فرد عليه صدام حسين بقوله:

«نأمل ان تتصف علاقات فرنسا بباقي الدول العربية بنفس الود والاخاء اللذين ابديتموهما في حقنا اليوم ان العلاقات بين بلدينا سوف تتحسن لا محالة بعد زيارتي هذه التي آمل ان تخدم مصلحة السلام في العالم». الا ان ما اخفاه صدام، يضيف الكاتب، هو ان مفهوم السلام عنده يعني التفوق المطلق على كل خصومه، حقيقيين كانوا ام من صنع خياله. فقد كانت زيارته لفرنسا مناسبة لتوقيع اتفاقية تبيع له فرنسا بمقتضاها كميات هائلة من الاسلحة. وقبل زيارته لفرنسا كان صدام حسين يشتري اسلحته من الاتحاد السوفياتي. فرأت فرنسا في تلك الزيارة فرصة سانحة لفتح سوق متعطشة امام صناعتها العسكرية فأمست تغازل صدام حسين وتغريه بامكانية شراء ما شاء من اسلحة ومن تكنولوجيا عسكرية دون قيد ولا شرط على عكس ما كانت تقوم به الدولتان العظميان، لم كل هذا؟ لأن فرنسا كانت محتاجة الى نفط العراق بقدر ما كان هذا الاخير بحاجة الى اسلحة فرنسا. وانتقل الكاتب بعد ذلك ليصف في ما يزيد عن ثلاثمائة صفحة المراحل التي مرت بها عملية بناء الترسانة العسكرية للعراق على مدى خمسة عشر عاما، مؤكدا على الدور الذي لعبه سقوط نظام شاه ايران واستيلاء آية الله الخميني على السلطة في ايران فالحرب العراقية الايرانية وما ترتب على ذلك من دعم غير مشروط للعراق من طرف القوى الغربية.

ولم يخف تمرمان استغرابه لكون اصحاب القرار السياسي لم ينتبهوا الى النية السيئة للنظام العراقي الا بعد فوات الاوان، وفي هذا الاطار يقول «ان الاصوات التي تعالت منددة بعملية التسليح المطلق للعراق سرعان ما كانت تكبحها وتخنقها جماعات الضغط التي كانت ترى ان مصالحها اقوى بكثير من الخطر المحتمل لفقدان التوازن العسكري في منطقة الشرق الاوسط». ان كتاب «دائرة الموت» يروي باسلوب اخاذ ومؤثر ومثير للغاية قصة ما يحدث حين يلتقي الجشع الكبير بالطموح الذي لا يعرف حدودا.

لجنة برلمانية بريطانية تنتقد الحكومة بسبب مدفع العراق العملاق

لندن - ر - انتقدت لجنة برلمانية بريطانية الحكومة أمس بسبب طريقة تعاملها مع قضية المدافع العملاقة التى سعت العراق لانتاجها من خلال شراء مكوناتها من شركات بريطانية .

وحملت اللجنة المشكلة من جميع الاحزاب فى تقرير لها وزارة التجارة والصناعة المسئولية لاتخاذها قرارات بدون الحصول على معلومات كاملة ووافية وسماحها لشركتين بريطانيتين بامداد العراق بالمكونات المطلوبة .

في عهدي ريجان وبوش :

العراق حصل على أسلحة أمريكية تضمنت قنبلة تزن طناً

لوس انجلوس - وكالات الانباء :

كشفت صحيفة « لوس انجلوس » تايمز امس تفاصيل جديدة عن بيع اسلحة امريكية للعراق في الفترة التي سبقت حرب تحرير الكويت . وذكرت الصحيفة ان صفقات الاسلحة بين امريكا والعراق بدأت منذ عقد الثمانينات واستمرت لمدة طويلة في عهدي رونالد ريجان وجورج بوش .

ونقلت « لوس انجلوس تايمز » عن موظفين في الادارة الامريكية قولهم ان هذه الصفقات لم يصادق عليها الكونجرس الامريكي وشملت نقل قنبلة من طراز ام - ٢ يبلغ وزن الواحدة منها طنا الى العراق .

كما ذكرت نفس الصحيفة ان اسلحة امريكية نقلت بصورة خفية عن طريق السعودية الى سوريا وبنجلاديش .



□ لوس انجلوس تايمز : واشنطن باعت اسلحة للعراق عن طريق السعودية

لوس انجلوس ـ ى.ب.ا : ذكرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» الامريكية امس ان ادارتى الرئيس الامريكى جورج بوش والرئيس السابق رونالد ريجان قد سمحتا للسعودية ببيع اسلحة امريكية الصنع للعراق ولدول اخرى خلال ١٠ سنوات قبل وبعد الحرب العراقية ـ الايرانية بصورة سرية .

وقالت الصحيفة انها حصلت على وثائق سرية تثبت ان عمليات بيع الاسلحة لهذه الدول تمت عن طريق السعودية للتحايل على الحظر الذى فرضه الكونجرس على تصدير الاسلحة للعراق .

وكانت ادارة الرئيس بوش قد نفت مرارا تورطها فى عقد مثل هذه الصفقات السرية .



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

ضجة يثيرها كتاب عن «لوبي» عراقي في باريس

الرؤساء الفرنسيون تبنوا سياسة تسليح بغداد بدعم من مؤسسات الصناعة الحربية النافذة

باريس: من علي حماده

اثار كتاب اصدرته دار النشر الفرنسية «اوليفيه اوربان» عن «اللوبي» الفرنسي العامل لصالح النظام العراقي في فرنسا ضجة كبرى في الاوساط السياسية والتجارية في البلاد.

وهذا الكتاب الذي الفه الكاتبان الفرنسيان كلود انيللي وستيفاني ميسنييه بعنوان «صدام حليفنا» تسبب، ولا يزال، في جدل واسع في مختلف الاوساط السياسية في فرنسا بالنظر لكثرة الاسماء الشهيرة الواردة فيه ولدورها في دعم المصالح العراقية في فرنسا.

هل كان للعراق «لوبي» في الادارة الفرنسية؟

يطرح كتاب «صدام حليفنا» سؤالا رئيسيا يشغل العديد من السياسيين والاعلاميين الفرنسيين ويثير جدلا واسعا في الاوساط السياسية في الاحزاب كافة:

- هل كان للعراق قبل غزو الكويت مجموعة ضاغطة (لوبي) تعمل لتأمين مصالحه لدى الادارة الفرنسية؟

عن هذا السؤال يحاول مؤلفا الكتاب وهما رئيس تحرير جريدة «لوكانار انشينيه» الاسبوعية كلود انيللي ومساعدته ستيفاني ميسنييه اعطاء اجابة بالعودة الى الوراء في تاريخ العلاقات العراقية ـ الفرنسية: ارهاصاتها وتطورها وصولا الى صيف ١٩٩٠ موعد غزو الكويت وبدء حرب الخليج الثانية. ومن خلال البحث في ملفات سياسية عسكرية واقتصادية يجهد المؤلفان في اثبات نظريتهما التي تقول ان الرؤساء الفرنسيين ابتداء بالرئيس جورج بومبيدو الذي خلف الجنرال ديجول سنة ١٩٦٩ ثم جيسكار ديستان وفرنسوا ميتران تبنوا سياسة رسمية تقضي بدعم العراق ورئيسه صدام حسين في بناء قوته العسكرية، واستندوا في ذلك الى تأييد واسع للطبقة السياسية الفرنسية وكذلك المؤسسات الصناعية الحربية صاحبة النفوذ الواسع في اوساط القرار السياسي، التي تمكنت من بيع العراق للفاعل النووي اوزيراك (تموز) واحدث الاسلحة واكثرها تطورا وصولا الى تأجير العراق طائرات «سوبر اتندار» المعدة لحمل صواريخ «اكسوسيت» التي استعملت بفعالية في تدمير ميناء خرج الايراني سنة ١٩٨٧.

ويقدم الكتاب عرضا لمسار العلاقة العراقية ـ الفرنسية وهنا بعض محطاتها:

«... لقد اخترنا فرنسا» بهذه

الكلمات بادر نائب الرئيس العراقي انذاك صدام حسين مضيفه الفرنسي الرئيس جورج بومبيدو لدى استقباله له في قصر الرئاسة (الإليزيه) في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٧٢.

وتابع: «اننا دولة علمانية مثل فرنسا لدينا ماض مشترك في شركة البترول العراقية (I.P.C) صحيح اننا وقعنا في ابريل (نيسان) الماضي معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي لكننا بحاجة اليكم في الغرب للموازنة مع ثقل هذه المعاهدة».

وجد نائب الرئيس العراقي رئيساً فرنسياً متجاوباً مع ندائه وكان سبق له ان سمع كلاما ونصائح تدعوه لفتح الأبواب مشرعة بوجه العراق كاحد عناصر السياسة الفرنسية في الشرق الاوسط.

وكان مصدر النصائح المتكررة اثنين من المقربين للرئيس بومبيدو اولهما السفير الفرنسي في العراق من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥، بيار سيرل، والثاني نيكولا لانج وهو خبير في شؤون الشرق الاوسط في مجلة «شرق - غرب» الصادرة عن مركز معلومات ودراسات يديره جورج البيرتيني المستشار السياسي للعديد من المصارف والشركات الفرنسية.

كان السفير بيار سيرل الذي توفي في مطلع سبتمبر (ايلول) ١٩٨٩ يؤمن ان من الممكن لفرنسا ان تلعب دوراً في العراق يخفف من ارتباطاته بالاتحاد السوفياتي ويسمح لفرنسا ان تخترق منطقة كانت حتى الأمس القريب (١٩٥٨) تندرج في دائرة النفوذ البريطاني.

من جهته كان نيكولا لانج من الفرنسيين القلائل الذين درسوا العراق وتعرفوا الى طبقته السياسية الحاكمة وافكارها. وبتأثير هذه العلاقة ساهم لانج في فتح ابواب بغداد بوجه السفير بيار سيرل عندما تسلم مهامه الجديدة في بغداد. هذا في وقت كان فيه للفرنسيين وجود محدود داخل القطاع النفطي العراقي عبر خبراء للشركة الفرنسية للنفط (C.F.P) و(توتال) في ما بعد.

ولغاية ١٩٧١ كانت علاقات باريس وبغداد تمر عبر الشركة الفرنسية للنفط وكان مسؤولو هذه الشركة العائدون من العراق يدعون حكومتهم الى تطوير علاقاتها بهذا البلد الكبير ذي الثروات الطبيعية المهمة.

وفي بغداد كان للمستشار الثاني في السفارة الفرنسية بول دوبي يعاون السفير بيار سيرل في مطلع السبعينات ويلتقي مع نيكولا لانج على ضرورة تطوير العلاقات بين باريس وبغداد. وبقي دوبي على مواقفه الى ان تسلم فرنسوا ميتران سدة الرئاسة سنة ١٩٨١ فعينه سفيرا في العراق لغاية العام ١٩٨٦.

وسعى كل من السفير ومستشاره لاقناع الاجهزة الامنية الفرنسية بصوابية سياستهما فدعي الكسندر مارانش رئيس المخابرات المدنية الفرنسية الى بغداد للقاء نظيره العراقي سعدون شاكر وعاد ليبلغ الرئيس بومبيدو بأنه سعى لكي لا يبقى العراقيون مرتبطين بالسوفيات دون سواهم. بعد ذلك تكررت زيارات مارانش الى بغداد لغاية ١٩٨١ بمعدل زيارتين الى ثلاث في السنة الواحدة.

التحرك العراقي في باريس

وفي باريس كانت المساعي العراقية تتكثف على اكثر من صعيد من اجل اقامة شبكة علاقات في الاوساط الفرنسية السياسية والاقتصادية خصوصا في الصناعات العسكرية. وتكررت الدعوات العراقية للشخصيات الفرنسية لزيارة بغداد.

وبعد حرب اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ والحظر النفطي العربي الذي اعقبها كان بامكان المراقبين ملاحظة بروز اربع شخصيات فرنسية تؤيد سياسة فرنسية «عراقية»، هم: ميشال جوبير الذي شغل منصب امين عام الرئاسة الفرنسية قبل ان يعينه بومبيدو وزيرا للخارجية، واندريه جيرو الذي كان انذاك مديراً لدائرة المحروقات في وزارة الاقتصاد ثم امينا عاما لمفوضية الطاقة الذرية الفرنسية واصبح وزيرا للدفاع في حكومة شيراك سنة ١٩٨٦. وفنسان لابوريه امين عام الشركة الفرنسية للنفط (C.F.P)، واخيراً بيار جيومات رئيس شركة النفط الوطنية «إلف» الذي كان وزيرا سابقا للجيوش وأميناً عاماً لمفوضية الطاقة الذرية.

سياسة الطاقة

وكانت سياسة جوبير وجيرو تدعو لتطوير سياسة فرنسية في مجال الطاقة تترافق مع سياسة تصدير صناعية. وكان للعراق موقع في هذه السياسة.

في الاول من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٤ وبمناسبة زيارة جاك شيراك (رئيس الحكومة الفرنسية في مطلع عهد الرئيس جيسكار ديستان) لبغداد ارسيت قواعد علاقة بين شيراك ونائب الرئيس العراقي انذاك صدام حسين. وكان شيراك مقتنعا الى ابعد حد بآراء ميشال جوبير واندريه جيرو مما فتح امام فرنسا السوق العراقية وارسى قواعد التعاون في المجال النووي بين البلدين.

والملفت للانتباه ان الرئيس جيسكار ديستان ترك لرئيس حكومته ملفاً يتعلق بالسياسة الخارجية التي تدار عادة من قصر الرئاسة وليس من اي مكان آخر.

في هذا الوقت كانت المفاوضات بين البلدين حول بيع فرنسا للعراق برنامجا نوويا تتقدم بسرعة. ففي اغسطس (اب) ١٩٧٤ زار وفد عراقي فرنسا واجتمع الى اندريه جيرو وطلب باسم الحكومة العراقية شراء مفاعل نووي مخصص للابحاث من فئة اوزيريس. بعد ذلك بسنة، ولدى زيارة صدام حسين لفرنسا في ٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٥، خطب شيراك في حفل الاستقبال الذي اقامه على شرفه في قصر فرساي التاريخي قائلا: ان العراق بصدد تطوير برنامج نووي واقعي وفرنسا ستشارك في هذا الجهد.

وفي اليوم التالي صرح نائب الرئيس العراقي لمجلة «الاسبوع العربي» بأن اتفاق العراق مع فرنسا هو الخطوة الاولى العملية لانتاج السلاح النووي العربي. في ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥ أوفد شيراك الى العراق وزير الصناعة ميشال دورنانو الذي وقع بالأحرف الاولى اتفاقية للتعاون في المجال النووي تنص على انشاء مركز ابحاث: المفاعل «اوزيراك» او «تموز» كما سمي في العراق.

الضغوط الغربية

وكان نبأ بناء المفاعل «تموز» مناسبة لممارسة ضغوط على باريس من الدول الغربية، خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا. - وبالطبع اسرائيل - التي انتقدت السياسة الفرنسية ثم انتقلت من لغة الكلام الى الفعل بأن فجر كوماندوز اسرائيلي في ٩ ابريل (نيسان) ١٩٨٩ قطعاً من المفاعل كانت في طريقها للشحن الى العراق عبر مرفأ «سيان سورمار».

لكن المشروع لم يتوقف. ويمكن القول ان عهد اليمين في فرنسا أيد تطوير العلاقة مع بغداد، وبالنسبة للتعاون في المجال النووي كان شيراك اول من اطلقه في ظل قبول ضمني لجيسكار ديستان.

وحتى ١٩٨٠ اي قبل سنة من انتخاب فرنسوا ميتران رئيسا لفرنسا كانت العلاقات العراقية - الفرنسية تتمحور حول الطاقة النفطية والمشاريع الصناعية المدنية والبرنامج النووي. ولم يكن السلاح قد دخل الحسابات بعد لأن العراق كان يتلقى اسلحة سوفياتية بموجب اتفاقات مع موسكو. وكل ما نجحت الصناعة الحربية في تسويقه لدى بغداد كان ٥٤ طائرة ميراج (اف - ١) مخصصة لأهداف الاعتراض الجوي. غير ان محللي وزارة الخارجية

الفرنسية لاحظوا في تقارير وجهوها إلى مختلف المعنيين بالملف العراقي ان بغداد بدأت منذ ١٩٧٩ أي تاريخ سقوط الشاه وتبوؤ الخميني النفوذ في ايران ببناء ترسانة عسكرية تفوق الاحتياجات الدفاعية للعراق. وكان وكلاء العراقيين يسعون لشراء اسلحة متنوعة في كل الدول المصدرة للاسلحة ما عدا الولايات المتحدة.

وفي فرنسا كانت مجموعة من اكبر الشركات المنتجة للاسلحة مثل «داسو» للطيران الحربي و«ايروسباسيال» للهليكوبتر وأنظمة الصواريخ و«طومسون» لانظمة الرادار و«ماترا» للانظمة الالكترونية تشكل عصب العلاقات العسكرية التجارية مع العراق.

وفي نهاية سبتمبر (ايلول) ١٩٨٠ اندلعت الحرب بين العراق وايران واختارت فرنسا دعم العراق. وفي ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٨١ تسلم العراق اول دفعة من طائرات ميراج (اف ـ ١) التي كان تعاقد على شرائها قبل ثلاث سنوات. في الوقت الذي بدأ فيه المهندسون الفرنسيون من شركة «ماترا» في ادخال تعديلات على طائرات «الميج ـ ٢١» السوفياتية لتمكينها من حمل صواريخ جو ـ جو من طراز «ماجيك».

مفاعل «تموز»

وسط هذه الاجواء المشحونة بمواجهة داخل الادارة الفرنسية استقبل ميتران نائب رئيس الحكومة العراقية آنذاك طارق عزيز وابلغه موقف فرنسا الذي لا يمانع في تزويد العراق بنفس المعدات التي تزود بها دولا اخرى. ودعا جوبير الى عدم تضخيم المسألة النووية مهما كانت توجهاتها لدى اي دولة.

وبعد عامين من المفاوضات وفي ١٣ مارس (اذار) ١٩٨٣ وصل وفد عراقي الى باريس لتوقيع اتفاقية اعادة بناء مفاعل «تموز» وكانت المفاجأة كبيرة عندما ابلغ اعضاء الوفد ان الرئيس ميتران الذي لم يعارض المفاوضات ولم يتدخل فيها مباشرة رفض توقيع الاتفاقية مبرراً موقفه بأن العراق في حالة حرب.

وفي المقابل قبل ميتران ان يمد العراق بالاسلحة التقليدية التي يحتاجها. فالعراق دولة تمتلك ثروات كبيرة وقادرة على تسديد ثمن الاسلحة التي يهم فرنسا ان تسوقها في الخارج. وكان موقف وزارة المالية التي كان يشغلها جاك دولور (المفوض الاوروبي حاليا) ان العراق مليء لكن الخوف كان ان يسقط النظام فلا يعود بمقدوره تسديد الفاتورة الضخمة لفرنسا ولهذا يجب متابعة دعم العراق.

وبعد تردد قبل ميتران بتطوير الصادرات الحربية للعراق. وفي ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٢ أعلن خلال زيارة رسمية لمصر: ان الحرب الدائرة بين العراق وايران هي اخطر الحروب في عصرنا (...) ونحن نأمل ان يستمر التوازن التاريخي بين العالمين العربي والفارسي ويتعين على القوى الغربية العمل للمحافظة على هذا التوازن فلا يهزم العراق في هذه الحرب...» وكان ميتران يطمئن الدول العربية التي سعت الى دعم العراق في الحرب ومنعه من السقوط بوجه المد الايراني في المنطقة.

وفي شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٢ كان الجيش العراقي يتراجع عن منطقة خورمشهر الى ما وراء الحدود الدولية وبات من الصعب على الطيران العراقي القيام بعمليات جوية في عمق الاراضي الايرانية. ولم يكن متوقعا ان يتسلم السلاح الجوي العراقي طائرات ميراج «اف ـ ١» التي تزود بالوقود جوا والمخصصة للقصف البعيد المدى الا في سنة ١٩٨٥.

حيال هذه المشكلة طلب العراقيون من ممثل المديرية العامة للتسليح في وزارة الدفاع الفرنسية، الجنرال رينيه اودران، ان ينقل الى رؤسائه رغبة بغداد في شراء ٥ طائرات «سوبر ـ اتندار» القاذفة بعيدة المدى والمزودة بصواريخ جو ـ ارض «اكسوسيت». فنقل اودران الطلب الى رئيسه هنري مارتر. وفي غضون اسبوعين قبلت الحكومة الفرنسية تأجير العراق خمس طائرات «سوبر اتندار» على ان تسحب من سلاح طيران البحرية الفرنسية بسبب توقف صناعة هذا الطراز من الطائرات. وتسلم العراق الطائرات في الخامس من اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٣، فقام الطيران العراقي بتدمير المنشآت النفطية الايرانية وضرب الملاحة البحرية في الخليج بفضل مدى طيران الطائرات وتسليحها المتطور.

وابتداء من ١٩٨٤ بدأ العراق يواجه صعوبات على صعيد تسديد ثمن الاسلحة الفرنسية، وعلى صعيد الديون المدنية المستحقة عليه. ورغم ذلك كانت فرنسا قد زودت الجيش العراقي بأفضل الاسلحة ابتداء من مدفع الميدان السريع الطلقات من ١٥٥ ملم وصولاً الى طائرات «سوبر اتندار» مروراً بطائرات الهليكوبتر «جازيل» المزودة بصواريخ «هوت» المضادة للدبابات وطائرات الاعتراض «ميراج» (اف ـ ١) وانظمة الرادار والحرب الالكترونية وغيرها..

وفي ١٩٨٦ وبعد تسلم بغداد طائرات «ميراج اف ـ ١» القادرة على تنفيذ عمليات بعيدة المدى، دمر ميناء خرج الايراني ثم ميناء سيري ولاراق وكانت هذه الضربات الموجهة لايران احد دوافع طهران لاشغال باريس بسلسلة تفجيرات قام بها عملاء لها وذهب ضحيتها ١٣ قتيلا و٣٠٠ جريح. يضاف الى ذلك عمليات الخطف التي تعرض لها فرنسيون في لبنان على يد عناصر من «حزب الله».

وعندما بدأ العراق سنة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ يتخلف عن تسديد المستحقات المالية اصبحت العلاقة مع باريس اكثر صعوبة وبالتالي تضاءلت كميات الاسلحة المباعة له وخفت الصفقات والعقود. وباتت باريس تركز مساعيها على تحصيل اموالها وباتت محرجة للغاية وتواجه خيارات صعبة: تطلب من بغداد تسديد الديون كي تعيد تزويدها بالسلاح، وفي المقابل تخشى ان يؤدي وقف الامدادات الى هزيمة عراقية فيضيع كل امل في تحصيل مليارات الفرنكات من الديون المدنية والعسكرية. ويضاف الى ذلك استمرار الهجمة الايرانية ضد المصالح الفرنسية في الشرق الاوسط وخصوصا في لبنان.

وفي صيف ١٩٨٨ قبلت ايران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الخاص بوقف اطلاق النار. ويمكن القول ان السلاح الفرنسي ساهم بقدر كبير في جعل العراقيين يوجهون ضربات موجعة للايرانيين وفي حملهم على قبول وقف اطلاق النار.

اثر ذلك دخلت العلاقات الفرنسية ـ العراقية مرحلة جديدة هي مرحلة تحصيل الديون، وكان العراق يطالب بتجميد الديون لمدة ثلاث سنوات لاعادة اعمار العراق وهذا ما دفع السلطات النقدية الفرنسية على رفع ضمانات التصدير للمنتوجات المباعة للعراق. يومها قال وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما ان «العهد الطيب» مع العراق انتهى.

ففي الاول من يناير (كانون الثاني) ١٩٩٠ تجاوزت الديون العراقية



المستحقة لفرنسا ٤ مليارات دولار امريكي. وهذا لم يمنع استمرار العلاقات الحسنة بين بغداد ورؤساء مؤسسات الصناعة الحربية الفرنسية وحتى مع وزير الدفاع جان بيار شوفنمان الذي استقال من منصبه قبيل بدء عملية «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت.

علاقة تخطت العهود المختلفة

وهكذا يستفاد من العرض الذي يقدمه كتاب «صدام حليفنا» ان العراق وجد في مختلف العهود الفرنسية (بومبيدو، ديستان، ميتران) مجالات واسعة لتطوير علاقات متينة مع صانعي القرار السياسي الفرنسي وجمع عددا كبيرا من الشخصيات التي اعطت دفعا كبيرا لهذه العلاقات في الاحزاب اليمينية واليسارية مثل جاك شيراك رئيس الحكومة في عهد ديستان وميتران ووزراء خارجية أمثال ميشال جوبير (يمين) كلود شيسون (اشتراكي) ووزراء دفاع امثال اندريه جيرو، شارل هيرنو وجان بيار شوفنمان. وتقول ستيفاني ميسنييه احد مؤلفي الكتاب: ان فكرة تاليف الكتاب جاءت مع بدء ازمة الكويت سنة ١٩٩٠ عندما كثر الحديث في الصحافة عن وجود «لوبي» مؤيد للعراق في الاوساط السياسية والصناعية الفرنسية فاردنا ان نعرف هل هذا الأمر صحيح.

وبعد البحث تبين ان «اللوبي» المؤيد للعراق كان بالفعل موجودا لكنه لم يكن عليه ان يلعب دورا كبيرا او شاقا لأن السياسيين كانوا مقتنعين بضرورة اقامة علاقات متينة مع العراق.

وابتداء من الحرب مع ايران بات على المؤسسات الصناعية العسكرية ان تمارس ضغوطا لحمل القيادة السياسية على زيادة الدعم للعراق لمنعه من السقوط.

ومن هنا يرى مؤلفا الكتاب ان الحكومات الفرنسية المتعاقبة ساهمت في المجال العسكري والى حد كبير في دعم سياسة الرئيس العراقي صدام حسين التي قادته الى تنمية طموحات اقليمية ولاحقا الى غزو الكويت صبيحة الثاني من اغسطس (آب) ١٩٩٠.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢

مسؤولون عراقيون طلبوا رشاوى من شركات اميركية

بغداد حولت قروض الاغذية الى تجارة السلاح

نيويورك - رويتر: كشفت صحيفة اميركية النقاب امس ان العراق استبدل اغذية تم شراؤها في اطار برنامج معونة اميركية قدره خمسة مليارات دولار باموال واسلحة في دول الكتلة الشرقية ودول اخرى قبل غزوه الكويت في عام ١٩٩٠.

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» ان الحكومة الاميركية حصلت على ادلة بشأن تغيير وجهة المواد الغذائية قبل اكثر من عامين ودعمت تقريرها بوثائق استطاعت الحصول عليها ومقابلات مع مسؤولين عن تنفيذ القانون، واكدت ان مسؤولا اميركياً رفيعا كتب يقول في وثيقة سرية يوم ١٣ اكتوبر (تشرين الاول) عام ١٩٨٩ «ان العراق ربما يكون قد استخدم بعض الاموال في الحصول على تكنولوجيا نووية».

واضافت الصحيفة ان فريق تحقيق من وزارة الزراعة الاميركية واجه اعضاء بارزين في حكومة صدام حسين ببعض الاتهامات في الشهر نفسه. وقد شكا الفريق من ان المسؤولين العراقيين يطالبون برشاوى من شركات اميركية تبيع المواد الغذائية للعراق الذي كان يستخدم الاموال التي اقترضها من برنامج المعونة الاميركية في شرائها، وقال المحققون ان الرشاوى دفعت في بعض الحالات.

وقالت الصحيفة ان الفريق وجه في نهاية الامر اتهامات بان جميع هذه الاعمال جزء من عملية غش مصرفي قيمتها عدة مليارات من الدولارات في الولايات المتحدة وان العراق متورط فيها لمساعدته على تمويل اعادة بناء قوته العسكرية.

واضافت ان العراقيين نفوا هذه الاتهامات. ولدهشة المسؤولين عن تنفيذ القانون زادت حكومة الرئيس جورج بوش برنامج المعونة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار من ضمانات القروض.

وذكرت الصحيفة ان الخسائر المباشرة لهذه القروض كلفت دافعي الضرائب الاميركيين في نهاية الامر ٤٠٠ مليون دولار على الاقل.

وكانت صحيفة «لوس انجيليس تايمز» قد ذكرت الشهر الماضي ان اغذية كانت في طريقها للعراق ربما تكون قد استبدلت باسلحة وان العراق يطالب برشاوى من مصدرين اميركيين.

وقالت «نيويورك تايمز» ان وثائق تم الحصول عليها اخيرا ومقابلات تشير الى ان دولا بالكتلة السوفياتية (سابقاً) بالاضافة الى اردنيين واتراك شاركوا في تقويض برنامج المعونة، واوضحت أن الوثائق تشير ايضا الى ان تكنولوجيا نووية وصلت العراق عن طريق برنامج المعونة وانه لم يتضح حجم الاغذية التي استبدلت باسلحة واموال.

ومن جانبها قالت صحيفة «لوس انجيليس تايمز» امس ان مسؤولين في حكومة الرئيس بوش اجتمعوا سرا في البيت الابيض قبل شهرين من اجتياح القوات العراقية الكويت في اغسطس (آب) عام ١٩٩٠ وقرروا الاستمرار في ارسال معونات لحكومة صدام حسين.

واضافت الصحيفة قولها ان جدول اعمال الاجتماع الذي عقد في ٢٩ مايو (أيار) عام ١٩٩٠ وحضره مسؤولون من وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية وهيئات اخرى تضمن قائمة بعدة خيارات لاتخاذ موقف متشدد من العراق الذي مكان يهدد الكويت علنا في ذلك الوقت.

وقالت الصحيفة انه كان بين الخيارات المطروحة وقف المعونات الغذائية الاميركية ووقف معلومات الاستخبارات التي كانت واشنطن تمد العراق بها في حربه مع ايران. واضافت قولها ان المجتمعين بحثوا ايضا خياراً بان يرسل بوش رسالة شخصية شديدة اللهجة الى صدام. ولكن لم يتقرر اي اجراء في الاجتماع.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول لم تذكر اسمه حضر الاجتماع قوله «كان هناك احجام عن التخلي عن السياسة القائمة». واضافت ان الاجتماع الذي عقد في غرفة الازمات بالبيت الابيض التي تخضع لاجراءات امن مشددة كان دليلا على ان حكومة بوش لم تكن قد اقرت بان العراق اصبح مصدر خطر في المنطقة.

وقد امدت الولايات المتحدة العراق لسنوات بمعونات اقتصادية وتكنولوجيا اسلحة متطورة.

وقالت «لوس انجيليس تايمز» ان توقيع بوش نادرا ما يظهر على الوثائق السرية التي تتضمن تفاصيل المساعدات الاميركية التي قدمت للعراق على مدى سنوات.

□ نيويورك تايمز تكشف :

العراق استخدم المعونات الأمريكية لشراء تكنولوجيا نووية متطورة

حكومة بوش زادت حجم المعونات رغم الأدلة على تورط العراقيين

نيويورك ـ ر ـ كشفت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية ان العراق باع المواد الغذائية ، التي اشتراها وفقا لبرنامج المعونات الأمريكي له ، مقابل نقود واسلحة من الاتحاد السوفيتي (السابق) ودول اخرى ، قبل غزوه الكويت في عام ١٩٩٠ ، وانه ربما استخدم بعض هذه الاموال في الحصول على تكنولوجيا متطورة في المجال النووى .

وقالت الصحيفة ان الحكومة الامريكية كانت لديها الادلة على هذه العملية لمدة عامين بناء على الوثائق الموجودة لدى الصحيفة وايضا اللقاءات التى اجرتها مع مسئولين امريكيين .

وذكرت الصحيفة ان فريقا من وزارة الزراعة الامريكية قام بالتحقيق في الموضوع ، وانه واجه مسئولين على مستوى عال في العراق بذلك في اكتوبر ١٩٨٩ .

وابدى الفريق الامريكي شكواه من ان المسئولين العراقيين طلبوا رشاوى من رجال الاعمال الامريكيين الذين باعوا المواد الغذائية للعراق ، ضمن البرنامج الامريكي البالغ قدره خمسة مليارات دولار . وذكرت مصادر الفريق انه تم دفع الرشاوى احيانا للعراقيين ، حيث انهم كانوا مكلفين بالشراء من مصادر امريكية .

وقالت الصحيفة ان الفريق توصل الى ان ذلك كان جزءا من عملية احتيال بنكية في الولايات المتحدة ، كان العراق يشترك فيها لمساعدته في تمويل اعادة بناء قدراته العسكرية . ويقدر حجم هذه العملية بعدة مليارات من الدولارات .

واضافت الصحيفة ان العراقيين نفوا الاتهامات . وان المسئولين عن التحقيق بالولايات المتحدة اصيبوا بالدهشة عندما قررت حكومة الرئيس الامريكي جورج بوش زيادة حجم برنامج المعونات بما قيمته خمسمائة مليون دولار في شكل قروض .

واكدت الصحيفة ان الخسائر المباشرة بسبب هذه القروض كلفت دافع الضرائب الامريكي حوالى اربعمائة مليون دولار على الاقل .

وقد رفضت وزارة الخارجية الامريكية التعليق على مانشرته الصحيفة ، الا انها كررت ان المعونات التي قدمت للعراق كان هدفها ايجاد توازن مع ايران سبيلا لتحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط .

ومن جانب اخر ، ذكرت نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفاى ان القدرة الانتاجية العراقية بلغت ٢,٣ مليون برميل يوميا ، الا ان نوعية البترول مازالت رديئة للنقص في وسائل التخزين والمواد الكيماوية .

واضافت النشرة المتخصصة في مجال البترول ، ان الاختبارات الاخيرة اشارت الى قدرة العراق على ضخ ١,٥ مليون برميل يوميا من حقوله الجنوبية و٨٠٠ الف برميل من حقوله الشمالية .

وقالت النشرة ، انه على الرغم من ذلك فان الانتاج الفعلى للعراق مازال محددا بحيث انه يتراوح مابين اربعمائة الف برميل وبين ٤٥٠ الف برميل يوميا ويخصص ٣٥٠ الف برميل للاستهلاك المحلى ، في حين يصدر الباقى الى الاردن باستخدام الشاحنات .

ونوهت النشرة الى ان الفرق الفنية العراقية قامت بعمليات اصلاح شاملة للمنشات البترولية .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٢

الولايات المتحدة قررت مساعدة العراق قبل شهرين من غزو الكويت

واشنطون – رويتر . كشفت صحيفة لوس انجلوس تايمز الامريكية امس ، ان مسئولين بحكومة الرئيس الامريكي جورج بوش ، اجتمعوا سرا في البيت الابيض ، قبل شهرين من اجتياح القوات العراقية للكويت . وقرروا الاستمرار في إرسال معونات لحكومة الرئيس العراقي صدام حسين . كان من بين المجتمعين مسئولون من وزارة الخارجية ، ووكالة المخابرات المركزية

قالت الصحيفة ان جدول اعمال الاجتماع ، تضمن قائمة بعدة خيارات ، لاتخاذ موقف متشدد من العراق ، الذى كان يهدد الكويت علنا في ذلك الوقت . كان من بين الخيارات المطروحة وقف المعونات الغذائية الأمريكية ، ووقف معلومات المخابرات ، التي كانت واشنطون تمد بها بغداد في حربها مع ايران . وبحث المجتمعون ايضا خيارا بان يرسل بوش رسالة شخصية شديدة اللهجة إلى صدام . كان الاجتماع دليلا على ان حكومة بوش لم تكن قد اقرت بأن العراق اصبح مصدر خطر على المصالح الامريكية . من المعروف ان الولايات المتحدة زودت العراق ، لسنوات بمعونات اقتصادية وتكنولوجيا اسلحة متطورة . قال بعض المسئولين ، الذين حضروا الاجتماع ان بوش ومستشاريه ، كانوا مقتنعين بان صدام ليس مصدر خطر ، وانه يمكن السيطرة عليه . قالت الصحيفة ان بوش كان قد اصدر اوامر إلى المسئولين ، بتوسيع الروابط الاقتصادية والسياسية مع العراق .

من ناحية اخرى اتهمت صحيفة الواشنطون بوست الأمريكية العراق بانه استبدل اغذية تم شراؤها في إطار برنامج معونة امريكى قدره ٥ مليارات دولار باموال واسلحة اتهمت الصحيفة تورط دول اوروبا الشرقية والاردن وتركيا في ذلك . كانت الحكومة الأمريكية قد حصلت منذ عامين على ادلة بشأن تغيير وجهة المواد الغذائية . نشرت الصحيفة بعض الوثائق التي تثبت ذلك توقعت الصحيفة شراء العراق بعض التكنولوجيا النووية بهذه الأموال . قالت الصحيفة ان العراق استخدم الرشاوى للحصول على تلك الأسلحة . اوضحت انه لم يتضح حجم الاغذية ، التي استبدلت بالأسلحة . وامتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن التعقيب على تقرير الصحيفة . اوضحت الوزارة ان المعونة كانت تقدم للعراق لتحقيق توازن في مواجهتها مع ايران . واضافت الوزارة ان ذلك كان يعد وسيلة لاشاعة الاستقرار في الشرق الأوسط .

تعاون المخابرات الامريكية والعراقية استمر حتى يوم غـــزو الكـــويت

واشنطن ـ ا . ش . ا ـ ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » الامريكية امس ان المخابرات المركزية الامريكية (سى - اى - ايه) ظلت تتبادل المعلومات مع المخابرات العراقية حتى ٢ اغسطس عام ١٩٩٠ وهو اليوم الذى وقع فيه الغزو العراقى للكويت .

واوضحت الصحيفـة ان ادارة الرئيس بوش ابقت على هذه العلاقة بالرغم من الحديث الملمح بالحرب من جانب الرئيس العراقى صدام حسين خلال الشهور السابقة للغزو .

واضافت الصحيفة ان الكشف عن هذا التبادل قد اثار تبرم لجنة شئون المخابرات التابعة لمجلس الشيـوخ الامريكى وان الصورة الكاملة لم تظهر الا بعد انتهاء جلسات الاستماع من جانب اللجنة

مع تصاعد الحملة الانتخابية

فتح ملف ضمانات القروض الأمريكية للعراق

□ واشنطن - خاص:

عادت قضية العلاقات الأمريكية العراقية، قبل أزمة الخليج، لتطرح نفسها من جديد.

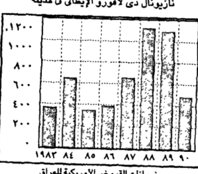
وقالت مصادر سياسية فى واشنطن إن الأسئلة التى تتردد الان فى الأوساط السياسية فى الولايات المتحدة، تدور حول كيفية قيام حكومة الرئيس الامريكى السابق رونالد ريجان وحكومة الرئيس جورج بوش، بتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية مع العراق خلال عدة سنوات سبقت الغزو العراقى للكويت.

وأوضحت المصادر أن الخطوط العريضة حول أسباب هذا التقارب ترجع إلى خوف أمريكا من سيطرة إيران على الخليج العربى، وأملاً فى تطويع السياسات العراقية فى المنطقة ومحاولة احتوائها. وقد تضمنت المحاولات الأمريكية للتقارب مع العراق منح الحكومة العراقية مليارات الدولارات فى صورة قروض ائتمانية لشراء الحبوب والقمح الامريكى، وتخفيض القيود بشأن تصدير التكنولوجيا لبغداد.

ويرجع فتح ملف هذه القضية من جديد إلى تكشف بعض التفاصيل المهمة بشأن هذه الاعتمادات التى قدمت للعراق، خاصة مع اقتراب الانتخابات الأمريكية من ذروتها الأمر الذى جعل هذه القضية موضوعاً انتخابياً ساخناً، يحاول الديمقراطيون الاستفادة منه.

وقد ركز النائب الديمقراطى، هنرى جونزاليز على فضيحة فرع بنك نازيونال دى لافورو الإيطالى فى مدينة أطلانطا الامريكية، وقال جونزاليز إن المحكمة الفيدرالية وجهت اتهامات لاثنين من المسئولين بفرع البنك بالتآمر والاحتيال، بسبب موافقتهم على منح العراق ٤ مليارات دولار قروضاً غير مصرح بها من جانب البنك الرئيسى. وأضاف جونزاليز أن ١,٩ مليار دولار من هذه القروض كانت مضمونة من جانب الحكومة الأمريكية فى إطار برنامج اعتمادات القروض الممنوحة لبغداد لشراء الحبوب الأمريكية. ومن المقرر أن تبدأ محاكمة كريتسوفر درجويل المدير السابق لفرع بنك نازيونال فى أطلانطا خلال الشهر القادم.

كما يحاول النواب الديمقراطيون فى مجلس النواب إثارة التساؤلات من جديد حول كيفية قدرة وزارتي الخارجية والزراعة على حشد التأييد الكافى داخل الكونجرس لمنح العراق مليار دولار قروض إئتمانية جديدة، على الرغم من بدء تكشف فضيحة البنك الإيطالى وزيادة المخاوف من استخدام العراق لهذه القروض في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية.



ضمانات القروض الأمريكية للعراق

□ وثائق سرية تكشف :

بيع التكنولوجيا والأسلحة الأمريكية لايران والعراق

واشنطن ـ ا ـ ب ـ كشفت وثائق سرية خاصة بالحكومة الامريكية ان شركات السلاح الامريكية حصلت على موافقة الحكومة على بيع التكنولوجيا العسكرية المتطورة وكذلك المعدات لايران على الرغم من ان الخارجية الامريكية كانت دائما تصف هذه الدولة بانها مؤيدة للارهاب .

وأوضحت هذه الوثائق التى تمكنت وكالة الاسوشيتدبرس من الحصول عليها رغم انها وثائق سرية ان عشر شركات امريكية باعت معدات عسكرية للعراق بعد ان حصلت على موافقة الحكومة وهو ما أدى فى النهاية الى التقدم العراقى فى مجال الصواريخ النووية .



المصدر : الأخبـــــــار

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكونجرس يطلب من الحكومة تسليم وثائق ضمانات القروض الامريكية للعراق

واشنطن ، بغداد ـ وكالات الانباء :

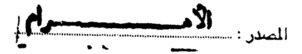
طلب السناتور باتريك ليهى رئيس لجنة الزراعة بمجلس الشيوخ الأمريكى ، من الحكومة الامريكية تقديم الوثائق الخاصة بحصول العراق على ٥ مليارات دولار ضمانات قروض لشراء فائض الحبوب الأمريكية ، خلال فترة الثمانينات ، للتحقيق فيما تردد عن سوء استخدام الادارة الامريكية والنظام العراقى لهذه التسهيلات . وقال ليهى : ان هذا الطلب يأتى ، فى أعقاب رفض المسئولين الأمريكيين التعاون مع محققى اللجنة العامة للحسابات والمراجعة التابعة للكونجرس . وأضاف ليهى أن اللجنة طلبت وثائق من وزارات الخارجية والخزانة والزراعة بالاضافة الى وثائق من المجلس الاحتياطى الفيدرالى ، البنك المركزى الامريكى ، وأشارت مصادر سياسية الى ما يتردد عن استخدام العراق لهذه الضمانات المصرفية فى بناء قواته المسلحة .

وفى أوتاوا ، أعلنت الحكومة الكندية أنها ستفرج عن أرصدة عراقية مجمدة قيمتها مليونا دولار كندى (حوالى ١,٧ مليون دولار امريكى) لتمكين العراق من شراء اغذية وأدوية

من ناحية أخرى ، أسفرت النتائج النهائية لانتخابات الاكراد شمال العراق عن عدم حصول أى من الزعيمين ، مسعود البارزانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى وجلال طالبانى زعيم الجبهة الوطنية الكردستانية ، على الأغلبية المطلقة اللازمة للانفراد بزعامة الاكراد . وأظهرت النتائج حصول البارزانى على ٤٧٪ فى حين حصل طالبانى على ٤٤,٨٪ ، وقال مسئولون أكراد : ان انتخابات الاعادة بين الزعيمين ستجرى خلال شهرين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

الديمقراطيون يتهمون بوش بمساعدة العراق على تصنيع اسلحة نووية

واشنطن ـ من مكتب الاهرام ـ اذاع النائب الديمقراطى الامريكى سام جيرنيسون امس مجموعة وثائق كانت موجودة لدى الكونجرس تشير الى ان ادارة الرئيس جورج بوش تجاهلت تحذيرات ومذكرات سرية ، تؤكد ان الرئيس العراقى صدام حسين مستمر فى صناعة اسلحة نووية .

وتكشف الوثائق عن ان غزو صدام حسين للكويت كان احدى النتائج المترتبة بطريق غير مباشر على الدعم الذى كان يحصل عليه الرئيس العراقى من امريكا



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بغداد تنفى مساهمة امريكا فى بناء الجيش العراقى

صحيفة عراقية : أنباء المساعدات للعراق دعايات انتخابية

بغداد ـ وكالات الأنباء ـ نفى العراق أمس ان تكون الولايات المتحدة قد ساهمت فى بناء الجيش العراقى قبل ان يحتل الكويت فى اغسطس عام ١٩٩٠ . وقالت صحيفة الثورة لسان حال حزب البعث الحاكم فى العراق ان التقارير التى ذكرت ان بغداد استفادت من المساعدات الفنية والمالية التى حصلت عليها من واشنطن ، فى شراء كميات ضخمة من الاسلحة المتقدمة مكنت الجيش العراقى من احتلال الكويت ، لا اساس لها من الصحة .

ووصفت الصحيفة فى أول رد رسمى للعراق ، هذه التقارير بانها دعاية انتخابية ضمن حملة انتخابات الرياسة الامريكية التى ستجرى فى نوفمبر القادم .

وكان الديمقراطيون الذين يسيطرون على اغلب مقاعد الكونجرس الامريكى قد اعلنوا مؤخرا ان لديهم وثائق تؤكد ان الادارة الامريكية كانت على علم باستفادة العراق من ضمانات القروض الزراعية من امريكا فى شراء الاسلحة .

وقال النواب الديمقراطيون فى الكونجرس ان رفع العراق من قائمة الدول المؤيدة للارهاب ساعد على تدفق المساعدات الامريكية الى بغداد .

وذكرت صحيفة الثورة العراقية ان هذه الادعاءات تهدف الى التقليل من اهمية الجيش العراقى الاقليمية والدولية .

واشارت الى انه من غير المنطقى ان تساعد الادارة الامريكية العراق التى تختلف اهدافها عن الاهداف الامريكية .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢م

مسئول بالخارجية الأمريكية :

حذرت من اساءة استخدام العـراق للقـروض الأمريكيـة

واشنطن ـ وكالات الانباء : كشف مسئول بالخارجية الامريكية ان الادارة الامريكية تجاهلت تحذيرا وجهه اليها من احتمال استخدام العراق للتسهيلات الائتمانية الزراعية لتمويل شـراء الاسلحة ، وواصلت منحه قـروضا وتسهيلات قبل ازمة الخليج .

وقال فرانك ليماوى وهو مسئول بالخارجية الامريكية امام لجنة التجارة بالكونجرس انه حذر رؤساءه فى اكتوبر عام ١٩٨٩ من احتمال استخدام العراق للتسهيلات الائتمانية فى شراء اسلحة .

واشار الى انه رغم مذكرته التحذيرية فقد حصل العراق اثر ذلك على تسهيلات ائتمانية زراعية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار ليصل مجموع تلك التسهيلات منذ عام ١٩٨٣ وحتى ازمة الخليج نحو ٥ مليارات دولار .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢

صحيفة «الاندبندانت» تكشف فضيحة الموسم فى بريطانيا:

شركات السلاح البريطانية تخرق القانون.. وتعقد صفقات ضخمة مع بغداد وطهران



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ لندن ـ الاندبندانت ـ و«العالم اليوم»:

فجرت صحيفة الاندبندانت البريطانية فضيحة عسكرية وسياسية مدوية في بريطانيا عندما كشفت عن حصول كل من إيران والعراق على صفقات عديدة من الأسلحة البريطانية من خلال عقود وهمية مع شركات تسليح بريطانية كبرى وتحت سمع وبصر ومساعدة وزارتي الدفاع والتجارة والصناعة وجهات رسمية أخرى مسئولة في الحكومة البريطانية وذلك بالرغم من الحظر الرسمي الذي أعلنته بريطانيا على تصدير الأسلحة لهاتين الدولتين أثناء الحرب بينهما في الثمانينات.

وفي مجموعة من التحقيقات المدعمة بالوثائق والمستندات كشفت الاندبندانت عن أن مسئولي وزارة الدفاع البريطانية كانوا على علم بمصير الأسلحة التي تولت تصديرها شركة «اليفين انترناشيونال ليمتد» البريطانية وأن اجتماعا شهريا كان يعقد بين مسئولي وزارة الدفاع ومديري الشركة لبحث تفاصيل عمليات تصدير الأسلحة لكل من إيران والعراق بما في ذلك اصدار التراخيص وترتيب عملية النقل وحجم البضاعة.. وذلك في مقر الهيئة البريطانية للصادرات الدفاعية في «هوايت هول» وهو مقر الحكومة البريطانية في لندن.. وبالإضافة إلى ذلك قامت الوزارة باستكمال النواقص في بعض بنود توريد الأسلحة المنصوص عليها في عقود صفقات «اليفين» وذلك من مخازن الأسلحة والذخائر التابعة للجيش البريطاني وبمعرفة كل من لورد يونجر وزير الدولة البريطاني لشئون الدفاع خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٩ ولورد تريفجارن وزير الدولة لشئون المشتريات الدفاعية والمؤن.

وقالت الاندبندانت إن الوزارة قبلت التعامل في توريد هذه النواقص عن طريق شركة وهمية تحمل اسم «اليفين انترناشيونال جروب» وهي شركة ثبت من سجلات دار الشركات البريطانية انها لم توجد على الإطلاق، وإنما اخترعتها الشركة الأم «اليفين انترناشيوال ليمتد» لتكون واجهة تقوم من خلالها بتهريب الأسلحة إلى الشرق الأوسط من ناحية، وإبعاد الشبهات عن نفسها من ناحية أخرى.. بينما كانت وزارة الدفاع البريطانية على علم بهذا التمويه لإنها ارسلت الفواتير الخاصة بثمن ما وردته للشركة من مخازن الجيش إلى مقر الشركة الأم «اليفين انترناشيونال ليمتد».

ولكن الأغرب من ذلك هو موافقة وزارة التجارة والصناعة البريطانية على تمديد فترات صلاحية تراخيص التصدير الممنوحة لشركة «اليفين» خلال الفترة من ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٨ بالرغم من الشكوك الكثيرة التي تحيط بمصير الأسلحة التي يجرى الترخيص بتصديرها.

وقد أجرت الشرطة البريطانية تحقيقا عن عمليات اختلاس قام بها تيري بايرن رئيس مجلس إدارة شركة «اليفين» وذلك في عام ١٩٨٨، وبالرغم من أن هذا التحقيق انتهى إلى عدم توجيه اتهام بالاختلاس إلى بايرن، إلا أن الضابط الذي قام به اكتشف وجود الصفقات المشبوهة التي تنفذها الشركة مع إيران وأبلغ هذه المعلومات إلى إدارة الجمارك والضرائب البريطانية التي أجرت بدورها تحقيقا منفصلا.. ولكن لأسباب مازالت مجهولة.. انتهى ذلك التحقيق إلى لا شيء.. كما انتهى تحقيق عام ١٩٨٧ عندما هاجمت الشرطة البريطانية مقر شركة «اليفين» بناء على بلاغ من السلطات الهولندية التي كانت قد هاجمت مقر شركة «ميودن كيمي» المشتركة في الصفقات وأبلغت السلطات البريطانية بالأمر.. ولكن التحقيق البريطاني لم يسفر عن توجيه أي اتهام بل وتقرر إعادة صناديق الأوراق المصادرة من مقر شركة «اليفين».

وقد أثار الكشف عن هذه الفضيحة ردود فعل واسعة النطاق داخل بريطانيا حيث أعرب السير انتوني بارسونز المندوب البريطاني السابق لدى الأمم المتحدة عن اعتقاده بضرورة منح مجلس الأمن الدولي حق الاعتراض على صفقات الأسلحة إلى الشرق الأوسط وذلك عن طريق إحياء العمل باتفاقية «الإعلان الثلاثي» الذي وقعته كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في عام ١٩٥٥ والذي يقضي باعتراض الدول الثلاث على أي صادرات أسلحة من شأنها زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، وهو الإعلان الذي انهار عندما أبرم الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر صفقة الأسلحة الروسية الضخمة مع السوفييت.

ومن ناحية أخرى أعلن حزب العمال البريطاني المعارض انه سيطالب بإجراء تحقيق موسع لكشف الدور الذي لعبته وزارتا الدفاع والتجارة والصناعة في الالتفاف على الحظر الرسمي الذي كانت تفرضه بريطانيا على صادرات الأسلحة لإيران.. وحذر جاك كانتجهام المتحدث باسم لجنة الشئون الخارجية في حزب العمال من أن هذه الفضيحة ستجعل الأرض تهتز تحت اقدام مسئولين حاليين أبرزهم دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني.. وأن القضية المثيرة تتعلق بخداع الراى العام وخداع الوزراء انفسهم. كذلك فإن هذه القضية تثير التساؤل بشان ما يحدث الان بالنسبة للحظر الذي أعلنته بريطانيا على تصدير الأسلحة إلى جمهورية الصرب.



خلاف على العمولات يكشف تورط جنوب افريقيا في تسليح العراق

لندن ـ بغداد: «الشرق الاوسط» ورويتر

جددت بغداد دعوتها الشعب العراقي للتصدي لمنطقة الطيران المحظور ودعا نور الدين المرسومي، احد مسؤولي وزارة الاعلام، العراقيين الى القتال لمواجهة ما اسماه بـ «المؤامرة» واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتجاوزات قرارات مجلس الامن في محاولة لوضع العراق «تحت وصاية استعمارية»

وقال المرسومي في مقال كتبه في صحيفة «بابل» التي يصدرها عدي، ابن الرئيس العراقي صدام حسين، ان الاستسلام ليس من سمات الشعب العراقي وانه يملك امكانية التقدم والنهضة.

وفي لندن ذكرت صحيفة «الاوبزرفر» البريطانية ان دعوى قضائية رفعتها شركة «سيلفر فالكون انتربرايز» المسجلة في جزيرة جيرنزي على مجموعة «ارمزكور» الافريقية الجنوبية ـ والمملوكة للدولة ـ كشفت تورط هذه المجموعة في تسليح النظام العراقي ابان الحرب مع ايران.

واستناداً الى معلومات الصحيفة البريطانية تطالب شركة «سيلفر فالكون انتربرايز» المجموعة الافريقية بعمولات عن مبيعات اسلحة افريقية جنوبية للعراق تبلغ قيمتها ٥ ٤ مليار دولار. وقد تمت هذه المبيعات عبر شركات مسجلة في جزيرة جيرنزي وفي اليونان لعبت دور الوسيط و«الواجهة» لهذه الصفقات.

وتضيف هذه المعلومات ان المجموعة الافريقية الجنوبية كانت حلقة في مثلث طرفاه الآخران تاجرا سلاح امريكي وتشيلي وان هذا المثلث زود العراق بقنابل عنقودية لاستعمالها في صد هجوم «الموجات البشرية» الايرانية على العراق.



اشراف **جمال فاضل**

سوق السلاح من كروب حتى صدام

تترجمه وتعرضه : مشيرة موسى

« سوق السلاح من كروب حتى صدام » . كتاب يتعرض لاسرار تجارة السلاح لتطورها الذى بلغ اوجه فى حرب الخليج فى كتابه يغوص « انتونى سامبسون » ، وهو المؤلف فى العلاقات القائمة بتلك السوق خصوصا عمليات البيع والشراء وتكتنف تجارة السلاح سرية شديدة وهذا يصعب مهمة الباحث فى اغوار هذا السوق غير ان هناك فترات زمنية قصيرة نالت قسطا وفيرا من القاء الضوء عليها بومضات مفاجئة فى ١٩١٣ و ١٩٣٤ ومؤخرا فى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وفضيحة ايران جيت عام ٨٧ ثم ازمة الخليج ٩٠/٩١ وفى السبعينات كانت المفاجات المتلاحقة عن « لوكهيد » و « نورثورب » احداثا هامة على المستوى التاريخى ليس كدليل على الرشوة التى تسببت فى الفضيحة المباشرة ولكن من توفير وثائق مفسرة وشهادات وقد ركز عليها « انتونى » فى الجزء الأوسط من كتابه بعد ان بدا المؤلف الاهتمام بهذا الموضوع الشائك والمثير اثناء اعداده لدراسته عن صناعة البترول اكتشف ارتباطه الوثيق بتجارة السلاح فالبترول كانت له ازمة عرفت بازمة الطاقة عام ١٩٧٣

**واصبح سلاحا
وخلال زيارته لايران
ولقائه بالشاه لاحظ نمو
مبيعات السلاح
بعد سقوط الشاه عام
١٩٧٩ شرع المؤلف
فى تعقب تجارة السلاح فى الحرب العراقية
الايرانية ومابعدها
وهذه هى الطبعة الجديدة
للكتاب الذى
صدر اول مرة عام ١٩٧٧
بعد
اضافة عدة فصول جديدة
عن فضيحة « ايران جيت » .
لانتونى سامبسون كتب صدر منها
« الشقيقات السبعة » و « البترول
والذهب » و"التغيير البنيوى لبريطانيا"
و"امبراطوريات السماء"**

طوال الحرب الايرانية العراقية كانت الدول الغربية تعتبر العراق الدولة الاقل شرا ، وللقضاء على اية الله الخمينى كان الغرب مستعدا لمساندة صدام حسين . وكانت الادارة الامريكية ، رغم تورطها فى فضيحة ايران جيت ، ترى ان ايران هو الطرق الاكثر خطورة . لقد تبع الغرب الحجة القديمة « ان عدو عدوى هو صديقى » وتناسوا الحكمة القائلة « ان الصديق الجديد قد يكون اكثر خطورة من عدوى الحقيقى » وتم التغاضى عن سجل صدام الاسود لهدف اكبر . وبحول ١٩٨٢ اسقطت وزارة الداخلية الامريكية العراق من قائمة الدول الممنوعة من القروض لاشتراكها فى الانشطة الارهابية . وفتحت وزارة الزراعة الامريكية اعتماد للعراق بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار وبدأ وكالة المخابرات الامريكية فى امداد بغداد بالمعلومات بدون قيود ومنها صور بالاقمار الصناعية لتحركات القوات الايرانية .

وانضم الغرب الى الشرق فى الاغداق بالاسلحة على العراق التى اصبحت اكبر الدول المستوردة . وقدر ماانفقته العراقعلى السلاح خلال الفترة بين ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٠ بحوالى ٨٠ مليار دولار .

لجأ صدام الى الاتحاد السوفيتى لامداده بالجزء الاكبر من السلاح بما فى ذلك صواريخ سكودوالتى استخدمها ضد المدن الايرانية ولكن صدام انخفاض مستوى المعدات السوفيتية واراد التنويع حتى لايعتمد كلية على موردواحد .

واستمر الفرنسيون فى بيع الأسلحة للعراق منذ حرب ١٩٦٧ وفتحت الحرب مع ايران الفرصة لتوفير سيل من الطلبات الجديدة الملحة والتى تتضمن الطائرات المقاتلة لامداده بالجزء الدبابات والصواريخ وهوما عد انتعاشا للصناعة رحبت به شركات السلاح الفرنسية .

فى بريطانيا ، قامت مارجريت تاتشر ، بعد انتخابها رئيسة للوزراء عام ١٩٧٩ ، بتشجيع بائعى السلاح هناك على بيع منتجاتهم عبر البحار قبل يوم واحد من غزو العراق لايران . ونظريا طبقت الحكومة البريطانية سياسة حيادية باعلانها فى مايو ١٩٨٢ انها ستبحث طلبات الجانبين فى الحصول على معدات دفاعية . وفى ديسمبر ١٩٨٤ فرضت الحكومة حظرا على « المعدات المهلكة » وظل تفسير « مهلك » غامضا واستمرت الشركات البريطانية فى بيع الالكترونيات والمعدات العسكرية ومنها اجهزة الرادار والسيارات العسكرية والزى العسكرى .

وانشأ العراقيون شركاتهم الخاصة فى الخارج لضمان تدفق السلاح وفى عام ١٩٨٧ قامت احدى الشركات التجارية فى بغداد بشراء « مجموعة التكنولوجيا والتنمية فى لندن والتى بدأت فى ادارة وتمويل شركات اخرى فاشترت شركة « ماتريكس تشرشل » لانتاج الالات المكنية . وزاد الطلب على استيراد بغداد للمخارط التى تستخدم فى انتاج قذائف وفتيل التفجير ـ وسمحت الحكومة البريطانية بتصديرها رسميا ـ وكان من الواضح تماما ان صدام ينوى انشاء صناعة سلاح خاصة به بعيدا عن النفوذ الغربى .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

وجاء الجزء الاكبر من الاسلحة المهلكة فى ترسانة صدام من الشركات الالمانية الغربية التى امدت المصانع العراقية بمكونات تصنيع الاسلحة الكيماوئية . وظهر الهدف من ذلك فى مارس ١٩٨٨ عندما استخدم صدام سيانيد الهيدروجين وغاز الخردل ضد الاكراد فقتل اكثر من ٥ الاف شخص . وبافتضاح دور هذه الشركات تمت محاكمة بعض الاشخاص وادينو ولكن الشركات تتحايل باعلان ان الكيماويات تستخدم كمبيدات حشرية وليس للابادة الجماعية .

اما اكبر طموحات صدام فكانت تطوير الأسلحة النووية والتى لاتتناولها هذه الدراسة ، ولكن ساهمت المانيا الغربية ايضا فى تطوير الصواريخ العراقية . وكان العراق قبل حربه مع ايران قد اشترك عام ١٩٧٩ مع مصر والارجنتين فى تطوير صاروخ « كوندور » طويل المدى ووفرت إحدى الشركات الالمانية المساعدة التكنولوجية وقد تراجعت الارجنتين بعد فترة وظلت العراق الممول الرئيس لـ كوندور ٢ وقامت الشركات الالمانية والاوروبية سرا بمساعدة العراق على تحديث صواريخ سكود القديمة وبناء مصنع ضخم لانتاج صواريخ « سعد ١٦ » .

فى يوليو ١٩٨٨ كشف صدام عن طموحاته وبمساعدة واشنطن أجبر ايران على قبول وقف اطلاق النار . وكان مصمما اكثر من قبل على بناء قواته المسلحة وان عدوه الرئيس لم يعد ايران .

والجانب المثير حقا فى عملية تسليح العراق هو استعداد الغرب لتوفير ليس فقط السلاح ولكن ايضا توفير القروض لتمويل شراء السلاح . على الرغم من ان العراق كان على وشك الافلاس نتيجة الحرب وكانت عائدات البترول على جذبت بائعى السلاح من قبل ، غير قادرة على سداد الديون الاجنبية . وحصل صدام على قروض غربية لصالح تمويل مشاريع البناء ظاهريا لتحول بموافقة الغرب ، لشراء السلاح . واستطاعت العراق بناء شبكة أموال عبر اوربا وامريكا ضمت القائمين على غسيل الاموال ورجال البنوك المشبوهين وبعض رجال السياسة واستطاعت هذه الشبكة الحصول على بعض الاسلحة بدون تسديد قيمتها .

وكان محور شبكة صدام فرع بنك صغير فى مدينة اتلانتا بولاية جورجيا الامريكية (بنك لافورد القومى الايطالى) ومركزه الرئيسى روما وتملكه الحكومة الايطالية . والفرع يعمل به ١٦ موظفا فقط وسلطته فى الاقراض لاتزيد عن ٥٠٠ الف دولار ولكنه رغم ذلك قام بأقراض العراق ٣ مليار دولار عن طريق حوالى الف شركة صغير عبر أوربا وامريكا استخدمت كلها فى بناء الصواريخ والاسلحة الكيماوية والنووية .

وقد اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالية فضيحة هذا البنك فى اغسطس ١٩٨٩ ورغم ذلك وافق البيت الابيض فى نوفمبر ١٩٨٩ على منح العراق قروضا جديدة تصل الى مليار دولار وذلك عن طريق وزارة الزراعة وبدون شروط حقيقية عن كيفية انفاقها .

واشتركت الدول الغربية فى اقراض صدام حيث وفر بنك ميرلاند فى بريطانيا عام ١٩٨٩ اعتمادات تساوى ٣٤٠ مليون جنيه استرلينى بفائدة تمييز ٩,٥ ٪ بضمانات حكومية . وفى العام التالى قاد ميرلاند حملة بين البنوك لتوفير ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى اخرى على الرغم من ان الشركات العراقية كانت مدينة للممولين البريطانيين ... وقام بنك بريطانى اخر برئاسة مورجان جرينفل بتوفير ٢٧٥ مليون جنيه استرلينى كاعتمادات للأردن ذهبت فى حقيقة الامر للعراق .

وكان الوقت قد تأخر كثيرا عند اكتشاف مدى اتساع شبكة صدام .

وكشفت تفاصيل ذلك جولز كرول رئيس وكالة تحقيقات كرول الدولية والذى استأجره الكويتيون للبحث عن مصدر تمويل العراق المادى . واكتشف كرول أن صدام واسرته قد حصلوا على ١٠ مليار دولار من العمولات على الصادرات البترولية منذ توليه السلطة عام ١٩٧٩ . وانه قد اشترى حصصا فى بعض الشركات الاوروبية الرئيسية ومنها دار النشر الفرنسية هاشيت - والتى لها صلة بشركة السلاح ماترا - والتى كانت تديرها من الواجهة شركة مونتانا للادارة والمسجلة فى بنما .

وفى ربيع ١٩٩٠ تم تحذير الولايات المتحدة بوضوح ان صدام قد اصبح عدوا خطيرا بعد ان قام بتجربة قذيفة بالستية فى موريتانيا وهدد بتدمير نصف اسرائيل .

واصبح صدام حسين خلال الشهور الاولى من ١٩٩٠ اكثر تهديدا لجارته « الكويت » والتى اتهمها بشن « حرب اقتصادية » ضد العراق باحتفاظها عمدا بسعر البترول



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

منخفضا . وفى يوليو ١٩٩٠ بدأ فى تحريك قواته قرب الحدود الكويتية ورغم ذلك ظلت الولايات المتحدة على سياستها لاستمالة العراق ولاستمرار تجارة السلاح وعندما التقت ابريل جلاسبى السفير الامريكية لدى العراق بصدام حسين فى نهاية يوليو اتبعت سياسية بيكر ولم تحذره من ان غزوه الكويت سيعنى مواجهة العالم الغربى .

فى نفس الوقت كانت الكويت والسعودية تنفق بنفس حجم العراق على شراء الاسلحة من الغرب ولكن اختيارها للاسلحة كان اقل كفاءة . فقد قام الغرب بتسليح عدوه بكفاءة اكثر من تلك التى سلح بها اصدقاءه وكان الغرب منذ ازمة البترول الاولى عام ١٩٧٣ يعتبر اغنى الدول البترولية ضحية سهلة لبيع الاسلحة باهظة الثمن وذلك كوسيلة لاعادة دورة الدولارات البترولية . وثبت ان السعودية كانت اكبر الضحايا . اما الكويت انفقت ايضا

المليارات على شراء الطائرات والدبابات والنظم التكنولوجيا المعقدة وكان من المفروض ان تساهم فى حمايتهم من اى تهديد قادم من الشرق ولكنها عجزت عن صد اغارة جيرانهم .. وكانت العائلة المالكة فى الكويت والمتحكمة فى القوات المسلحة تخشى منح السلطة العسكرية كاملة لضباط وطيارين متخصصين يمكن الا يكونوا على ولاء كامل لهم . وكان قد تم شراء الكثير من المعدات كرمز للدولة اكثر منها كأسلحة للطوارىء . وعندما بلغ تهديد صدام اعلى مداه فى يوليو ١٩٩٠ رفضت الحكومة الرضوخ لطلبات صدام المادية ولكنها لم تستعد بأى طريقة للغزو .

وفى صباح ٢ اغسطس عندما قام صدام بالغزو فشلت الكويت فى صد الهجوم وتعطيل القوات العراقية التى سيطرت على الموقف خلال ست ساعات واستطاعت قوات صدام الاستيلاء على الطائرات والمعدات الحربية تقريبا بينما فر الامير الى خارج البلاد .

وطبقا لعدنان خاشوقجى ، لقد تعلم العرب انه لافائدة من شراء اسلحة جيدة اذا لم تعرف كيف تستخدمها ...

وفى الامم المتحدة بنيويورك تحرك مجلس الأمن بسرعة لفرض القيود والحظر على العراق وبعد ذلك لاستخدام القوة لاجبار صدام على ترك الكويت ، وفى واشنطن بدأ " نتاجون فى الاستعداد لحشد قوة عسكرية ضخمة فى سعودية بمساعدة بريطانيا وفرنسا وحلفاء اخرين .

واصبح على الاعضاء الدائمين الخمسة فى مجلس الامن ـ امريكا وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والصين مواجهة الاثار الكاملة المرتبة على بيعهم الاسلحة مسبقا لصدام .

ورغم ذلك استمر وصول المعدات العسكرية الغربية الى العراق فقد ابلغت المخابرات الامريكية البيت الابيض فى بداية شهر ديسمبر ان الشركات الامريكية تقوم بأرسال الاسلحة وقطع الغيار والمعدات متعددة المنافع الى الاردن ومنها للعراق . واستمرت واشنطن فى تكذيب هذه التقارير علنا ولكنها لم تفعل شيئا للسيطرة على هذه العمليات مصرة ان حظرا الامم المتحدة مؤثر وكاف .

وبمرور الوقت اصبح طرد صدام من الكويت مهمة مرعبة حتى ان الرئيس الامريكى اضطر لمضاعفة عدد القوات الامريكية المشتركة فى المواجهة الى ٤٠٠ الف جندى .

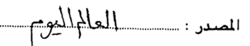
وكانت حرب الخليج وللحديث بقية .

- **الكتاب : سوق السلاح فى التسعينات من كروب حتى صدام**

- **المؤلف : انتونى سى مبسون .**

- **دار النشر : كورنيت بوكس هودرو ستانتون بريطانيا**



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

اتهام أمريكا بالتستر في فضيحة تحويل الأموال للعراق

□ واشنطن ـ «العالم اليوم»:

اتخذت الفضيحة المتهم فيها بنك «بي. ان. ال» الايطالى بتقديم قروض غير مشروعة للجيش العراقى قيمتها خمسة مليارات دولار قبل الغزو العراقى للكويت فى عام ١٩٩٠، اتخذت ابعادا جديدة من الخطورة عندما وجه احد محامي الدفاع اتهامات للادارة الامريكية بأنها كانت وراء كل عمليات التغطية فى هذه القضية، وان وزارة العدل الامريكية سعت إلى منع الكشف عن الرؤوس الكبيرة فى القضية لأسباب سياسية فى ذلك الوقت.

وجاءت هذه الاتهامات خلال جلسة الاستماع الأولى فى محاكمة كريستوفر دروجول المدير السابق لفرع اطلانطا التابع لمصرف بانكا نازيونالى لامارو «بي. ان. ال» الايطالى الحكومي، وكان «روجول» قد اعترف فى التحقيقات السابقة بارتكابه ستين مخالفة قانونية من بينها الاختلاس وغسيل الأموال والتعامل مع دولة معادية، واتهمه

تتمة ص ١٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

الادعاء فى المحاكمة الحالية بأنه كان الرأس المدبر لهذه القضية وطالب

بسجنه مدة اجمالية تصل إلى ٣٩٠ عاما وتغريمه ١٧,٥ مليون دولار وكذلك الزامه بدفع تعويضات مجموعها ١,٨ مليار دولار.

ولكن محاميه بوبى لى كوك اعلن امام المحكمة ان المحققين الفيدراليين قد خدعوا موكله وبالغوا في توجيه الاتهامات له حتى يبدو متهما وحيدا في القضية،، ووعد المحامى بتقديم ادلة تثبت ان كبار المسئولين في الحكومة الامريكية، بما فيهم جيمس بيكر الذى كان يتولى وزارة الخارجية. كانوا يؤيدون تقديم مساعدات مالية للعراق حتى عندما كانت هناك تحقيقات تجرى مع مسئولى بنك «بى. ان. ال» فى اطلانطا بتهمة تقديم قروض استخدمها النظام العراقى فى مشتروات عسكرية كان من شأنها التعجيل بنشوب حرب الخليج بعد استيلاء العراق على الكويت، كما وجهت لدروجول تهمة استخدام نظام معقد من المستندات المزورة والحسابات السرية للالتفاف حول القواعد النقدية وسلطات المركز الرئيسى للبنك فى روما بهدف توصيل هذه القروض الى بغداد، وهى التهم التى اعترف بها دروجول فى التحقيقات التى اجريت معه فى شهر يونيو الماضى.

ولكن محاميه حذر المحكمة من الانسياق وراء محاولات الادعاء ونفى وجود عنصر سياسى فى القضية واكد ان مسئولى الحكومة الأمريكية كانوا على علم بعمليات تحويل الأموال إلى بغداد.

وقد اثارت القضية جدلا واسع النطاق فى الدوائر السياسية الأمريكية فى واشنطن حيث كان الساسة الديمقراطيون قد طالبوا دائما بالكشف عن خبايا العلاقات الأمريكية العراقية قبل الغزو العراقى للكويت واثناء فترتى حكم الرئيسين الجمهوريين رونالد ريجان وجورج بوش. كما اعلن النائب الديمقراطى هنرى جونزاليس ان لديه معلومات تشير إلى أن إدارة مصرف «بى. ان. ال» فى روما قد باركت تحويل القروض من فرع البنك فى اطلانطا إلى العراق.

وطالب الديمقرطيوان ومعهم القاضى المكلف بنظر القضية مارفين شوب، طالبوا بتعيين مدع خاص للتحقيق في هذه القضية بالذات لما لها من اهمية، غير ان إدارة الرئيس بوش رفضت هذا الطلب.

كما اعلن القاضى فى الجلسة انه يجد من الصعب عليه تصديق مايردده الادعاء من أن دروجول قد تولى بمفرده تدبير هذه العملية على مدى سنوات مما يفتح الطريق امام توجيه اتهامات لآخرين.

ومن المتوقع ان يمتد نظر القضية حتى نهاية الأسبوع الحالى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

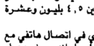
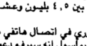
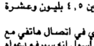
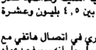
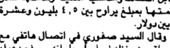
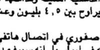
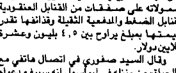
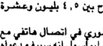
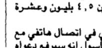
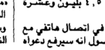
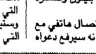
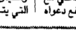
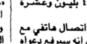
المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

"مشروع فيكتور" قيمته ٤,٥ الى ١٠ بلايين دولار

فلسطيني يطالب جنوب افريقيا ببليون دولار عمولات اسلحة للعراق

□ باريس - من هاني حمود:



■ يتوقع ان يفجر رجل الاعمال الفلسطيني وليد صفوري فضيحة جديدة في قضية تزويد النظام العراقي تقنيات القتال الفائقة التطور وفي علاقات بغداد مع نظام جنوب افريقيا العنصري حين يقاضي شركة «ارمزكور» الحكومية لصناعات الاسلحة في بريتوريا وذراعها التسويقية العالمية «نمرود» لاسترداد عمولاته على صفقات من القنابل العنقودية وقنابل الضغط والدفعية الثقيلة وقذائفها تقدر قيمتها بمبلغ يراوح بين ٤,٥ بليون وعشرة بلايين دولار.

وقال السيد صفوري في اتصال هاتفي مع «الحياة» من منزله في ليماسول انه سيرفع دعواه في بريتوريا «خلال الايام القليلة المقبلة» وانه سيطلب «عمولات قيمتها ٤٩٥ مليون دولار اضافة الى فوائد توازيها تقريبا وتعويضات عطل وضرر». وتفوق قيمة مطالب رجل الاعمال الفلسطيني المذكورة بليون دولار.

وتمثل العمولات نسبة ١١ في المئة من اصل الحد الادنى من الصفقات التي يقدر انها جرت بين بغداد وبريتوريا عبر شركة تملكها عائلة كوكران البريطانية في اطار برنامج تسليح واسع نفذ ابتداء من العام ١٩٨٢ تحت الاسم السري «مشروع فيكتور» (المنتصر).

ويربط رجل الاعمال الفلسطيني وشركته «سيلفر فالكون انتربرايزز» المسجلة في جزيرة غيرنزي البريطانية منذ اسسها خصيصاً لخدمة «مشروع فيكتور» عقداً مع شركة «اي تي او» التي يسيطر عليها الاخوة ادوارد وجون ووليام وستيفن كوكران وشقيقتهم اونا باتريشا كوكران التي يتوزع نشاطها بين افريقيا الجنوبية وزيمبابوي.

وينص العقد على توكيل السيد صفوري بشكل حصري وكامل مبيعات «اي تي او» في العراق والاردن ومصر (منذ نهاية ١٩٨٢) وقبرص واليونان (منذ منتصف ١٩٨٣) لقاء عمولة نسبتها ١١ في المئة يعود عشرة في المئة منها لرجل الاعمال الفلسطيني وواحد في المئة للوسيط بينه وبين عائلة كوكران.

وقال السيد وليد صفوري لـ «الحياة» انه كان يعمل في قطاعي الزراعة والنقل حتى العام ١٩٨٢ حين عرضت «اي تي او» عليه ان يتولى وكالتها لبيع العراق وسائل تصنيع القنابل العنقودية. واضاف: «اعتبرت انها تكنولوجيا كان العراق بحاجة ماسة اليها، إنا لست تاجر اسلحة واعتبرت ذلك في حينه نوعاً من الخدمة الوطنية».

وفي شباط ١٩٨٣ عرض رجل الاعمال الفلسطيني وشركاؤه من عائلة كوكران على المنظمة الحكومية للصناعات التقنية (الحربية) التي كان يراسها السيد حسين كامل (صهر الرئيس العراقي) التكنولوجيا المذكورة، وتوصل الطرفان بعد عام الى اتفاق لتزويد العراق تقنية تصنيع القنابل العنقودية وقنابل تدريبية عليها بعد تعديل وسيلة قذفها من القاذفات البطيئة المحلقة على ارتفاع عال الى قذفها من تحت اجنحة المقاتلات السريعة («ميغ» و«ميراج») المنخفضة الارتفاع.

وفي اجتماع جرى في نهاية ١٩٨٥ في هراري (زيمبابوي) ابلغ جون كوكران السيد صفوري ومساعده السيد مسعود الفاروقي ان انظمة القذف المذكورة طورت بنجاح وان العراقيين طلبوا ما قيمته ٢٢ مليون دولار من القنابل العنقودية.

الا ان رجل الاعمال الفلسطيني اكتشف في

التتمة في الصفحة (٤)

العام نفسه عبر «مصدر موثوق بمعلوماته في بغداد» ان عائلة كوكران «باعت العراق كميات ضخمة من اسلحة جنوب افريقيا» من دون معرفته «طوال العامين ١٩٨٤ و١٩٨٥».

ورفض السيد صفوري تحديد مصدر معلوماته في العراق مؤكدا لـ «الحياة» انه «معرض للاعدام اذا ذكر أسمه»

وشملت كميات الاسلحة المذكورة التي يقدر السيد صفوري قيمتها بـ «ما لا يقل عن ٤.٥ بليون دولار» مدفعية «هاويتزر» من طرازي «جي ٥» و«جي ٦» تم تعديلها في مصانع جنوب افريقيا بعد شرائها من النمسا «وكانت اولى الصفقات لـ ٤٠٠ مدفع قيمة كل منها مليون دولار» حسب السيد صفوري.

وأكد جون وشقيقه ويليام للسيدين صفوري والفاروقي في اجتماع ضمهم في حزيران (يونيو) العام ١٩٨٦ في زوريخ ان صفقة وقعت لالفي وحدة مقذوفة من تحت الأجنحة بقيمة ٢٢ مليون دولار تسدد ٤٠ في المئة نقدا و٦٠ في المئة بخطابات الاعتماد وانهما يتوقعان طلبات لخمسة الاف وحدة (قنبلة عنقودية) مباشرة ثم عشرة آلاف قنبلة سنوياً على عشرة اعوام يتم التفاوض لسدادها في صفقة لمقايضة الاسلحة بالنفط العراقي.

كما شرح الاخوان كوكران في الاجتماع نفسه ان «أي تي او» شارفت على توقيع صفقة تجريبية لمئة قنبلة ضغط وزن كل منها تسعة اطنان اضافة الى عقد لبيع حقوق تصنيعها محلياً (في العراق) وانهما حصلا على عقود قيمتها بليون دولار لتزويد العراق معدات اخرى يعملون على تأمينها من شريكهم في جنوب افريقيا «نمرود انترناشونال» وهي الذراع التسويقية لشركة الاسلحة الحكومية «ارمزكور».

واستخدم الجيش العراقي كميات كبيرة من القنابل العنقودية وقنابل الضغط طوال حربه مع ايران لمواجهة استراتيجية «الموجات البشرية» التي دفعت ملايين الشبان والاطفال الايرانيين الى خطوطه الدفاعية

واكد رجل الاعمال الفلسطيني ان اجتماع زوريخ كان اول مناسبة يعرف فيها ان الاسلحة المسلّمة الى العراق مصدرها جنوب افريقيا. وتضم كل عقود التسليح العراقية شرطاً يعتبرها «باطلة وملغاة حكما» في حال اكتشف نظام بغداد ان مزوده يتعامل مع اسرائيل او ايران او جنوب افريقيا.

واكتشف السيد صفوري عبر تحقيقاته بمساعدة «وزير سابق في جنوب افريقيا» ان «اي تي او» بيعت مطلع ١٩٨٤ الى شركة «آرمزكور» وتحول اسمها الى «أي اتش او» وأن الاسلحة المسلّمة الى العراق مرت عبر مصنع سيطر عليه الجنوب افريقيون في اليونان تحت اسم «الفيميك» وآخر في اسبانيا باسم «هيسبانيكا» بيع لاحقا الى عملاق الاسلحة التشيلي كارلوس كاردوين

ولم يتوافر لـ «الحياة» وسيلة اتصال بأفراد عائلة كوكران لتأكيد معلومات بيعها او اي معلومات اخرى حول قضيتهم مع السيد صفوري

وقال رجل الاعمال الفلسطيني الذي بدا متفائلا ومرتفع المعنويات انه سيقدم دعواه ضد «ارمزكور» في جنوب أفريقيا بصفتها المالك الفعلي لـ «اي تي او» خلال الايام القليلة المقبلة وانه يتوقع ان تستغرق الدعوى حوالي عام ونصف عام

وتتعرض «ارمزكور» حاليا لتحقيق واسع النطاق من قبل حكومة بريتوريا التي تملكها كاملة لتحديد تهم وجهتها وزارة العدل الجنوب افريقية باختلاسات قام بها كبار الموظفين داخل الشركة طوال العقد الماضي لتحويل عمولات على صفقات الاسلحة الى شركات وهمية كانوا يملكونها.



المصدر : مصر المستقلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

أسرار جديدة فى عملية تمويل تسليح الجيش العراقى

يحاول محامو مدير فرع البنك الاهلى الايطالى فى اطلنطا الذى اعترف بارتكابه لمخالفة تمويل مشتروات السلاح للعراق قبل حرب الخليج سحب دليل ادانته استنادا الى اخفاء ادارة الرئيس بوش لدليل تورط المزيد من كبار موظفى البنك .

وعن قاضى التحقيق الامريكى «مارفين شوب» الذى انتقد الطريقة التى تعاملت بها الادارة الامريكية مع تحقيقاتها التى اجرتها مع فرع البنك الاهلى الايطالى «ديل لافورو» فى الاطلانطا اقوالا جديدة تفيد براءة مدير البنك كريستوفر دوجول ثم يحيل القضية للمحاكمة .

وقد نقلت التقارير الاخبارية والوثائق الحكومية المعلنة ان محامى السيد «دروجول» السيد «بوبى لى كوك» قد دفع يوم الثلاثاء الماضى بان المسئولين فى واشنطن قد علموا بالتواطؤ بين كبار المسئولين العراقيين وكبار المسئولين فى رئاسة فرع البنك فى روما لكنهم قرروا عدم مقاضاتهم خشية اغضاب بغداد والاساءة الى الساسة الايطاليين الذين عينوا مجلس ادارة البنك .

وقد علق القاضى «شوب» بانه لم يكن يميل الى السماح بسحب قرار الادانة لكنه الواضح انه ابدى اهتماما كبيرا بنفى المحامين للتهم الموجهة الى السيد «دروجول» الذى قالوا انه خدع فاعترف بأنه مذنب فى ستين عملية غش وتهرب ضريبى .

لقد جاء التحول فى استراتيجية الدفاع عن السيد «دروجول» فى اليوم الرابع من جلسات الاستماع التى امر بها القاضى «شوب» وقد استخدمت الحكومة والسيد «دروجول» جلسات الاستماع فى مناقشة سياسة ادارة بوش تجاه العراق قبل وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ .

جاء لفت القضية للاهتمام بسبب ادعاء السيد «دروجول» غير ذى الدليل ان القروض غير المشروعة التى منحت للعراق كانت معلومة لدى ادارة بوش التى ابدت تسامحا نحوها وكان ذلك كجزء من جهود مكثفة لكسب ود بغداد .



المصدر : مصر الفتاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

وقد اتهم المحامون الذين وكلهم «دروجول» الادارة الامريكية بانها اتخذت منه كبش فداء دون مبرر في إطار مخطط القرض غير القانونى تاركة المساهمين الاكثر اهمية خارج مجال المساءلة .

وفى تطور اخر للقضية رفض قاض امريكى فيدرالي الطلب المقدم من مدير البنك المتهم فى فضيحة القرض ذى المليارات الخمسة التى ساعدت على بناء القوة العسكرية العراقية قبل حرب الخليج بسحب قرار ادانته وتغيير اقواله فى الوقت الذى واصل فيه القاضى شوب الجلسات غير العادية لنظر القضية .

وفى الوقت الذى ادعى فيه السيد «دروجول» - المتهم - انه برىء ، اصدر القاضى شوب قراره الذى اعلن الثلاثاء الماضى بانه لايوجد سبب واضح او عادل لسحب قرار الادانة .

وكانت الدعوى قد اقيمت على السيد دروجول بعد يوم واحد من وقف اطلاق النار فى شهر فبراير عام ١٩٩١ م واصبح يواجه احتمال الحكم عليه بعقوبة قد تصل الى السجن مدة ٣٩٠ عاما وغرامة اقصاها ١٧,٥ مليون دولار امريكى ورد مبالغ تقدر بـ ١,٨ بليون دولار .

وكان المحامى لى كوك قد اتهم واشنطن الاسبوع الماضى انها ام العمليات السرية ووجه التهمة لادارة الرئيس بوش بأنها اختصرت تحقيقاتها بسبب العلاقات الودية مع العراق قبل ازمة الخليج .



بوش

كما اتهم المحامى موظفا رفيع المستوى فى البنك بروما انه علم بشكل ما بموافقة دروجول على القرض للعراق وانه أقر هذا التصرف .

وقد نفى محامو الدولة بشدة اى خطأ أو اعتبارات سياسية فى هذا التحقيق

مع «دروجول» او فى قيام البنك بتمويل قروض العراق التى استخدمت الحكومة الامريكية بعضها فى برامج التصدير .

كما قال المحامى العام جيريلين بريل ان تحقيقات الحكومة قد اظهرت ان دروجول كان المنظم الرئيسى لعملية الغش في مخطط منح القرض وانه تقاضى اكثر من ٢ مليون دولار كعمولات ورشاوى .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

تقرير امريكي :

الأردن زود العــراق باسلحــة أمـريكيـة خـلال حرب الخليج

واشنطن - ر - اكدت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي ان المسئولين الامريكيين كانوا على دراية بان بعض المعونات العسكرية الامريكية للاردن كانت تذهب الى العراق خلال حرب الخليج وصرح ديفيد أوباى رئيس اللجنة ، الذى ينتمى الى الحزب الديمقراطى ، بان تقرير مكتب المحاسبة العامة اكد ان الحكومة الامريكية زودت الاردن بمعدات عسكرية خلال الحرب وكانت الحكومة قد ابلغت الكونجرس خلال الحرب بانها أوقفت دعمها للاردن ، بسبب موقفه المؤيد للعراق

يأتى هذا الكشف فى الوقت الذى صرح ادوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الاوسط بان الاردن قد شدد الاجراءات المتخذة لتنفيذ الحظر الدولي المفروض علي العراق

وقال جيرجيان في كلمة له امام لجنة فرعية لمجلس النواب الامريكي ان الجيش الاردني يتحمل جزءا كبيرا من هذا الجهد وانه نتيجة لذلك اصبح العراق يتلقي كمية اقل من البضائع عن طريق الاردن

الاردن تنفى تزويد العـــراق بأسلحـــة أثناء حـــرب الخليج

عمان - رويتر : نفى الشريف زيد بن شاكر رئيس وزراء الأردن ما ذكره رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الأمريكي عن أن الأردن زود العراق بمساعدات عسكرية أثناء حرب الخليج.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٢

وثائق أميركية رسمية حصلت عليها «الوسط» تكشف العلاقة السرية بين صدام حسين وواشنطن:

كيف خسر العراق صداقة أميركا؟



تكشف مجموعة وثائق اميركية رسمية وسرية، تمكنت «الوسط» من الحصول عليها، معلومات دقيقة ومفصلة عن قصة سياسية مثيرة وغريبة شهدتها، ولا تزال تشهد فصولاً منها، منطقة الشرق الاوسط: كيف سعى الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر الى اقامة علاقات صداقة وتعاون مع العراق وكيف اضاع الرئيس صدام حسين هذه الفرصة وارتكب اخطاء فادحة في تعامله مع الولايات المتحدة وتحليله وتقييمه لطبيعة هذا الانفتاح الاميركي عليه وحجمه وأهدافه، وهو ما ساهم بشكل رئيسي في أزمة احتلال الكويت وفي تحويل العراق من بلد كبير ذي ثقل ووزن الى بلد معزول ضعيف مفكك يعاني مصاعب كبيرة على مستويات عدة وتنتظر دول العالم سقوط نظامه لكي تبدأ التعامل معه على اسس جديدة.

هذه القصة السياسية المهمة تستحق بلا شك أن تروى، لكننا حرصنا قبل معالجتها على الحصول على مجموعة وثائق سرية صادرة عن ادارة بوش، البعض منها يحمل توقيع جيمس بيكر وزير الخارجية الاميركي (حتى شهر آب - اغسطس - الماضي حين انتقل الى البيت الابيض لتسلم ادارة معركة بوش الانتخابية) والبعض الآخر يتضمن تعليمات من بوش نفسه، والبعض الثالث عبارة عن مذكرات رسمية تتعلق بالعراق والعلاقات بين بغداد وواشنطن وصادرة عن مسؤولين كبار في الادارة الحالية. هذه الوثائق تحتوي على معلومات ووقائع وتفاصيل لم تنشر من قبل عن العلاقات الاميركية - العراقية، وهي تساعد على فهم ما جرى خلال أزمة احتلال الكويت وما يجري اليوم في العراق والمنطقة.

وإذا كان خصوم بوش من الحزب الديموقراطي حاولوا ولا يزالون استغلال قضية التقارب مع العراق لاضعافه في معركته

بعض الوثائق السرية الاميركية التي حصلت عليها «الوسط».



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٣

بقلم
عبدالكريم ابو النصر

الانتخابية ضد منافسه الرئيسي بيل كلينتون، فان هذه الوثائق الاميركية الرسمية والسرية تثبت، في الواقع، ان الخطأ الكبير في هذا المجال لم يرتكبه بوش او بيكر بل صدام حسين الذي اعتبر ان رغبة الولايات المتحدة في اتباع سياسة «اليد الممدودة» تجاهه والتقارب مع بغداد ستدفع الادارة الاميركية الى «التسامح ضمناً» مع غزوه الكويت وتجعلها تمتنع عن القيام باي عمل فعلي لانهاء احتلال هذا البلد العربي، وما تكشفه وتؤكده هذه الوثائق التي حصلنا عليها هو ان ادارة بوش لم تعط صدام حسين اطلاقاً «شيكاً على بياض» للتصرف كما يريد في المنطقة، بل على العكس كانت تحرص اشد الحرص، على وضع حدود وضوابط واضحة لسياسة الانفتاح على العراق.

ولندخل في صلب الموضوع.

يبدو واضحاً، قبل كل شيء، من قراءة هذه الوثائق ان هناك ٣ اشخاص كانوا مكلفين بشكل أساسي من قبل صدام حسين بالعمل على تطوير وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة في عهد بوش. ويمكن اطلاق لقب «رجال اميركا في العراق» على هؤلاء الثلاثة وهم: طارق عزيز نائب رئيس الوزراء حالياً (ووزير الخارجية قبل وخلال ازمة الكويت) نزار حمدون نائب وزير الخارجية العراقي، وحسين كامل المجيد زوج ابنة صدام حسين والمسؤول عن الانتاج الحربي في العراق خلال السنوات الماضية. وتكشف مذكرة سرية أعدها جيمس بيكر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ عن العلاقات الاميركية - العراقية ان رجال المال والاعمال والتجار والوزراء المسؤولين عن الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية هم «الاكثر تشجيعاً» لتطوير العلاقات بين بغداد وواشنطن، وان حسين كامل ابلغ المسؤولين الاميركيين انه يريد ان يلعب الاميركيون «دوراً اساسياً» في تطوير وتحسين الاوضاع الاقتصادية في العراق. كما تكشف مذكرة بيكر ان العراقيين طلبوا، عن طريق ملحقهم العسكري في واشنطن، شراء معدات تكنولوجية اميركية متطورة صالحة للاستخدام العسكري والمدني على السواء. وتلقي احدى الوثائق ضوءاً على دور طارق عزيز في هذا المجال، اذ جاء فيها ان بوش حذر عام ١٩٨٦ - حين كان نائباً للرئيس ريغان - في احد الاجتماعات المغلقة من ان وضع طارق عزيز «اصبح مهدداً» بعد كشف فضيحة «ايران غيت» وغضب صدام حسين الشديد، آنذاك، على الاتصالات السرية الاميركية - الايرانية.

دور نزار حمدون

تحسن العلاقات العراقية - الاميركية لم يبدأ في عهد بوش بل في عهد ريغان مع استئناف العلاقات الديبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٤ وحذف اسم العراق من قائمة «الدول الارهابية» عام ١٩٨٥ (وقد أعيد الى هذه القائمة بعد غزو الكويت). وأبرز ما ميز هذه العلاقات في عهد ريغان هو «التعاون» الاميركي - العراقي في مواجهة ايران. فمنذ عام ١٩٨٤ وحتى انتهاء الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٨ زودت الولايات المتحدة العراق بمعلومات وأسرار دقيقة عن الاوضاع السياسية والعسكرية الايرانية، وعقدت في هذا المجال اجتماعات سرية اميركية - عراقية، على مستويات مختلفة «للتشاور والتنسيق وتبادل المعلومات» حول كيفية مواجهة «الخطر الايراني». وفي هذا النطاق حصل العراق سراً على معدات تكنولوجية اميركية صالحة للاستخدام العسكري، كما حصل على قروض بمئات الملايين من الدولارات لشراء منتجات زراعية او تموينية وقد لعب روبرت غيتس مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركية (السي.آي اي) حالياً دوراً مباشراً، وبطلب من ريغان، بتزويد العراقيين معلومات «مهمة» عن التحركات العسكرية الايرانية وكان غيتس آنذاك نائباً لمدير «السي.آي.اي».



الاتصال الاميركي - العراقي الأول المهم في عهد بوش تم في واشنطن يوم ٢٤ آذار (مارس) ١٩٨٩ بين وزير الخارجية بيكر ونزار حمدون نائب وزير الخارجية العراقي وبناء على طلب بيكر اعد بول هار - احد كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية آنذاك - مذكرة (سرية) عن العلاقات مع العراق اعتمد عليها بيكر خلال محادثاته مع حمدون. وتبين هذه المذكرة الموجهة الى بيكر والتي حصلت عليها «الوسط»، الامور الرئيسية الآتية:

١ - نزار حمدون هو قناة اتصال فريدة من نوعها مع صدام حسين، وما ستقوله له سيصل الى اعلى المستويات في بغداد. وسيركز حمدون على أهمية العراق وسيطلب «توثيق وتقوية» العلاقات بين بغداد وواشنطن، وسيبدي تخوفه من ان يطرأ تحسن على العلاقات الاميركية - الايرانية يكون على حساب العراق.

٢ - العراق دولة قوية «في منطقة حيوية بالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة»، لديها جيش كبير وقوي واحتياطات نفطية هائلة. العراق اليوم الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة في العالم العربي، وهو يستورد سنوياً منتجات زراعية اميركية بقيمة مليار (بليون) دولار. وقد عقد العراقيون اتفاقات مع شركات نفط اميركية بشروط ملائمة لهذه الشركات. والعراق يرغب في تطوير علاقات التعاون مع الولايات المتحدة في مجالات عدة.

٣ - من مصلحة الولايات المتحدة تطوير وتحسين العلاقات مع بغداد. صحيح ان العراق لا يزال يدعم ويأوي بعض «الارهابيين» الفلسطينيين، وانه يطور برامجه لانتاج صواريخ أرض - أرض وأسلحة كيماوية وبيولوجية، وانه يتدخل في شؤون لبنان ويحرك نزاعه الحدودي مع الكويت، لكن ذلك كله يجب الا يمنع الادارة الاميركية من تطوير العلاقات مع بغداد. وينبغي ابلاغ مبعوث صدام (نزار حمدون) بذلك، والتأكيد ان الولايات المتحدة تعلق «أهمية كبرى» على علاقاتها مع العراق، كما ينبغي معالجة المواضيع التي تختلف الولايات المتحدة بشأنها مع بغداد ضمن اطار الحرص على تحسين العلاقات مع هذا البلد.

وبالفعل تم لقاء بيكر وحمدون في هذه الاجواء، حيث تفاهم الاثنان على العمل من اجل تحسين وتطوير العلاقات بين البلدين. وعقدت، في اطار هذا التفاهم، خلال العام ١٩٨٩ سلسلة لقاءات عراقية - اميركية، في واشنطن ونيويورك وبغداد وجنيف وباريس، على مستويات مختلفة، بعضها كان معلناً والبعض الآخر سرياً. وتوجت هذه اللقاءات باجتماع مطوّل تم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩ بين بيكر وطارق عزيز في واشنطن وافقت اثره الادارة الاميركية على منح العراق «ضمانات قروض» بمئات ملايين الدولارات لشراء مواد غذائية من الولايات المتحدة.

نصائح بيكر

وخلال تلك الفترة صدرت مذكرتان اميركيتان (سريتان) بالغتا الاهمية عن موضوع العلاقات مع العراق، الأولى أعدها بيكر، والثانية صادرة عن الرئيس بوش نفسه. وسنتوقف عند هاتين المذكرتين السريتين لأهمية مضمونهما.

يطرح بيكر في بداية مذكرته موضوع العلاقات مع بغداد على الشكل الآتي: «على الادارة الاميركية ان تقرر اذا كانت تريد التعامل بقسوة مع العراق على اساس ان نظاماً ديكتاتورياً مكروهاً يحكمه، او التعامل معه على اساس الاعتراف بقوة واهمية العراق الحالية والمستقبلية في المنطقة ونحن (أي بيكر) نؤيد الخيار الثاني». لماذا؟ يقول بيكر في مذكرته هذه «الحرب مع ايران ربما تكون بدلت العراق وحولته من دولة متطرفة ومتشددة الى دولة مسؤولة تحرص على الوضع القائم في

المنطقة وتريد تعزيز الاستقرار فيها. نقول «ربما»، لأن نيات العراق في مرحلة ما بعد الحرب مع ايران لم تتضح بعد بشكل كامل، ولا تزال تتطور .. لكن التعامل مع العراق سيكون صعباً». وصعوبة «التعامل» ناتجة، وفقاً لبيكر، عن تطوير العراق اسلحة دمار شامل، وعن استخدام اسلحة كيماوية ضد مواطنيه، وعن كون قدرات العراق العسكرية يمكن ان تشكل خطراً على اسرائيل، وعن عدم احترام النظام في بغداد حقوق الانسان وممارسته الاضطهاد ضد مواطنيه. ويعترف بيكر بوجود انقسام داخل ادارة بوش حول كيفية التعامل مع العراق، اذ يؤيد التقارب مع هذا البلد تيار في وزارتي الخارجية والدفاع ووزارة الزراعة، ويعارضه تيار آخر في الخارجية، كما تعارضه قوى مهمة في الكونغرس لكن على رغم ذلك يدعو بيكر في مذكرته الى التقارب والتعاون مع العراق وتشجيع هذا البلد على لعب «دور مسؤول» في المنطقة، ويرى ان «من مصلحة الولايات المتحدة ان تكون لديها علاقات مفيدة، قائمة على المصلحة، وقبل كل شيء مستقرة مع العراق، تجعلنا اقرب الى هذا البلد في المجال التجاري وعلى صعيد الحوار السياسي. ويجب ان يرافق ذلك التشديد على قلقنا من النشاط العسكري العراقي وانتهاكات حقوق الانسان» ويؤكد بيكر في مذكرته هذه ان الولايات المتحدة ستقف ضد العراق «اذا كانت طموحاته تهدف الى فرض سيطرته على الخليج»، لكن الولايات المتحدة ستقف مع العراق اذا كان يسعى الى تحقيق الاستقرار في المنطقة و«احتواء ايران» ويدعو بيكر الى اجراء «مشاورات منتظمة» مع العراق حول «مسائل امن الخليج» وهي خطوة «من شأنها ارضاء صدام حسين الذي يرغب في ان يتم التعامل معه على اساس انه لاعب اساسي» وبالنسبة الى النزاع العربي – الاسرائيلي تكشف مذكرة بيكر امراً مهماً وهو ان وفداً يضم اعضاء من منظمة «ايباك» الاميركية – اليهودية (التي تشكل قوة الضغط اليهودية المؤيدة لاسرائيل في الولايات المتحدة) زار بغداد سراً والتقى مسؤولين هناك وعاد الى واشنطن «وهو معجب اشد الاعجاب باعتدال العراق ورغبته في ان تحقق عملية السلام تقدماً». ويقول بيكر: «ان العراق يمكن ان يلعب دوراً بنّاء اكثر على صعيد قضايا النزاع العربي – الاسرائيلي، وان حواراً حقيقياً معه سيشجعه على لعب دور بنّاء».

ويتطرق بيكر في مذكرته الى «العلاقات العسكرية» بين الولايات المتحدة والعراق فينصح بالتعامل «بحذر شديد» مع هذه المسألة وعدم التورط في «الطموحات العسكرية العراقية». ويقول: «يجب ان نتحدث بصراحة مع العراقيين حول قيامهم بانتاج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية... يجب ان نمارس ضغوطاً على حلفائنا لوقف كل تعامل تجاري مع العراق له علاقة ببرامج انتاج هذه الاسلحة، وينبغي ان نبلغ العراقيين بذلك ونشرح لهم الأسباب». ويركز بيكر على ضرورة قيام العراق بوضع حد لانتاج اسلحة الدمار الشامل، لكنه ينصح في الوقت نفسه «بتشجيع المبادلات العسكرية مع العراق المفيدة للولايات المتحدة» ويقترح، مثلاً، دعوة ضباط عراقيين لحضور ندوات او مؤتمرات في الولايات المتحدة حول القضايا العسكرية والاستراتيجية. وينصح بيكر، ايضاً، باقامة حوار اميركي – عراقي عسكري «على مستوى رفيع».

ويتناول بيكر العلاقات التجارية بين البلدين فيقول في مذكرته «ان التجارة هي افضل مفتاح لتأمين نفوذ سياسي في العراق... ان افضل ما يمكن ان نقدمه الى العراق هو التكنولوجيا لتطوير اوضاعه.. يجب تشجيع الشركات الاميركية على المشاركة في مشاريع التنمية في العراق» لكن بيكر يضيف في الوقت نفسه ان الولايات المتحدة يجب ان تتعامل «بحذر» مع العراقيين لكي لا يستغل هؤلاء المساعدات الاميركية (التكنولوجية وسواها) لدعم قدراتهم العسكرية

ويدعو بيكر الى ممارسة «ضغوط» منتظمة وواقعية على العراق لتحسين اوضاع المواطنين العراقيين والتوقف عن اضطهادهم او القيام بعمليات عسكرية ضدهم او انتهاك حقوقهم، ويكشف ان لدى الادارة الاميركية معلومات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ آذار ١٩٩٢

تفيد ان «مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى» يعترفون بالحاجة الى «تليين» النظام القمعي في العراق والتخفيف من اجراءات القمع وينصح «بتشجيع» هذا التيار داخل المؤسسة الحاكمة في بغداد.

وفي نهاية مذكرته هذه يتقدم بيكر باقتراحات عدة لتحسين العلاقات مع العراق ابرزها الآتية:

١ - يجب ان تكون الخطوة الاولى في هذا الاطار توجيه رسالة الى القيادة العراقية، و«الأفضل» ان تكون من بوش الى صدام حسين، وتشدد على «عزم الولايات المتحدة على تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية» مع بغداد. وينبغي ان تعبر هذه الرسالة عن «قلق» الولايات المتحدة من انتاج العراق اسلحة الدمار الشامل والصواريخ ومن خرقه حقوق الانسان ومن دعمه للارهاب.

٢ - يجب دعوة طارق عزيز الى واشنطن «لبدء علاقة عمل» بين بغداد والادارة الاميركية.

٣ - يجب ارسال وفود اميركية في اسرع وقت ممكن الى بغداد لمناقشة مختلف القضايا التي تهم البلدين.

٤ - يجب ان يتوجه وفد اميركي يضم ممثلين عن وزارتي الخارجية والتجارة ومجموعة من رجال الاعمال الى العراق لتأكيد التزامنا بتحسين العلاقات التجارية مع هذا البلد.

وينصح بيكر في مذكرته ايضاً «باطلاع» العراقيين باستمرار على ما يجري بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وبتبادل «المعلومات الاستخبارية» مع بغداد حول قضايا امنية ومسائل تتعلق بالارهاب.

تعليمات بوش «العراقية»

وقد تم اعتماد مضمون مذكرة بيكر هذه كأساس للتعامل مع العراق. وفي خريف ١٩٨٩ اصدر الرئيس بوش مذكرة (سرية) تضمنت تعليماته وتوجهاته حول كيفية التعامل مع العراق ابرز ما فيها الامور الآتية:

١ - ينبغي تطوير العلاقات مع العراق، سياسياً واقتصادياً، لحمل هذا البلد على انتهاج «سياسة معتدلة» والتصرف بشكل مسؤول في المنطقة. «والعلاقات الطيبة مع العراق يمكن ان تكون مفيدة لمصالحنا البعيدة المدى في المنطقة وان تعزز الاستقرار فيها».

٢ - يجب ان تقدم الولايات المتحدة «حوافز» اقتصادية وسياسية لصدام حسين «لزيادة نفوذ الولايات المتحدة في العراق وحمله على الاعتدال».

٣ - يجب ان يكون واضحاً لمختلف الأطراف «ان الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة ومستعدة لاستخدام القوة العسكرية اذا هدد الاتحاد السوفياتي او اية قوة اقليمية هذه المصالح».

٤ - على رغم الحرص على التقارب مع بغداد فان الولايات المتحدة «مستعدة مع حلفائها لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على العراق، اذا استمر في انتاج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية».

وفي تلك الفترة، ايضاً، اصدرت وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (السي.آي اي) تقريراً سرياً عن العراق، مما جاء فيه: «ان العراق لن يتبع سياسة عدوانية تجاه الدول المجاورة له قبل عامين او ٣ أعوام، لأنه خرج منهكاً من حربه الطويلة مع ايران». صدر هذا التقرير في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩.

حدود سياسة «اليد الممدودة»

يبدو واضحاً من ذلك ان سياسة «التقارب وتحسين العلاقات» مع العراق التي انتهجتها ادارة بوش كانت سياسة «حذرة» وضع لها الرئيس الاميركي نفسه ووزير خارجيته «ضوابط وحدود»: فلا مجال للتقارب مع العراق اذا كان ينوي تهديد جيرانه أو فرض سيطرته

على منطقة الخليج او الاستمرار في انتاج اسلحة الدمار الشامل أو تهديد «المصالح الحيوية» الاميركية في المنطقة او التصرف بشكل «غير مسؤول». وخلافاً لما يشيعه خصوم بوش من الحزب الديموقراطي، فان الرئيس الاميركي لم يطلق يد صدام حسين في المنطقة ولم «يشجعه» على التصرف بشكل غير مسؤول او خطر، بل على العكس، اراد من خلال التقارب معه حمله على الاعتدال والمساهمة في تعزيز الامن والاستقرار في الخليج وليس التسبب في أزمة كبرى او حرب جديدة، كما حدث حين غزا صدام الكويت.

وتكشف الوثائق الاميركية السرية التي حصلنا عليها ان ادارة بوش بدأت تشعر «بالقلق الشديد» ازاء تصرفات صدام وممارساته منذ مطلع ١٩٩٠، اذ بدا ان الرئيس العراقي مصمم على الاستمرار في انتاج اسلحة الدمار الشامل، كما تلقت واشنطن معلومات تفيد ان العراقيين اقاموا ٦ قواعد ثابتة لاطلاق صواريخ أرض - أرض قرب الحدود مع الاردن اضافة الى ذلك، بدأ الاميركيون يتلقون، منذ ربيع ١٩٩٠، معلومات واشارات مختلفة تفيد ان صدام حسين ينوي ممارسة «ضغوط كبيرة» على الكويت وبعض الدول الاخرى للحصول على مساعدات مالية ضخمة لتجاوز مصاعبه الاقتصادية الهائلة، وانه ينوي التصرف في المنطقة والتعامل مع دولها على اساس انه «قوة عظمى». وفي ضوء هذه المعلومات عقد في نهاية أيار (مايو) ١٩٩٠ اجتماع في البيت الابيض ضم مسؤولين اميركيين من ادارات وأجهزة مختلفة نوقشت خلاله «التهديدات العراقية» الموجهة، سراً او علناً، الى الكويت بشكل خاص. واقترح المجتمعون ان يبعث بوش برسالة شخصية «شديدة اللهجة» الى صدام حسين.

واستجاب بوش لهذا الطلب فاوفد في حزيران (يونيو) ١٩٩٠ سراً الى بغداد مبعوثاً خاصاً هو ريتشارد هاس مستشاره لشؤون الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي. والتقى هاس مطولا بطارق عزيز وأبلغه «قلق ادارة بوش الشديد» من التوجهات العراقية «الخطرة» وحذره من ان ذلك سينعكس «سلباً» على العلاقات بين البلدين وفي الوقت نفسه وعد هاس طارق عزيز بان آفاق التعاون ستكون كبيرة وواسعة بين البلدين اذا انتهج العراق «سياسة معتدلة ومسؤولة» في المنطقة ونصح هاس العراقيين بحل نزاعاتهم المختلفة مع الكويت أو أية دول اخرى «سلمياً وعن طريق الحوار».

ويبدو واضحاً من مضمون الوثائق الاميركية السرية ان بوش كان يعتقد في ذلك الحين، وقبل اسابيع قليلة من غزو الكويت، انه يمكن «ضبط» صدام حسين و«السيطرة عليه» ومنعه من «استخدام القوة العسكرية» ضد بلدان اخرى، من خلال اتباع سياسة «التحذير والترغيب معه». فيوم ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٠ بعث بيكر في وقت واحد برسالتين تتعلقان بالتعامل مع العراق. الاولى موجهة الى ابريل غلاسبي سفيرة الولايات المتحدة في بغداد يطلب منها ابلاغ صدام حسين ان الادارة الاميركية طلبت منها العمل على «توسيع وتعميق العلاقات مع العراق» اذا تصرف العراق بشكل «مسؤول»، والثانية الى وزير التجارة الاميركي روبرت مبتشر يطلب منه فيها فرض قيود جديدة ومتشددة على بيع العراق معدات تكنولوجية اميركية «يمكن استخدامها لاغراض عسكرية» وذلك بسبب «جهود العراق الكبيرة والمستمرة لانتاج اسلحة دمار شامل». ويوم ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٩٠، اي قبل ايام من غزو الكويت، بعث بوش برسالة الى صدام حسين تمنى فيها حل خلافاته مع الكويت «بالوسائل السلمية» وشدد فيها، ايضاً، على ان الولايات المتحدة والعراق «لديهما مصلحة قوية في ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط». ورحب بوش بما قاله صدام لابريل غلاسبي من ان العراق «يريد صداقة الولايات المتحدة» وقال «ان الولايات المتحدة لديها الشعور نفسه تجاه العراق». وأضاف بوش: «ان الادارة الاميركية لا تزال ترغب في اقامة علاقات افضل مع العراق».

أخطاء صدام حسين

لكن صدام حسين اخطأ في التعامل مع سياسة «اليد الاميركية الممدودة» تجاهه، واخطأ، ايضاً، في تحليل وتقييم هذه السياسة. فالواضح من مضمون هذه الوثائق



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاميركية السرية ان ادارة بوش لم تكن تريد، من خلال تقاربها مع العراق، عقد صفقة مع صدام حسين على حساب دول اخرى في المنطقة، ولم تكن تريد «تشجيع» صدام على السيطرة على الخليج، او على فرض مطالبه «بالقوة» على الدول الاخرى، ولم تكن تريد تغيير موازين القوى في الشرق الاوسط لمصلحة العراق بل ان ما سعت اليه ادارة بوش من خلال سياسة «اليد الممدودة» هذه هو احداث تغيير اساسي وتدريجي في سياسة العراق، داخلياً وخارجياً، بحيث يصبح هذا البلد «عنصراً» من عناصر الاستقرار في المنطقة، ويتبع خطاً معتدلاً في تعامله مع الدول الاخرى ومع مختلف القضايا المهمة في الشرق الاوسط.

غير ان صدام حسين اعتبر انه يستطيع «استغلال» سياسة الانفتاح الاميركي هذه لفرض سيطرته على منطقة الخليج، واعتبر ان العراق «يمكن ان يضمن مصالح الاميركيين» اذا «تفهمت واشنطن» تصرفات العراق، بل ذهب الى حد القول لوزير خارجية دولة اوروبية بارزة. «العراق لديه كل المؤهلات لأن يكون قوة رئيسية في الشرق الأوسط، بعدما انتهى الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وهو مستعد للتعامل مع الولايات المتحدة على هذا الأساس»

واعتبر صدام حسين، ايضاً، ان الكويت «ليست خطأ احمر بل خط برتقالي» بالنسبة الى الولايات المتحدة، وبالتالي فانها لن تدافع عنها بالقوة العسكرية.

وعلى اساس هذا التحليل الخاطئ للسياسة الاميركية، قام صدام حسين بغزو الكويت يوم ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠. وظل يأمل ويراهن طوال أشهر الازمة على ان الولايات المتحدة ستعقد معه «صفقة ما» حول الكويت، وانها لن تشن عليه «حرباً حقيقية»

وما حدث يعرفه الجميع والعراق يدفع اليوم ثمن خطأ صدام حسين في التعامل مع الولايات المتحدة، وخطأ صدام في تحليل وتقييم السياسة الاميركية في الشرق الوسط، وخطأ صدام في تقدير حقيقة حجم العراق في المنطقة.

فالرئيس بوش لم «يصنع» صدام حسين الرجل الذي غزا الكويت وأراد تهديد امن الخليج واستقراره وقلب موازين القوى في المنطقة، بل ان صدام حسين هو الذي صنع، في نهاية الامر، صدام حسين.

وخسر صدام حسين الولايات المتحدة، تماماً كما خسر صداقة ودعم معظم الدول العربية، بل معظم دول العالم. والجميع ينتظرون اليوم «التغيير الكبير والحقيقي» في العراق ■



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخارجية الأمريكية تكذب بوش رسميا

١٥ مليون دولار أجهزة ذرية أمريكية للعراق

□ واشنطن- شريف علي:

بعد أقل من يومين فقط من النفي القاطع للرئيس الامريكي جورج بوش بأن التكنولوجيا الأمريكية استخدمت في برنامج العراق النووي أعلنت وزارة الخارجية أمس أن ما قيمته ١٥ مليون دولار من المعدات وقطع الغيار الأمريكية قد عثر عليها في العراق ضمن برنامجه الذرى الذي تتبعته بعثات الامم المتحدة. أوضح ريتشارد بوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية أن قطع الغيار موجودة في بغداد.

يأتي التحول في ما يطلق عليه الأمريكيون فضيحة العراق - جيت في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس بوش لتنشيط حملته الانتخابية لإعادة انتخابه لفترة رئاسة ثانية وكسب أصوات الناخبين من المرشح الديمقراطي بيل كلينتون.

يشكل البيان الذى ألقاه بوتشر تناقضا صارخا مع الإدعاءات التي رددها بوش في المناظرة التليفزيونية الأخيرة التي جرت يوم الاثنين الماضي وشهدت هجوما شديدا على سياسته تجاه العراق قبل حرب الخليج.

وكان روس بيرو المرشح المستقل في انتخابات الرئاسة الأمريكية قد انتقد سياسة بوش تجاه العراق قبل حرب الخليج واتهم إدارة بوش بإخفاء المستندات المتعلقة بذلك.

ورد الرئيس بوش على الاتهامات مشيرا إلى أن عمليات البحث التي قامت بها بعثات خبراء الامم المتحدة لاقتفاء أثر البرنامج النووى العراقي لم تعثر على دليل واحد على أن التكنولوجيا الأمريكية قد استخدمت في البرنامج العراقي.

إلا أن ديفيد كاى وهو خبير سابق تولى رئاسة بعثات التفتيش الدولية في العراق أكد أن الرئيس بوش أخطأ عندما نفى أن التكنولوجيا الامريكية لم تستخدم في البرنامج العراقي.

وأضاف أن بعثات التفتيش عثرت على معدات لحام اليكترونية بالأشعة الامريكية الصنع استخدمت في البرنامج النووي العراقي.

وكانت الصحف الأمريكية قد نشرت نص رسالة بعث بها الرئيس بوش إلى الرئيس العراقي صدام حسين قبل أسبوع واحد من الغزو وقامت السفيرة الأمريكية في بغداد ابريل جلاسبي بتسليمها.

يعرب الرئيس بوش في الرسالة عن رغبته في دعم التعاون



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

تحقيقات حول جهاز أمريكي الصنع عثر عليه بمنشأة نووية عراقية

واشنطن - وكالات الانباء - تجرى السلطات الامريكية تحقيقات حول مصدر جهاز أمريكى الصنع عثر عليه فى أحد المرافق النووية العراقية . ويتركز التحقيق حول جهاز للحام بالالكترونيات عثر عليه مفتشو الأمم المتحدة فى العراق وتردد انه تم العثور على اذن تصدير أمريكى يتعلق بالجهاز كان جزءا من صفقة تكنولوجية متقدمة الى العراق قبل حرب الخليج .

وقد نفت وزارة الخارجية الأمريكية ان يكون مثل هذا الاذن قد صدر على الاطلاق فى الوقت نفسه أكد رولف ايكيوس رئيس اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، ان العراق ليس لديه قدرة على شن هجوم بالصواريخ، وقال ايكيوس فى تصريحات أدلى بها فى لندن، ان هناك احتمالات بوجود صواريخ فى العراق لم تكتشفها فرق التفتيش إلا انه مهما كان لدى العراق من صواريخ، فانها لاتشكل خطرا على العالم وأضاف ان العراق قد ابتكر أساليب جديدة للتعامل مع فرق التفتيش لاتقوم على تهديدها مثلما كان قائما قبل بضعة أشهر ولكن بمعرفة مانبحث عنه تلك الفرق بالتحقق من اسماء الخبراء وهو مايمكن العراق من تنبيه المتخصصين فى المواقع التى تزورها تلك الفرق



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

اسلحة بريطانية للعراق لتسهيل عمل مخابراتها قـــبل حـــرب الخليج

لندن ـ واشنطن ـ وكالات الانباء ـ كشفت المصادر البريطانية عن موافقة وزارة الخارجية البريطانية على صفقة معدات لمصنع اسلحة عراقى فى محاولة لجمع معلومات للمخابرات عن البرنامج النووى العراقى وذكرت شركة ماتريكت تشرشل البريطانية في مذكرة سرية لوزارة الخارجية البريطانية انها صدرت تلك المعدات الى شركة ناصر العراقية للذخيرة فى الفترة من يوليو عام ١٩٨٨ الى اغسطس عام ١٩٩٠



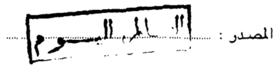
الكشف عن تفاصيل دقيقة لمشتريات الأسلحة العراقية من مختلف الدول

لندن ـ وكالات الأنباء: كشف عميل سري للمخابرات البريطانية عن تفاصيل دقيقة تلقي الضوء علي مدي علم اجهزة المخابرات البريطانية والامريكية ببرامج التسلح العراقية واسماء بعض الشركات الأوروبية والأمريكية المتورطة في صفقات اسلحة للعراق. وقال العميل الذي يرمز اليه برمز «بي» فقط ان اجهزة المخابرات غضت الطرف عن هذه الصفقات رغم ما تمثله من انتهاك للقوانين حتي يتاح لها التعرف علي الأبعاد الكاملة للتسلح والقدرات النووية العراقية.

وقال العميل الذي تحدث من وراء ستار كثيف امام المحكمة الجنائية في بريطانيا امس الاول، انه عقد لقاءات سرية مع مارك جوتريدج مدير قسم الصادرات بشركة ماتريكس تشرشل وهي شركة مملوكة لعراقيين اتخذت من بريطانيا مقرا لها وساتطاع من خلال ذلك تصوير وثائق ورسومات وملفات دقيقة عن مشتريات الأسلحة العراقية من شركات روسية واوروبية وأمريكية.

وقال انه نقل هذه المعلومات لرؤسائه في جهاز المخابرات للأنشطة الداخلية وافترض انها ستنقل تلقائيا الي اجهزة المخابرات المسئولة عن الأنشطة الخارجية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٢

وثيقة للمخابرات الأمريكية تكشف الشركات التي ساعدت العراق عسكريا

□ نيويورك - رويتر:

كشفت المخابرات العسكرية الامريكية النقاب عن الشركات الاوروبية التى زودت الرئيس العراقى صدام حسين بالتكنولوجيا العسكرية. قبل أربعة أشهر فقط من توقيع الرئيس الأمريكى جورج بوش على أمر سرى يشجع على إقامة علاقات قوية مع بغداد.

وذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن الوثيقة التى قدمتها مخابرات وزارة الدفاع الأمريكية فى هذا الصدد تحتوى على تفاصيل مطولة عن التكنولوجيا التى قدمتها شركات السلاح الاوروبية للعراق وأخلت بالتوازن العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط.

وأوضحت الوثيقة أن شركة «تولميكر ماتريكس تشرشل» البريطانية - التى تمتلك فرعا فى ولاية «أوهايو» الأمريكية - لعبت دورا كبيرا فى برامج العراق لشراء الاسلحة وانها لم تتوقف عن القيام بهذا الدور حتى موعد كتابة هذه الوثيقة.

وأشارت «النيويورك تايمز» إلى أن هذه الوثيقة كتبت عام ١٩٨٩ أى قبل الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠.

وقالت «النيويورك تايمز» إن التقرير الذى نشر يثير تساؤلا اخر هو هل سمحت واشنطن للشركات العراقية أن تحصل بحرية على التكنولوجيا العسكرية تمشيا مع السياسات الامريكية التى كانت تهدف إلى إقامة علاقات قوية مع بغداد فى ذلك الوقت؟

تجدر الإشارة إلى أن حكومة بوش كررت تأكيدها بانها لم تقم بأى فعل من شأنه أن يشجع على بناء القوة العسكرية العراقية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـرام

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٢

العراق يعلن استعداده للتعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة كلينتون

بغداد ترفض الكشف عن أسماء الشركات التى ساهمت فى البرنامج النووى

بغداد - وكالات الانباء: اعلن العراق امس انه مستعد للتعامل مع الادارة الامريكية الجديدة تحت رئاسة بيل كلينتون، وانه يتطلع الى عهد جديد فى العلاقات مع واشنطن فى ظل هذه الادارة.

وقال نورى المرسومى نائب وزير الثقافة والاعلام العراقى - فى مقال نشرته صحيفة «بابل» العراقية - انه يجب على بغداد ان تطرح مبادرة سياسية جديدة من اجل استثمار هزيمة بوش.

واضاف ان العراق عليه ان يثبت للادارة الجديدة ان المصالح الامريكية يمكن ضمانها بالتوازى مع مصالح شعوب المنطقة. واشار الى ان السياسة العراقية لم تهدف ابدا الى وقف تدفق البترول الى الولايات المتحدة.

وكانت صحيفة «الجمهورية» العراقية قد اعربت فى مقال لها يوم السبت الماضى عن املها فى تحسن العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، مشيرة الى ان كلينتون ليس لديه الدافع الشخصى لمناصبة العراق العداء مثل بوش. وتوقعت الصحيفة تضاؤل احتمال القيام بعمل عسكرى جديد ضد العراق. كما توقعت انهاء مناطق الحظر الجوى المفروضة فى شماله وجنوبه فى ظل رئاسة كلينتون.

وصرح أسامة الهيتى وزير البترول العراقى بان العراق يرحب بالشركات البترولية الأمريكية، لتطوير الصناعة البترولية بالعراق، فور أن ترفع الأمم المتحدة الحظر التجارى على بلاده.

وزعم الهيتى ان الاكتشافات البترولية الجديدة فى الصحراء الغربية العراقية قد ترفع الاحتياطيات البترولية العراقية إلى مايزيد على الاحتياطيات البترولية السعودية. وتعد السعودية اكبر دولة لها احتياطى بترولى فى العالم، حيث يقدر بـ ٢٦٠ مليار برميل. وتقدر الاحتياطيات العراقية المعترف بها بحوالى مائة مليار برميل، ولايصدق الخبراء ان الاكتشافات العراقية الجديدة تغطى الفارق بالمقارنة بالاحتياطيات السعودية.

ومن ناحية اخرى رفض الخبراء النوويون العراقيون أمس الكشف عن قائمة بأسماء الدول والشركات الاجنبية التى ساهمت فى بناء البرنامج النووى العراقى.

ويذكر ان تعاون العراق مع الفريق الجديد - وهو الفريق الـ ٤٦ الذى يزور العراق - يعد امرا ضروريا من اجل اقناع الامم المتحدة برفع العقوبات.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

ميجور يقرر تشكيل لجنة قضائية
للتحقيق فى مبيعات الأسلحة البريطانية للعراق

لندن - وكالات الأنباء - قرر جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة للتحقيق فى الأنباء التى ترددت عن بيع أسلحة بريطانية للعراق فى أواخر الثمانينات رغم وجود قرار بريطانى بحظر مبيعات الأسلحة عليه.

ويأت قرار ميجور بعد أن برأت محكمة بريطانية ٣ أشخاص اتهموا بتصدير معدات يمكن استخدامها فى أغراض عسكرية بشكل غير قانونى فيما يسمى بفضيحة «العراق - جيت».

وكان عدد من نواب المعارضة من حزب العمال البريطانى قد طالبوا باستقالة كل من مايكل هيزلتاين وزير التجارة والصناعة، ومالكوم ريفكند وزير الدفاع، وكينيث كلارك وزير الداخلية من مناصبهم لتورطهم فى مسألة مبيعات الأسلحة للعراق.

واتهم أعضاء مجلس العموم عن المعارضة الحكومة بإخفاء أسرار هذه المبيعات عن الشعب.



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٢

ضغوط على رئيس هيئة التجارة البريطانية للإدلاء بشهادته

براءة شركات بريطانية من تهمة تصدير معدات عسكرية الى العراق

لندن - «صوت الكويت»: تتعرض الحكومة البريطانية الى ضغوط قضائية، تسعى المعارضة لاستغلالها بشأن صفقات عسكرية قامت عدة شركات بريطانية بتنفيذها لصالح الحكومة العراقية قبل الثاني من اغسطس (آب) عام ١٩٩٠.

وتتحرك المعارضة في مجلس العموم، لتصعيد مواجهتها مع رئيس الحكومة جون ميجور مستغلة تطورات أخيرة بهذا الشأن.

وقد نشبت هذه الأزمة التي تواجهها الحكومة في أعقاب تبرئة ثلاثة مدراء سابقين في شركة ماتريكس تشرشل من التهم بالقيام بعمليات تصدير غير قانونية، وذلك بعد سماع المحكمة لشهادات متناقضة حول دور الحكومة بخصوص علمها بهذه العمليات. وقد أصدر القاضي حكماً بنشر الوثائق الخاصة بعدما حاول أربعة وزراء اخفاءها، وهم وزير التجارة والصناعة مايكل هيزلتاين ووزير الداخلية كينث كلارك ووزير الدفاع مالكوم ريفكين والوزير في وزارة الخارجية تريستان جاريل - جونز. وكان رئيس الوزراء جون ميجور يشغل منصب وزير الخزانة في عام ١٩٩٠ عندما صادقت رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر على سياسة تقضي ببيع الأسلحة للعراق، وذلك قبل أسبوعين من غزو صدام حسين للكويت. وقد انضم عضو كبير في حزب المحافظين الى دعوات أصدرتها قوى المعارضة تطالب بالتحقيق الفوري في هذه القضية، وقد سارع أعضاء البرلمان من حزب العمال المعارض الى طرح مشروع قرار في البرلمان ودعا «جميع الوزراء المتورطين في هذه القضايا للاستقالة». ويستعد رئيس الوزراء لمواجهة البرلمان حول هذه القضية، كما يخضع رئيس هيئة التجارة لضغوطات كبيرة للادلاء ببيان أمام البرلمان، على الرغم من تواجده في مدينة هاروغيت لحضور مؤتمر اتحاد الصناعة البريطاني. ويطالب أعضاء حزب العمال وحزب الديمقراطيين الأحرار الحكومة بالتحقيق في القضية الجنائية التي تداولتها محكمة «أولد بيلي» بلندن والتي أظهرت أدلة تتعلق بصادرات الأسلحة الى العراق من قبل شركة «ماتريكس تشرتشل» الهندسية. وقد عبر نائب رئيس أعضاء البرلمان المحافظون جون ولكينسون، عن رغبته في حصول «تحقيق قضائي للوصول الى الحقيقة»، وقال ان مثل هذا التحقيق سوف «يعيد ثقة الناس بالوزارات الحكومية». من جهة، أعلن وزير التجارة والصناعة في حكومة الظل «العمالية» روبين كوك «ان على مايكل هيزلتاين الافصاح عن مدى تواطؤ وزارة التجارة والصناعة مع مدراء شركة ماتريكس تشرشل في تزويد العراق بالمكائن التي ساهمت في تشغيل مصانع الأسلحة التابعة لصدام حسين».

وقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور بعد ظهر أمس أمام مجلس العموم فتح «تحقيق كامل ومستقل» عن عمليات التصدير غير المشروعة الى العراق التي شملت معدات يمكن استخدامها في أغراض عسكرية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢

فضيحة سياسية تهدد حكومة ميجور

بريطانيا انتهكت حظر تصدير السلاح للعراق

□ لندن-إبراهيم نوار:

تواجه حكومة جون ميجور فضيحة سياسية جديدة تهدد استقرارها بعد أقل من أسبوع واحد من فوزها بأغلبية ٣ أصوات فقط في تصويت بمجلس العموم على معاهدة ماستريخت.. وتتعلق الفضيحة الجديدة بتصدير معدات لصناعة الأسلحة إلى العراق - بموافقة الحكومة - خلال فترة سريان قرارين بحظر تصدير السلاح والمعدات العسكرية إلى العراق، الأول أصدرته الحكومة البريطانية نفسها في أكتوبر ١٩٨٤ والثاني أصدرته الأمم المتحدة في يناير ١٩٨٨.

وطبقا لما كشفت عنه محاكمة مديري شركة «ماتريكس تشيرشل» التي انتهت أمس الأول «الاثنين» ببراءة المديرين الثلاثة، فإن الحكومة البريطانية استمرت في منح الشركة المذكورة تراخيص تصدير لتوريد الات لصناعة الذخيرة حتى ٢٧ يوليو ١٩٩٠ أي قبل أيام قليلة من غزو العراق للكويت.. لكن وزارات الخارجية والدفاع والتجارة والصناعة والداخلية حاولت أن تمنع وصول وثائق تدين الحكومة إلى المحكمة، مما كان يهدد عمليا بإدانة أشخاص أبرياء في قضية «ماتريكس تشرشل».

وبعرض هذه الوثائق على القاضي برايان سميدلي الذي كان ينظر القضية في محكمة «أولد بيلي» للجنايات، قرر أنه في مصلحة المتهمين والرأي العام كشف مضمون هذه الوثائق. وتضم الوثائق مئات المذكرات وملخصات القرارات واللقاءات والاتصالات بين مسئولين بريطانيين تتعلق كلها بسياسات تصدير الأسلحة إلى العراق.

وتشير إحدى هذه الوثائق وهي مصنفة «سرية» بتاريخ مارك ١٩٨٩ إلى أن الحكومة البريطانية تتبنى سياسة «مرنة» تجاه العراق فيما يتعلق بتصدير الأسلحة.

وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة الرسمية للحكومة استمرت كما هي تؤكد على فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى العراق.. وقد نفى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور في بيان له أمام مجلس العموم في يناير ١٩٩١ أن تكون بريطانيا قد صدرت أي أسلحة للعراق خلال فترة الحظر.

وقد كشفت الشهادة التي أدلى بها الوزير السابق الان كلارك «وزير بوزارة الدفاع ووزارة التجارة سابقا» أن الحكومة كانت على علم كامل بنشاط شركة «ماتريكس تشرشل».

وأشارت مذكرة صادرة من وزير التجارة والصناعة إلى الجمارك أن صورة من هذه المذكرة أرسلت أيضا إلى عدد من الوزراء والمسئولين، بما في ذلك مارجريت تاتشر رئيسة الوزارة البريطانية في ذلك الوقت.

ويطالب حزب العمال البريطاني المعارض وحزب الأحرار الديمقراطي بتشكيل لجنة تحقيق تتألف من ممثلين للأحزاب البرلمانية أو من قضاة لبحث الاتهامات الموجهة للحكومة والتي كشفت عنها الوثائق التي صرح القاضي سميدلي لهيئة الدفاع بالاطلاع عليها خلال محاكمة مديري «ماتريكس تشرشل».

وسيطالب جون سميث زعيم حزب العمال المعارض بكشف حقيقة دور الحكومة وسياساتها من وراء مجلس العموم، وذلك خلال الأسئلة التي ستوجه إلى رئيس الوزراء جون ميجور في مجلس العموم.

وستكون الحكومة في موقف صعب في مجال تبرير سياساتها «المزدوجة»، خصوصا وأن بريطانيا شاركت مع الحلفاء في حرب ضد العراق بعد ذلك، استخدمت فيها القوات العراقية ذخائر وأسلحة مصنوعة في بريطانيا.

وقال روبين كوك المسئول عن التجارة والصناعة في حكومة الظل العمالية إن وزارة التجارة والصناعة تعللت بأنها كانت تهدف إلى زيادة صادرات بريطانيا إلى العراق، ومن أجل ذلك واصلت منح تراخيص التصدير إلى العراق.. وقال إن تلك السياسة تتعارض مع السياسة الحكومية الرسمية وأن الحكومة يجب أن تقدم تفسيرا لذلك.

أما بول هندرسون المدير العام لشركة «ماتريكس تشرشل» - تحت التصفية حاليا - فقد أكد في التصريحات التي أدلى بها بعد انتهاء المحاكمة أن الحكومة البريطانية كانت على علم كامل بنشاط الشركة وصادراتها إلى العراق وطبيعة هذه الصادرات.

وقال «لم يتبادر إلى ذهني أي شك على الإطلاق في أن الحكومة على علم كامل بكل شيء منذ بدأنا التصدير إلى العراق في عام ١٩٨٧».

وكشف هندرسون أنه عمل جاسوسا لحساب المخابرات البريطانية في الاتحاد السوفييتي والعراق لمدة ١٥ عاما.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ . ٢ نوفمبر ١٩٩٢

العثور على ٢٠٠ اسطوانة يورانيوم فى منشأة عراقية

المعارضة البريطانية تصعد حملتها ضد ميجور للكشف عن تفاصيل (العراق.جيت)

بغداد . وكالات الانباء . عثر مفتشو الأسلحة التابعون للامم المتحدة فى العراق على مائتى اسطوانة من اليورانيوم المجهز في منشاة نووية بالقرب من مدينة الموصل بشمال العراق. وصرح ديمترى تريتوس رئيس الفريق الدولي الـ ٤٦ الذى يفتش منشات العراق العسكرية بأن فريقه يقوم بدراسة سبل نقل اليورانيوم من العراق بطريقة امنة.

واضاف فى تصريحه لراديو صوت امريكا انه يتعين فحص هذه المواد فى محاولة لتحديد الغرض الذى كانت بغداد تعتزم إستخدامها فيه وأشار إلى أنه تم العثور أيضا على حاويات مواد نووية في مزرعة قريبة من بغداد وأنه أعيد تفتيش إحدى المنشأت النووية جنوب شرقى بغداد للتاكد من عدم نقل الوقود النووى من المنشاة.

من ناحية اخرى وافقت لجنة بمجلس الشيوخ الإيطالى على تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في قيام أحد فروع بنك إيطالي بالولايات المتحدة بتمويل صفقات أسلحة للعراق من خلال تقديم قروض قدرت بنحو ٤ مليارات دولار قبل حرب الخليج.

ويأتى الاعلان عن تشكيل تلك اللجنة بعد ساعات من إعلان جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني عن تشكيل لجنة قضائية مستقلة للتحقيق فى التقارير التى افادت تورط بريطانيا فى مبيعات معدات يمكن استخدامها في أغراض عسكرية للعراق فى أواخر الثمانينات رغم وجود حظر بريطانى على ذلك.

وفى تطور أخر صعدت المعارضة البريطانية من حملتها علي جون ميجور رئيس الوزراء وقال جون سميث رئيس حزب العمال المعارض ان قرار ميجور بتشكيل لجنة قضائية للتحقيق فى مبيعات الاسلحة للعراق غير كاف، كما اتهم ديفيد كلارك المتحدث باسم الحزب ميجور بالتورط فى هذه القضية التى تصفها وسائل الاعلام البريطانية بانها فضيحة «العراق - جيت»



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٢

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

«عراق-جيت» البريطانية ودروس للمستقبل

مع النظر الى تكوم المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تحيط برئيس الحكومة البريطانية جون ميجر، والتي تتراوح بين الانحدار الحر للجنيه الاسترليني ونوبات التمرد داخل حزبه، من البديهي القول انه ليس بحاجة الى مشاكل اضافية.

مع هذا يبدو ان ميجر يواجه الان ما قد يكون اخطر الازمات التي تلاقيه منذ دخل «١٠ داوننج ستريت».

على السطح قد تبدو المشكلة انها مقتصرة على البيع غير القانوني للتقنية العسكرية والمعدات الحربية للرئيس العراقي صدام حسين. بيد ان جوهر القضية يمس العلاقة بين الحكومة... والقانون.

فعام ١٩٨٤، اعلنت الحكومة البريطانية التزامها سياسة واضحة المعالم ازاء الحرب العراقية ـ الايرانية. وكان لب هذه السياسة الامتناع عن بيع السلاح لأي من طرفي الحرب. ولكن رغم هذا الموقف بيعت كميات ضخمة من الاسلحة وآلات صناعة السلاح والتقنية المتطورة المساعدة على ذلك للطرفين بعلم الحكومة التام.

بكلام آخر، لقد انتهكت الحكومة ذاتها القانون الذي سنته. وحصل هذا يوم انتهجت الحكومة البريطانية بالتضامن والتكامل مع القوى الغربية الاخرى سياسة هدفها إشغال العراق وايران بحرب مدمرة طويلة.

ولكن عندما غزت القوات العراقية ومست مصالح القوى الكبرى تغير الوضع تماماً. واخذت الالسن تلوك كلاماً عن صفقات غير قانونية لبيع الاسلحة. وعند هذا المفترق حاول بعض الوزراء جعل نفر من رجال الاعمال «كبش محرقة» لما كان فعلياً خطيئة حكومتهم.

وعليه، فالقضية المطروحة الآن ليست السياسة المثيرة للجدل.. التي يمكن تبريرها بـ «المصلحة الوطنية»، بل ما اذا كان الوزراء في الحكومة البريطانية انتهكوا القانون مباشرة او حاولوا التستر عمداً على التصرفات اللاقانونية لمرؤوسيهم.

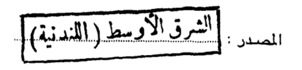
لقد تحرك جون ميجر بسرعة لاسكات منتقديه عن طريق الدعوة لفتح تحقيق قضائي. ويفتقر هذا النوع من التحقيق بالطبع، الى الصلاحيات الواسعة والفاعلية المهمة للتحقيق البرلماني.. او التحقيق باشراف محكمة مستقلة. غير انه مع هذا كفيل بالكشف عن ادلة مؤذية تزيد وضع الحكومة سوءاً.

القضية برمتها اثارت مطالبات بمراجعة سياسات بيع السلاح التي تعتمدها الدول الكبرى لا سيما انه عندما زود العراق بكميات هائلة من الاسلحة.. وبصورة غير قانونية، لم يمر بخلد السواد الاعظم من المحللين الغربيين ان العراق قد يستخدم هذه الاسلحة في حرب حقيقية ضد تحالف تقاتل قوات غربية.

كل هذا يبدو مفاجئاً، الآن بعد التجربة. غير ان كل طرف يعرف ما فيه الكفاية عن صدام حسين ونظامه، كان يدرك ان السياسة العراقية ستنتهي بحرب.

لقد امكن اليوم تحييد العراق والغاؤه كبؤرة تهديد لمنطقة الخليج. ولكن فيما تظهر ملامح مخاطر اخرى مستقبلية، هناك ادلة مؤسفة على ان بعض القوى القصيرة النظر، المتحمسة لبيع السلاح بكل الوسائل، ماضية في سبيل تجهيز قوة شريرة اخرى في المنطقة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

لقد اقترح جون ميجر في مطلع العام الحالي، خلال قمة اعضاء مجلس الامن الدولي انشاء وكالة دولية لرصد مبيعات السلاح وتصدير تقنياتها الى انظمة خطيرة مستقبلاً. والفضيحة الحالية، التي هي النسخة البريطانية عن «عراق ـ جيت»، إنما تؤكد الحاجة الماسة الى خطوة من هذا النوع، وتدابير مشابهة تحرم كل معتد من وسائل عدوانه.

«الشرق الاوسط»

العمال اتهموا ميجر «بالتورط» في «عراق جيت»

لندن: «الشرق الأوسط» ورويتر

تفاعلت برلمانيا في لندن امس فضيحة تزويد شركات بريطانية للعراق بمعدات ذات استعمال عسكري بمستندات تخفي استعمالها الحقيقي وبمعرفة دوائر رسمية عالية.

وقد تركزت حملة المعارضة على رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر الذي اهتز موقعه السياسي اخيرا، ان اقتراع مجلس العموم لصالح اتفاقية ماستريخت باكثرية ثلاثة اصوات فقطوكان ميجر قد أمر امس الاول بفتح تحقيق قضائي «مستقل» في الضجة التي اثيرت حول فضيحة «عراق جيت»، التي تفجرت اثر انهيار دعوى ضد ثلاثة من رجال الاعمال اتهموا بانتهاك حظر على الاسلحة وذلك بعد ان ذكر وزير الدفاع السابق الان كلارك انه كان على علم ببيع الاسلحة.

وقال جون سميث زعيم حزب العمال ان التحقيق ليس كافيا لتبديد قلق الرأي العام الذي يوجد ما يبرره بشأن امانة الحكومة في الاشهر والاعوام السابقة لحرب الخليج

وفي رسالة وجهت الى ميجر واعلنت امس أشار سميث الى «اتهامات خطيرة وجهت ليس لاعضاء بارزين في حكومتكم فحسب ولكن لحكومة عام ١٩٩٠ باكملها».

واظهرت اوراق سرية قدمت في القضية وجود تغير سري على ما يبدو في السياسية المتبعة أقر قبل الغزو العراقي للكويت باسبوعين فقط ويسمح ببيع اسلحة للعراق في انتهاك لحظر قائم بالفعل.

وقال ديفيد كلارك المتحدث باسم حزب العمال لشؤون الدفاع في حديث لهيئة الاذاعة البريطانية امس ان رئيس الوزراء «متورط الى حد كبير».

ولكن الحكومة ذكرت الليلة الماضية ان ميجر الذي كان وزيرا للمالية في حكومة مارجريت ثاتشر لم يحضر اجتماعا للجنة وزارية في ١٩ يوليو (تموز) عام ١٩٩٠ نوقشت فيه توجيهات عامة بشأن حظر الاسلحة الذي فرضته بريطانيا على العراق.



بريطانيا: ضغوط المعارضة تتزايد على ميجور لتوضيح دوره في قضية "عراق غيت"

■ لندن - «الحياة»، رويتر - اشتدت الضغوط امس على رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور لحمله على توضيح دوره في ما يسمى بعملية «عراق - غيت»، وهي قضية تصدير معدات ممنوعة الى العراق يمكن استعمالها في صناعة الاسلحة في الفترة السابقة للغزو العراقي للكويت.

وكان ميجور اعلن اول من امس انشاء لجنة تحقيق قضائية على اثر انهيار محاكمة لثلاثة مديرين في شركة «ميتريكس تشرشل» اتهمتهم دائرة الجمارك بتصدير مثل هذه المعدات الى العراق.

وانهارت المحاكمة على اثر شهادة الان كلارك وزير الدولة السابق في وزارتي التجارة والصناعة والدفاع الذي اعترف بانه كان على علم بالصفقات، لكنه لم يصرح بذلك.

واعلن زعيم المعارضة العمالية جون سميث ان قرار ميجور تشكيل لجنة تحقيق قضائية لا يلغي «القلق الشعبي حول نزاهة حكومة المحافظين في الاشهر والسنوات السابقة لحرب الخليج».

وتحدث سميث في رسالة وجهها الى ميجور ونشر مضمونها امس عن «اتهامات موجهة ليس ضد مجموعة من كبار الوزراء في حكومة مارغريت تاتشر في عام ١٩٩٠ بل الى مجمل اعضاء الحكومة في ذلك الوقت، بمن في ذلك انت شخصياً، علماً ان ميجور كان وزير الخزانة في حكومة تاتشر التي وجهت اليها الانتقادات بعد نشر وثائق سرية اثبتت ان حكومة تلك الفترة رغبت بتسهيل عملية بيع الاسلحة الى العراق قبل اسبوعين فقط من الغزو العراقي للكويت في آب (اغسطس) ١٩٩٠ وان الحكومة سعت الى الغاء الحظر الذي كان مفروضاً على بيع المعدات والاسلحة الى العراق.

وقال ديفيد كلارك، الناطق باسم حزب العمال في الشؤون الدفاعية في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية صباح امس «ان رئيس الوزراء ضالع الى درجة كبيرة في هذه القضية. وليس هناك اي شك في ذلك».

الا ان اوساط مقر رئاسة الحكومة في لندن قالت مساء اول من امس ان ميجور لم يكن حاضراً في الاجتماع الذي تراسته تاتشر في ١٩تموز (يوليو) ١٩٩٠ وبحث فيه تعديل سياسة حظر بيع الاسلحة الى العراق.

واعتبر روبن كوك، وزير التجارة والصناعة في حكومة الظل العمالية ان تاتشر وميجور ضللا مجلس العموم حول موضوع بيع المعدات العسكرية الى العراق.

وسال النائب العمالي بوب كراير في اجتماع مجلس العموم امس عما اسماه «مراوغة ميجور، بالنسبة الى دوره في قضية «عراق - غيت».

ويواجه اربعة وزراء اضافة الى ميجور انتقادات شديدة من المعارضة لانهم حاولوا اخفاء وثائق سرية متعلقة بهذا الموضوع وهم وزير التجارة والصناعة مايكل هيزلتاين، ووزير الداخلية كينيث كلارك، ووزير الدفاع مالكوم ريفكند ووزير الدولة في وزارة الخارجية تريستان غاريل جونز.

وقال هيزلتاين في تصريح ادلى به امس انه اضطر الى توقيع قرار بمنع تسريب وثائق تتعلق ببيع اسلحة بريطانية الى العراق لانه لم يكن لديه اي خيار آخر.

واضاف انه تحقق من ان عدم تسليم هذه الوثائق لن يؤثر في عدالة الحكم في محاكمة المديرين الثلاثة في شركة «ميتريكس تشرشل»، وعندما تبين له ذلك اتخذ قراره.

واكد انه استشار المدعي العام السير نيكولاس ليال قبل اتخاذه قراره وعندما اتته النصيحة بضرورة التكتم، وقع المستند.

ويذكر ان قرار القاضي في محاكمة مديري «ميتريكس تشرشل» طالب بتسليم هذه الوثائق، وان لجنة التحقيق في القضية مخولة الاطلاع عليها.

واشار هيزلتاين الى ان الوزراء الآخرين الذين وقعوا على مستندات تكتم في شأن وثائق وزاراتهم كانوا على علم بالاستشارات التي اجراها هو قبل اتخاذه قراره وانهم استندوا الى موقفه هو قبل اتخاذهم قراراتهم.

ومن جانبه قال زعيم الاحرار الديموقراطيين بادي أشداون ان هذه الوثائق تشير الى ان مواد عسكرية بريطانية رئيسية كانت تصل الى العراق في السنوات الاربع السابقة لحرب الخليج خلافاً للحظر المفروض.

ونفى ليال ان يكون اي وزير قد حاول اخفاء معلومات وقال «سيكون بامكان لجنة التحقيق القضائية برئاسة القاضي اللورد سكوت استدعاء اي وزير تشاء وعليه ان يعطيها المعلومات التي تطلبها».

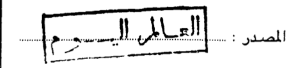
وكان ميجور قال لدى اعلانه انشاء اللجنة انه سيكون لها «حق الاطلاع بشكل كامل على مجمل الوثائق والاوراق والادلة المتعلقة بهذه القضية من اي وزارة او وكالة تابعة لها».

واشار مراقبون الى ان لميجور الحق بإجبار الوزراء على المثول امام لجنة التحقيق كما للقاضي المشرف على لجنة التحقيق حق جعل جلساتها علنية او سرية.

وحدثت تطورات مشابهة لهذه القضية في الولايات المتحدة حيث طالب المدعي العام وليام بار بالتحقيق في الدور الذي لعبته ادارة الرئيس جورج بوش في الموافقة على قروض للعراق لشراء اسلحة من شركات تسليح اميركية في اواخر الثمانينات.

واعتبر العراق آنذاك دولة قادرة على وضع حد لتطور النفوذ الايراني في الشرق الاوسط.





المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

العالم

اتهام مارك تاتشر بتوريد معدات عسكرية للعراق

وجه النواب العمال فى مجلس المحافظين البريطانى اتهامات مباشرة إلى مارك تاتشر ابن رئيسة وزراء بريطانيا السابقة بأنه كان يقوم مباشرة خلال فترة الحظر العسكرى ضد العراق باستخدام الشركة التى تتخذ من ولاية تكساس الأمريكية مقرا لها فى نقل معدلات عسكرية ومعدات لصنع الأسلحة والذخيرة من بريطانيا إلى العراق. وطالب النواب بإجراء تحقيق لكشف العلاقة بين شركة مارك تاتشر ومشروع المدفع العراقى العملاق. «خاص»

تقارير عن تورط حكومة تاتشر في مبيعات أسلحة للعراق

لندن - وكالات الانباء .

اشتدت حدة العاصفة السياسية التى تواجهها الحكومة البريطانية وسط مزاعم بانها تعمدت اخفاء حقائق بشأن مبيعات اسلحة العراق قبل غزو الكويت .

واتهم بادى اشداون زعيم الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى بريطانيا رئيس الوزراء جون ميجور بالكذب بشأن مبيعات الاسلحة للعراق .

وبعث اشداون برسالة الى ميجور يطلب فيه ايضاحات لتصريحات ادلى بها ميجور بشأن صادرات ماكينات ومعدات يمكن ان تستخدم فى صنع اسلحة الى العراق .

واستشهد اشداون بتقرير سري قال انه يثبت ان كبار الوزراء فى الحكومة البريطانية انذاك كانوا يعلمون بتورط بريطانيا فى برنامج مشتريات الاسلحة العراقية رغم الحظر على صادرات الاسلحة للعراق .

تاتشر
تورط حكومتها

وقال اشداون ان تقريرا ارسله نيكولاس ريدلى وزير التجارة فى يونيو عام ١٩٩٠ الى رئيسة الوزراء آنذاك مارجريت تاتشر تتضمن مؤشرات واضحة وصريحة على ان الحكومة كانت تعلم بأن شركة ماتريكس تشرشل البريطانية وشركات اخرى قامت بتصدير معدات ماكينات تستخدم فى صنع الذخيرة الى العراق .

واضاف اشداون ان التقرير ارسل الى لجنة كان احد اعضائها جون ميجور الذى كان يشغل منصب وزير المالية فى ذلك الحين .

وقد حاول ميجور الخروج من هذه الازمة يوم الاثنين الماضى عندما امر بتشكيل لجنة تحقيق لمعرفة ما اذا كان الوزراء فى تلك الحكومة قد سمحوا لرجال الاعمال بانتهاك التعليمات الخاصة بمبيعات الاسلحة فى عام ١٩٨٥ خلال الحرب العراقية الايرانية .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٢

فيما برئ بريطاني رابع من تصدير مواد محظورة الى بغداد

لندن: ميجور ينفي تضليل البرلمان في قضية "عراق - غيت"

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ إتهم زعيم حزب الاحرار الديموقراطيين البريطاني بادي اشداون رئيس الحكومة البريطانية جون ميجور بأنه كان يعلم ان شركات بريطانية صدرت معدات عسكرية ممنوعة للعراق قبل غزوه الكويت، وخلال تسلمه وزارة الخزانة في حكومة مارغريت ثاتشر. وقال اشداون ان ميجور ساعد في احاطة الموضوع بالتكتم واستمر في ذلك بعد توليه رئاسة الوزراء في حين نفى ميجور ان يكون ضلل البرلمان البريطاني.

وامس برأت محكمة بريطانية المدير العام لشركة «بي. اس. اي. بولز» البريطاني كيث بيلي الذي اتهمته الجمارك بتصدير معدات للعراق تستخدم لاغراض عسكرية. ورأى القاضي ان القضية «لا اساس لها بعد الاعترافات الخاصة بالدور السري للحكومة في هذه الصفقة».

وكان القاضي نفسه برّأ الثلثاء الماضي المسؤولين الثلاثة في شركة «ماتريكس تشيرشل».

واظهر نشر ٥٠٠ صفحة من الوثائق السرية بناء على طلب القضاء ان الحكومة البريطانية «كانت تغطي وتشجع مثل هذه الصادرات نهاية الثمانينات». وكشفت الوثائق ان الحكومة كانت تعلم ان الآلات التي ارسلتها شركات بريطانية الى العراق يمكن استخدامها في صنع ذخائر تدخل في انتاج الاسلحة الكيماوية او النووية.

واكد ميجور في مناقشات مجلس العموم البريطاني (البرلمان) بعد ظهر امس رداً على زعيم المعارضة العمالية جون سميث ان وزير الدولة السابق لوزارتي التجارة والصناعة والدفاع الان كلارك لم يطلع باقي الوزراء على خرق قوانين منع تصدير المعدات العسكرية الى العراق خلال العام ١٩٩٠. واوضح ان الحكومة سألت كلارك في مناسبات عدة عن الموضوع لكنه لم يعلن ذلك الا لدى مثوله امام محكمة قضت بتبرئة ثلاثة مديرين لشركة «ماتريكس تشيرشل» اخيراً.

واشار ميجور الى ان لجنة التحقيق القضائية البريطانية المستقلة ستتطرق الى كل الوثائق المتعلقة بالموضوع مؤكداً ان الوزراء المعنيين سيمثلون امامها.

واوضح رداً على اتهام اشداون انه ابلغ الاخير في رسالة ان هنا تحقيقاً في نشاط الشركة «ولم اود ان اخفي شيئاً على احد».

واستند اشدوان في اتهامه الذي نشر في معظم الصحف البريطانية امس الى رسالة وجهها الى ميجور وزير التجارة والصناعة السابق نيكولاس ريدلي في حزيران (يونيو) ١٩٩٠، نبّهه فيها الى المضاعفات التي ستترتب على تحقيق دائرة الجمارك في صادرات شركة «ماتريكس تشيرشل» الى العراق اواخر الثمانينات. وتبين الرسالة ان ريدلي كان يعلم ان المعدات المعنية يمكن استعمالها لاغراض عسكرية.

واعتمد اشداون على رد ميجور على رسالة اخرى وجهها اليه في اول كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، وتلقى الرد عليها بعد ذلك بخمسة ايام. وقال اشداون ان ميجور اوضح في رده ان الحكومة تلتزم القيود المفروضة على تصدير المعدات الى العراق «بينما كان يعلم ان الوزارات المختصة تتغاضى عن الموضوع منذ اكثر من ستة اشهر».

وحصل اشداون على رسالة ريدلي التي كانت من بين الوثائق المحفوظة التي مُنع الاطلاع عليها بقرارات من الوزارات المختصة.

وطرح القاضي الذي رأس محاكمة المديرين الثلاثة في «ماتريكس تشيرشل» تساؤلات عن قرارات هذه الوزارات، الامر الذي احرج اربعة وزراء اتخذوها هم مايكل هيزلتاين (وزير التجارة والصناعة) ومالكلوم ريفكند (وزير الدفاع) وكينيث كلارك (وزير الداخلية) وكريستيان غاريل جونز (وزير الدولة في وزارة الخارجية).

واعلن المدعي العام السير نيكولاس ليال ان لجنة التحقيق القضائية التي عيّنت اخيراً للتحقيق في قضية «عراق - غيت» برئاسة القاضي اللورد سكوت سيكون لها حق الاطلاع على كل الوثائق التي تعتبرها الوزارات المختصة سرية.

ودافع هيزلتاين عن قراره قائلاً انه استشار المدعي العام وكبار القضاة الذين اشاروا عليه بان مصلحة البلاد العامة تقتضي المحافظة على سرية الوثائق. ولكن نواب المعارضة البريطانية والصحف



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-١ نوفمبر ١٩٩٢

البارزة تساءلوا عن التناقض بين موقفي الحكومة ودائرة الجمارك في قضية «ماتريكس تشيرشل». وقالوا انه كان على الحكومة ان تسحب الدعوى ضد المديرين الثلاثة او ان تقدم الوثائق المطلوبة الى المحكمة خصوصاً ان احد مديري الشركة، بول هندرسون، كان يعمل لمصلحة الاستخبارات الخارجية البريطانية («إم. إي. ٦») ويزودها معلومات عن البرنامج النووي العراقي.

وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» في عددها الصادر امس انها حصلت على نسخة من تقرير لوكالة الاستخبارات الاميركية (سي. أي. ايه) يفيد ان الوكالة منحت حصانة لهندرسون ومنعت محاكمته في قضية «ماتريكس تشيرشل» في الولايات المتحدة بعد اطلاعها على الدور الاستخباراتي الذي كان يقوم به.

وتساءلت الصحيفة «لماذا لم يحدث شيء مماثل في بريطانيا؟ ولماذا تكبدت الخزينة البريطانية ٣ ملايين جنيه استرليني تكاليف المحاكمة؟».

وطلب شداون من ميجور تفسيراً واضحاً للاسباب التي دفعته الى اخفاء الحقيقة في رده عليه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠. واكد ان ميجور كان عضواً في اللجنة الحكومية المصغرة المعنية بشؤون الدفاع وقضايا ما وراء البحار في حكومة ثاتشر وتابع ان هذه اللجنة كانت تملك معلومات مفصلة عن المواد التي صدرتها شركة «ماتريكس تشيرشل» الى العراق اواخر الثمانينات، وعن امكان استعمالها لإغراض عسكرية.

الى ذلك طالب السير ديفيد ستيل، مسؤول الشؤون الخارجية في حزب اشداون بمثول ثاتشر امام لجنة التحقيق القضائية مشيراً الى ان صلاحيات القاضي محدودة بالنسبة الى الوزراء ورؤساء الوزارة السابقين.

واشار مسؤولون اخرون الى ان لجنة مماثلة شكلت في الستينات بعد فضيحة الوزير جون بروفيومو والغانية كريستين كيلر، برئاسة اللورد دينينغ لم تتمكن من اجبار الوزراء على كشف كل ما لديهم من معلومات لانهم لم يؤدوا اليمين قبل الادلاء بشهاداتهم.

وكتبت صحيفة «ذي انديبندنت» البريطانية امس تحت عنوان «اشداون يسال ميجور: هل كذبت؟» ان بعض المواد التي صدرتها «ماتريكس تشيرشل» الى العراق استعمل في تطوير البرنامج النووي العراقي، فيما كان الوزير السابق كلارك ووزراء اخرون في حكومة ثاتشر يوافقون على رخص تصدير المعدات الى الدولة التي اعتبروها «الحاجز المنيع ضد التغلغل الايراني في الخليج».

واشارت الصحيفة الى ان مفتشي الامم المتحدة عثروا على معدات اجهزة كومبيوتر مصدرة من «ماتريكس تشيرشل» في معامل عراقية تصنع مواد تستعمل في انتاج اليورانيوم المخصب المخصص للاسلحة النووية.

لجنة الشيوخ الأمريكي:

«الاعتماد» تورط في فضيحة «عراق جيت»

□ الإندبندانت ـ كريس بلاك هورست ـ «العالم اليوم»:

كشفت الوثائق التى حصل عليها جون كيرى السناتور الامريكى الذى تولى رئاسة اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي المكلفة بفحص عملية انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى أن البنك تورط فى تمويل مبيعات الأسلحة للعراق.

وتكشف هذه الوثائق عن تفاصيل خاصة بقروض قصيرة الاجل من بنك الاعتماد والتجارة إلى فرع «بنكا ناشيونال دى لافورو» فى أطلانطا وأن هذه القروض استخدمت لتحويل عمليات بيع الاسلحة للعراق.

وقال السناتور الامريكى كيرى إن ترتيبات واسعة جرت بين بنك الاعتماد والتجارة من جانب وفرع البنك الإيطالى من جانب اخر وافق

التتمة «ص ١٢»



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣-١ نوفمبر ١٩٩٢

بنك الاعتماد بمقتضاها على تقديم الأموال - من التى تخصه فى الولايات المتحدة - إلى فرع البنك الإيطالى كقروض قصيرة الأجل.

وأوضحت هذه الوثائق أن وكالات المخابرات البريطانية استخدمت بنك الاعتماد والتجارة كوسيلة لتحويل مبيعات الأسلحة للعراق.

وأشارت الوثائق إلى أن هذه الأموال استخدمت لإصدار الالاف من خطابات الضمانات للشركات التى شاركت فى إمداد العراق بالأسلحة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٢

مستندات لدى حزب العمال البريطانى المعارض تتهم ميجور بالتستر على مبيعات الأسلحة للعراق

بغداد - لندن - وكالات الأنباء - اتهم حزب العمال البريطانى المعارض جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا بمعرفة قضية مبيعات الأسلحة والمعدات البريطانية للعراق عام ١٩٨٩ عندما كان وزيرا للخارجية حينئذ وذلك رغم نفيه أمام البرلمان معرفته بهذه المسالة .

وقال روبين كوك المتحدث باسم لجنة التجارة والصناعة فى حزب العمال انه وقع تحت يد الحزب مستندات تثبت ان وزارة الخارجية البريطانية - فى عهد ميجور - كانت على علم بشحن معدات الى العراق يمكن استخدامها فى انتاج صواريخ وأجزاء من أجهزة تفجير نووية

وطالب حزب العمال ميجور بالكشف عن كل مايعلمه فى هذا الصدد

وكان ميجور قد أعلن انه سيشكل لجنة محايدة للتحقيق فى مسالة مدى علم الحكومة بمبيعات اسلحة للعراق بالمخالفة للقرار الذى أصدرته بحظر تلك المبيعات لبغداد



المصدر : 
روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢



فضيحة عراقية لميجور!

لندن ـ خالد داود

اتهمت المعارضة البريطانية رئيس الوزراء جون ميجور وإدارته بالتضليل لأنه باع أسلحة ومعدات للعراق في الوقت الذى تفرض القوانين البريطانية حظراً على هذه المبيعات منذ ١٩٨٥ لأى من العراق وإيران أثناء حربهما . واتضح أن وزراء حكومة ميجور كانوا يحثون شركات تصنيع المعدات وقطع الغيار على الاستمرار في مبيعاتهم بل وإعطائهم النصائح في كيفية تجاوز القوانين المفروضة بادعاء أن هذه المعدات تستخدم لأغراض سلمية وذلك لفوائد عدة .

وقالت مصادر المخابرات البريطانية التى تم استدعاؤها للشهادة في قضية شركة ماتريكس تشيرشل التى اتهمت بتوريد قطع غيار وأجهزة لصناعة الأسلحة للعراق أن هذا في « مصلحة الغرب » الذى لا يريد أن يرى دولة واحدة قوية ومسيطرة على أغنى مناطق العالم

وقد اتضح من المناقشات التى دارت حول هذا الموضوع أن السبب في الفضيحة هو التنافس بشدة على هذه الأسواق وكان وزير الصناعة البريطاني السابق اللورد بريدلى من أشد مؤيدى بيع الأسلحة للعراق ليدخل إلى خزانة دولته ما يقترب من بليون جنيه استرلينى سنوياً وليحرم غرماءه من الفرنسيين والألمان من الانفراد بالسوق .

أما الذى يجعل السيد ميجور في مأزق كبير فهو ما أظهرته المحاكمة التى استمرت على مدى أربعة أسابيع من أنه قد شارك في اجتماع مصغر بين وزير الخارجية الحالى دوجلاس هيرد لتسهيل مبيعات الأسلحة للعراق ورفع القيود المفروضة عليها وذلك قبل شهرين فقط من اقتحام الكويت ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

المعارضة البريطانية تفتح ملف اجتماعه مع طارق عزيز أواخر ١٩٨٩

ميجور ينفي مجدداً تورطه بقضية "عراق-غيت" وبغداد تحذر من البرنامج النووي الايراني

■ بغداد، لندن - أ ف ب، رويتر - حملت بغداد بعنف على ايران واتهمتها بممارسة «الابتزاز» في منطقة الخليج محذرة من «سعي ايران المحموم الى التسلح النووي» عبر برنامجها النووي، في حين نفى رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور اتهامات حزب العمال البريطاني المعارض بانه علم عندما كان وزيراً للخارجية في العام ١٩٨٩ بعمليات تصدير اسلحة بريطانية محظورة الى العراق، بعدما كشفت وثائق سرية ان الوزارة ابلغت بها».

واعتبر ميجور ان الاشارة الى علمه بهذه العمليات «لا تستند الى حقائق».

وقال في رسالة وجهها الى الناطق باسم حزب العمال في شؤون الدفاع والتجارة روبن كوك، ونشر نصها امس انه يأمل منه «التزام الوقائع وان يتوقف عن التلميحات» واكد مجدداً انه لم يعرف بأن الحظر البريطاني على تصدير اسلحة الى العراق انتهك. وتابع انه لم يتلق مذكرات خطية في هذا الشأن ولم يبلغ بقضية شركة «ماتريكس تشيرشل» التي برئ ثلاثة من مديريها من تهمة تصدير اسلحة محظورة الى العراق.

وكان كوك قدم اول من امس «وثائق سرية» تثبت ان وزارة الخارجية احيطت علماً بالعمليات غير المشروعة التي كانت تمارسها الشركة في الوقت الذي كان ميجور يتولى الوزارة في حكومة مارغريت ثاتشر بين تموز (يوليو) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٩.

وشن كوك السبت الماضي هجوماً جديداً على ميجور واعتبر انه «من المستحيل الاعتقاد لفترة اطول بأن ميجور لم يبلغ قلق معاونيه في ما يتعلق بالطريقة التي كانت بريطانيا تسلح بها (الرئيس العراقي) صدام حسين».

ورأى ان مسؤولي وزارة الخارجية آنذاك خصوصاً سكرتير الدولة وليام وولدغريف اطلعوا ميجور على تلك الصادرات غير المشروعة قبل لقائه نظيره العراقي آنذاك السيد طارق عزيز

وكان ميجور التقى طارق عزيز في ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ وبحثا في مصير الصحافي البريطاني فرزاد بازوفت الذي اعدم في العراق في مرحلة لاحقة بعدما دين بتهمة التجسس.

وطلب كوك من ميجور في رسالة وجهها اليه ان يكشف ما اذا كان تلقى معلومات من الوزارة تعبّر عن قلقها حيال عملية تصدير الاسلحة الى العراق، ضمن المذكرة التي سلمتها اليه قبيل اجتماعه مع طارق عزيز. ودعاه الى نشر هذه المذكرة.

واكد ميجور رداً على هذه الرسالة ان لقاءه مع طارق عزيز تناول موضوع بازوفت و«العلاقات بين العراق وايران بعد الحرب بين هذين البلدين، لكنه لم يتناول (نشاط) ماتريكس تشيرشل» واضاف ان «المذكرة الطويلة لم تتضمن اي معلومات عن هذا الموضوع».

وتابع انه عرف فقط بمقال صحافي يتحدث عن صادرات غير مشروعة تقوم بها الشركة واوضح انه سيسلم كل الوثائق الى اللجنة التي اعلن تشكيلها الثلثاء الماضي للتحقيق في تصدير مواد الى العراق يمكن ان تستخدم لاغراض عسكرية.

وذكر مسؤولون في حزب العمال من بينهم روبن كوك مساء السبت انهم لم يقتنعوا بنفي رئيس الوزراء البريطاني قضية «عراق - غيت».

وأمس دعا زعيم حزب الاحرار الديموقراطيين البريطاني المعارض بادي أشداون الى عقد جلسة طارئة لمجلس العموم (البرلمان) لمناقشة قضية «عراق - غيت». وقال في مقابلة اذاعية: «يبدو ان جميع كبار الوزراء في الحكومة الحالية متورطون في هذه القضية».وقدم نواب من حزب العمال اقتراحاً الى مجلس العموم يدعو الحكومة الى ضمان مثول مارك ثاتشر نجل رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر امام لجنة التحقيق في قضية «عراق - غيت»، لمواجهة اتهامات بتورط شركة يملكها في ولاية تكساس الاميركية في تصدير اسلحة الى العراق.

نزعة عدوانية

في بغداد كتبت صحيفة «القادسية» الناطقة باسم وزارة الدفاع العراقية في عددها الصادر امس ان ايران «استخدمت قواتها لدعم احتلالها لجزيرة ابو موسى التابعة لدولة الامارات» العربية المتحدة. ولفتت الى «سعي ايران المحموم الى التسلح» مؤكدة ان «النفقات العسكرية الايرانية لا تخصص لتطوير القدرات التقليدية فحسب بل لتحسين برنامج ايران العسكري في مجال التسلح النووي». واعتبرت ان هذا التوجه «لا يخلو من نزعة عدوانية لانه يجري على حساب مصالح واهداف دول اخرى» في المنطقة.

واشارت الصحيفة الى «تعاون ايران مع الصين وباكستان وروسيا في مجالات التدريب والحصول على التقنية النووية». في الوقت ذاته اعتبرت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم في العراق

ان لدى ايران «نيات توسعية» وان النظام الايراني يسعى الى «اعادة الامبراطورية الفارسية وفرض الهيمنة على منطقة الخليج العربي واحياء دور الشاه» محمد رضا بهلوي.

«محاولة اغتيال» وزير

الى ذلك أفاد تنظيم عراقي معارض ان وزير العدل العراقي السيد شبيب المالكي نجا من محاولة اغتيال داخل محكمة في محافظة العمارة.

وجاء في بيان وزعه امس «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق» (مقره طهران) ان شبيب كان يستعد لزيارة مبنى المحكمة صباح يوم الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري وتأخر ربع ساعة فنجا من انفجار قنبلة دمر مبنى المحكمة.

وتابع البيان ان عشرات من مسؤولي حزب البعث الحاكم في العراق وكبار رجال الامن والاستخبارات العسكرية كانوا في المحكمة و«شوهدت عشرات من سيارات الاسعاف والاطفاء تهرع الى مكان الحادث وتنقل القتلى والجرحى».

على صعيد اخر اكد ديمتري بريكوس الذي يرأس فريق تفتيش نوويا ان فريقه انهى في البصرة (جنوب العراق) اول من امس تدمير نحو مئة طن من النيكل المستخدم في تخصيب اليورانيوم.

واوضح ان خبراء فريقه كانوا «اخذوا عينات من النيكل المدمر لتحليله من اجل التاكد من انه لم يعد يحتوي عناصر ضرورية لتصنيع اجهزة تعمل بالقوة المركزية الطاردة» التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم الضروري للبرامج النووية



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٢

ليتوانيا: الحزب الشيوعي السابق قد يفوز بالغالبية في البرلمان

■ فيلنوس (ليتوانيا) - أ ب - كان الشيوعيون السابقون في ليتوانيا على مسافة قصيرة من الفوز امس الاحد، فيما توجه الناخبون الى صناديق الاقتراع في الجولة الثانية من الانتخابات النيابية.

ومعلوم ان ليتوانيا كانت اول جمهورية تنفصل عن الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠. وقد تصبح الآن الاولى التي تعيد الشيوعيين الى السلطة في انتخابات برلمانية حرة.

وقال ناخب مستاء وهو يدلي بصوته لوكالة «اسوشيتدبرس» امس ان «ساجوديس، الحزب المناوئ للشيوعية الذي قاد ليتوانيا نحو الاستقلال «لم يفعل الشيء الكثير في العامين الماضيين». فيما اشارت ناخبة اخرى عاطلة عن العمل الى «انهم (ساجوديس) في الواقع فعلوا الكثير لجعل حياتنا مستحيلة (....) كل شيء سيئ الآن. انني من دون عمل. والدولة لا تعطي العاطلين عن العمل اي مساعدات».

وكان الاستياء العام من التدهور الاقتصادي العامل الرئيسي في الفوز المفاجئ للشيوعيين السابقين الممثلين في «حزب العمال الديموقراطي» في الجولة الاولى من الانتخابات التي جرت في ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. فقد حصل الحزب على ٤٤ مقعداً من اصل ١٤١ يتألف منها المجلس. فيما حصل «سايوديس» على ١٨ مقعدا فقط في مقابل عشرة مقاعد للديموقراطيين المسيحيين وخمسة للاشتراكيين الديموقراطيين وثلاثة لحزب «الاتحاد البولندي».

وكان يتعين على الناخبين اختيار النواب الـ ١٦ المتبقين في جولة امس لملء كل مقاعد المجلس. ويذكر ان «سايوديس» فاز في الانتخابات السابقة في شباط (فبراير) ١٩٩٠ بـ ٩٧ مقعداً على اساس برنامج يدعو للاستقلال عن الاتحاد السوفياتي.

وتوقع فيتاوتاس لاندسبيرغيس رئيس البرلمان وزعيم «سايوديس» ان يحقق حزبه تقدماً كبيرا في الجولة الثانية التي اكد ان نتائجها ستكون «مختلفة جداً» عن الاولى.

وقال قبل توجهه للادلاء بصوته ان فوز الشيوعيين «سيلحق بعض الضرر» باستقلال ليتوانيا واضاف انه ليس متأكدا مما سيفعله «سايوديس» اذا خسر الغالبية في المجلس امام حزب العمال. وذكر لاندسبيرغيس بان الشيوعيين «لم يتغيروا فهم انفسهم الذين كانوا يعتقلون ويقتلون».

وعلى رغم ان ليتوانيا قد تصبح اول جمهورية سوفياتية سابقة تعيد الشيوعيين الى السلطة، الا ان الشيوعيين السابقين لا يزالون في السلطة في معظم الجمهوريات الـ ١٤ الاخرى.

وقد فتحت صناديق الاقتراع في السابعة من صباح امس. وكان يتوقع ان تغلق في العاشرة مساء وان تكون نسبة الناخبين مرتفعة علماً بان ٧٠ في المئة من عدد السكان البالغ عدده ٣,٥ مليون نسمة ادلوا باصواتهم في الجولة الاولى.

وقال المراقبون ان مسالة رئيسية اخرى احتلت الصدارة في الحملات الانتخابية الى جانب المشكلة الاقتصادية، وهي شخصية كل من زعيمي الحزبين الرئيسيين. ففي مقابل لاندسبيرغيس (٧٣ عاما) الذي قاد حزبه الحملة من اجل الاستقلال يقف الغيرداس برازاوسكاس (٦٠ عاما) زعيم الحزب الشيوعي السابق الذي احتفظ بشعبيته منذ عام ١٩٨٩ عندما قاد الحركة الانشقاقية لحزبه الحاكم السابق في ليتوانيا عن المركز في موسكو. واكد برازاوسكاس خلال الحملة الانتخابية انه لم يعد يؤمن بالعقيدة الشيوعية التقليدية ولن يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٣

مصر: اعتقالات جديدة تطاول عناصر من "الجهاد" وصدقي يشدد على "اجهاض مخططات الارهاب"

□ القاهرة، الاسكندرية، قنا، الفيوم - «الحياة»:

■ اعتقلت قوات الامن المصرية في مدينة الاسكندرية ٣٥ من اعضاء تنظيم «الجهاد الاسلامي» للاشتباه في اشتراكهم في التخطيط للهجوم المسلح على باص في قنا الخميس الماضي، اسفر عن اصابة ستة سياح المان.

وواصلت الشرطة لليوم الثالث على التوالي تمشيط قرية الحجيرات معقل المتطرفين في محافظة قنا واعتقلت ٢٢٠ شخصاً يشتبه في اشتراكهم في الهجوم على الباص، في حين اعتقلت قوات الامن في محافظة الفيوم مدرساً اسمه جمال احمد عبدربه بتهمة تزعم تنظيم اصولي جديد يدعى «التوحيد الاسلامي».

وفي محاولة لاحتواء آثار هجمات المتطرفين على السياح في مناطق الصعيد، غادر وفد مصري برئاسة رئيس هيئة تنشيط السياحة المصرية السيد سيد موسى الى سويسرا للاجتماع بعدد من منظمي الرحلات السياحية، من اجل توضيح حقيقة الاوضاع في مصر.

ووصف رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف صدقي المتطرفين بأنهم «مأجورون يتم تمويلهم لتخريب السياحة في مصر». واضاف ان «الحكومة تبذل جهوداً مكثفة لتحديد هذا المخطط الاجرامي وضربه حفاظاً على الاستقرار السياسي والاقتصادي». ودعا المواطنين والاحزاب الى «كشف مخططات الارهاب واجهاضها، وكشف الدوائر التي تمولها».

في الاسكندرية اعتقلت قوات الامن اول من امس ٣٥ شخصاً ينتمون الى تنظيم «الجهاد»، كانوا فروا من اسيوط وقنا اخيراً. وعلمت «الحياة» ان من بين المعتقلين عبدالستار الصغير وهو شقيق عبدالهادي احمد الصغير احد المتهمين بالتورط في الهجوم المسلح على باص السياح الالمان في قنا. وشخصاً آخر اسمه عاطف عبدربه وهو شقيق اشرف سعيد عبدربه المتهم في القضية نفسها.

وصرح مصدر امني بأن تسعة من المعتقلين متورطون في هذا الحادث وان التحريات قادت الشرطة الى شقة في الاسكندرية يقيم فيها اشرف سعيد عبدربه الذي قاد الهجوم على الباص. واضاف ان قوات الامن اقتحمت الشقة لكن اشرف تمكن من الفرار في حين اعتقل البقية وعددهم ٣٥ شخصاً.

وعثرت الشرطة على مبالغ مالية كبيرة داخل الشقة وخريطة لمناطق سياحية في الصعيد.

وكشفت التحقيقات الاولية مع المتطرفين التسعة ان دولاً اجنبية تزودهم مالاً لضرب السياحة والاستقرار في مصر.

الى ذلك قال مدير امن قنا اللواء محمود عنتر لـ «الحياة» ان الشرطة اعتقلت امس المتهم سعد امين ابو المجد، احد الاربعة الهاربين المتهمين باطلاق النار على السياح الالمان، وهو صاحب السيارة التي استخدمت في الهجوم. واوضح «ان المتهم اعتقل وسط مزارع القصب».

الى ذلك، صرح مصدر امني بأن قوات الامن واصلت تمشيط قرية الحجيرات والمناطق الزراعية المحيطة بها، ووصل عدد المشتبه فيهم الذين اعتقلوا الى ٢٢٠ شخصاً.

اجتماع في الداخلية

وعقدت قيادات اجهزة الامن في وزارة الداخلية المصرية اجتماعاً مساء اول من امس حضره مساعد وزير الداخلية لامن جنوب الصعيد اللواء نبيل عثمان والمساعد الاول للوزير المصري لشرطة السياحة اللواء محمد تعلب وجرى خلال الاجتماع تعديل خطة حماية الباصات السياحية بناء على اوامر وزير الداخلية اللواء محمد عبدالحليم موسى الذي طلب اتخاذ اجراءات امنية مشددة في المناطق السياحية لمنع تكرار الهجمات على السياح الاجانب.

وعزا نائب مدير امن قنا اللواء محسن السنباطي تكرار هذه الحوادث الى عدم تعاون شركات السياحة مع الاجهزة الامنية، مشيراً الى ان هذه الشركات لا تبلغ الجهات الامنية مواعيد مرور الباصات السياحية في مدن الصعيد لتكليف سيارات الشرطة حراستها. وقال ان اجهزة الامن كانت طلبت من هذه الشركات تعيين حراس مسلحين من المدنيين لمرافقة الباصات لكنها رفضت بحجة ان ذلك يكلفها كثيراً من المال.

الى ذلك، غادر القاهرة امس رئيس هيئة تنشيط السياحة المصرية متوجهاً الى سويسرا لعقد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الصحافية في لوزان وجنيف وزيوريخ بدعوة من كبار منظمي الرحلات السياحية.

وقال موسى لـ «الحياة» قبيل مغادرته ان برنامج الزيارة يتضمن لقاءات مع كبار منظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر والسياحة ورؤساء شركات الطيران. واوضح ان «مصر بخير وتتمتع بالامن والامان والاستقرار، وما حدث ما هو الا حالات فردية لبعض المتطرفين».

قضية المحجوب

الى ذلك اتهم اللواء محمد عبدالحليم موسى عناصر تنظيم «الجهاد» بتنفيذ سلسلة من «المخططات الارهابية وقتل الابرياء من رجال الشرطة والسطو على محلات الذهب والتستر وراء الدين الاسلامي».

جاء ذلك خلال شهادة ادلى بها الوزير امس امام رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين باغتيال الرئيس السابق لمجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب. واورد الوزير تفاصيل حادث الاغتيال الذي وقع في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠ امام فندق «سميراميس» وسط القاهرة.

وسئل عن تصريح كان ادلى به يفيد ان القتلة عرب غير مصريين فاجاب موسى: «وقع الحادث إبان ازمة الخليج وكانت اجهزة الامن تضبط عناصر ارهابية جاءت من الخارج عن طريق العراق لتنفيذ عمليات تخريب داخل مصر، وامكن كشف كل هذه التنظيمات وقدم افرادها الى نيابة امن الدولة العليا، ولم تكن صورة حادث الاغتيال واضحة خاصة ان الجريمة نفذت بطريقة لا انسانية». واضاف ان اجهزة الامن «ضبطت اوراق تنظيمية خاصة بعناصر

«الجهاد» تشير الى تنفيذهم محاولة اغتيال اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق، بتفجير سيارة مفخخة امام موكبه». ونفى موسى ما ردده الدفاع عن مراقبة هواتف المسؤولين. وقال: «ليست في السجون المصرية وسائل للتعذيب فنحن لا نقبل بتخريب عقل الانسان فكيف نقبل بتعذيبه او قتله؟»

واكد وزير الداخلية انه لا يخشى من تهديدات الجماعات المتطرفة باغتياله لانه يؤمن بان «انهاء حياة انسان لا يتم الا باذن الله وليس بارادة افراد». ولفت الى ان الخلاف الرئيسي بين الجماعات الاسلامية واجهزة الامن هو «خروج هذه الجماعات المتكرر على الشرعية والقانون وحملها للسلاح». وتساءل: «اذا كان هدفهم الدعوة الى الله فلماذا يقتلون ويسرقون؟ وهل هذه التصرفات عن الاسلام؟ وهل قتل السياح الابرياء ورجال الشرطة والمواطنين الابرياء من الاسلام؟»

وسال صفوت عبدالغني المتهم الرئيسي في قضية اغتيال المحجوب وزير الداخلية. «لماذا قتل مئة شخص من الجماعات الاسلامية خلال فترة عملك وزيراً للداخلية؟» فاجاب الوزير: «هذه العناصر ترتكب الجرائم وعندما يتوجه اليها رجال الامن لاعتقالها تستقبلهم بالقاء قنابل المولوتوف، ومن ثم تكون هناك ضرورة لتبادل اطلاق النار. فهل نقابلهم بالاحضان؟»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

تطورات فضيحة «العراق - جيت» ببريطانيا:

آشداون يطالب بجلسة طارئة لمجلس العموم لمعرفة مدى تورط الحكومة فى بيع اسلحة للعراق

لندن - أ.ش.أ: طالب بادى أشداون زعيم حزب الاحرار الديمقراطيين البريطانى امس بعقد جلسة طارئة لمجلس العموم لمناقشة مسالة مبيعات الاسلحة البريطانية للعراق والتى يطلق عليها «العراق - جيت» ومعرفة مدى تورط الحكومة فى تلك المبيعات.

فى الوقت نفسه صرح روبين كوك وزير التجارة بحكومة الظل، حزب العمال البريطانى، المعارض بان لديه من الادلة ماهو كفيل بتضييق الخناق على جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى حول هذه المسألة

واوضح كوك ان الادلة التى لديه تشير الى ان جون ميجور كان على علم بخرق الحكومة وهذه الشركات لقرار حظر بيع الاسلحة للعراق قبل حرب الخليج وان وزراء الحكومة كانوا يتناسون او يتجاهلون هذه الصفقات --

كما اشار جورج فولكس وزير الدفاع بحكومة الظل الى انه سيكشف خلال ساعات عن اسماء عشرات الشركات التى خرقت قرار الحكومة بحظر مبيعات الاسلحة للعراق.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

موقف الحكومة البريطانية في قضية "عراق غيت":

شكاوى المعارضة واعتراضاتها توجه الى لجنة التحقيق القضائية

☐ لندن - من سمير ناصيف:

■ أعلنت الحكومة البريطانية امس ان اي شكاوى واعتراضات توجه بالنسبة الى قضية «عراق غيت» والطريقة التي تعالجها الحكومة يجب ان توجه الى لجنة التحقيق القضائية التي تالفت برئاسة القاضي اللورد سكوت.

وكان وزير التجارة والصناعة في حكومة الظل العمالية روبن كوك ابرز وثائق جديدة حاول ان يظهر فيها ان جون ميجور كان يعلم بصفقات المعدات مع العراق لدى تسلمه وزارة الخارجية البريطانية في عام ١٩٨٩.

كما طالب جورج فولكس وزير الدفاع في حكومة الظل بزيادة صلاحيات لجنة التحقيق القضائية برئاسة سكوت. وطالب نواب عماليون آخرون برفع الحصانة عن النواب والوزراء الذين سيدلون بافادتهم امام اللجنة.

من جهة اخرى اشارت صحيفة «اندبندنت» البريطانية في مقال نشرته امس الى ان رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور لم يقتنع بان الرئيس العراقي صدام حسين شكل خطراً على الاكراد وعلى جيرانه عندما كان وزيراً للخارجية في صيف عام ١٩٨٩.

وقالت الصحيفة ان الزعيم الكردي مسعود بارزاني ابلغها انه اجتمع بميجور في تموز (يوليو) ١٩٨٩ وابلغه أن انتصار الرئيس العراقي على ايران في حربه معها سيدفعه الى خوض مغامرات عسكرية جديدة (داخلية وخارجية) ما سيؤثر في المصالح الغربية في الخليج ولكن ميجور لم يابه بهذا التحذير.

وقال بارزاني انه اشار الى امكان حدوث مغامرة «صدامية» ازاء الكويت، ولكن الغرب آنذاك كان ينظر الى صدام على اساس انه «شر لا بد منه» في مواجهة الزحف الايراني الى الخليج وكصمام للمحافظة على الاستقرار في تلك المنطقة.

واعتبر كاتب المقال هارفي موريس ان هذا الموقف كان الحافز وراء السماح لشركات بريطانية بتصدير معدات بريطانية يمكن استعمالها في انشاء ترسانة عسكرية متطورة في العراق.

وقال بارزاني لموريس «سافرت خصيصاً الى لندن في تلك الفترة لاقناع الحكومة البريطانية بالعدول عن اصدار رخص لشركات بريطانية ببيع ستين طائرة «هوك» مخصصة للتدريب الى العراق قيمتها ٣٠٠ الف جنيه استرليني لاقتناعي بامكان تحويلها الى طائرات هجومية مقاتلة تستعمل في قمع الشعب الكردي.

ونظرت اللجنة الحكومية المختصة بالدفاع في الموضوع في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٨٩ في حضور وزير الخارجية آنذاك جون ميجور. وبرز خلاف بين وزارة الخارجية ووزارتي التجارة والصناعة والدفاع لان الاولى كانت تفضل تاجيل الموضوع سعياً الى عدم اغضاب ايران والابقاء على الابواب المفتوحة معها. ورجحت كفة الخارجية وأجلت الصفقة».

واذا صحت هذه الرواية فهي تثبت ان الخارجية بقيادة ميجور اثبتت حذرها في تصدير الاسلحة الى العراق وتناقض ما قاله بارزاني.

وبعد ثلاثة اسابيع حدث انفجار كبير في مصنع اسلحة عراقي في الحلة جنوب بغداد قتل فيه سبعمئة شخص. وتبين ان شركة بريطانية من كولتشستر جهزت هذا المصنع.

واشار موريس الى ان ميجور اجتمع بوزير الخارجية العراقي السابق طارق عزيز في ٢٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ في نيويورك وبحث معه قضية الصحافي فرزاد بازوفت الذي عمل مع صحيفة «ذي اوبزيرفر» والذي قبض عليه وشنق لاحقاً.

ويشير المقال الى ان سياسة التغاضي عن تصدير المعدات العسكرية الى العراق عمل بها قبل تسلم ميجور حقيبة الخارجية. وانه في فترة تسلمه هذه الحقيبة تواجه مع الوزارات الاخرى ورجحت كفته. وان هذه السياسة عادت واتبعت بعد انتقال ميجور من الخارجية الى الخزانة.

وتبين انه في الاسبوع السابق لاعدام بازوفت كانت المصارف البريطانية تحضر قروضاً بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه استرليني للعراق وان اللورد تريفغراين، وزير الدولة في وزارة التجارة آنذاك اعتبر ان هذه القروض توفر فرصاً جديدة للشركات البريطانية في السوق العراقية وفي اسواق الشرق الاوسط الاخرى.

واشار موريس الى انه في الاسبوع نفسه التقى نائب وزير الخارجية العراقي نزار حمدون الذي كان يزور لندن محاضرة في «المعهد الملكي للدراسات الدولية» حضرها عدد كبير من مسؤولي الشركات البريطانية وشارك فيها اكاديميون اميركيون وصفوا العراق بالدولة «المعتدلة المواجهة للتطرف الديني في الشرق الاوسط».

واضاف موريس ان النظام العراقي اجلّ اعدام بازوفت الى ما بعد انتهاء زيارة حمدون للندن.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨-١١-نوفمبر ١٩٩٢

تشمل استدعاء اعضاء حكومته لسماع شهاداتهم

ميجور يمنح صلاحيات استثنائية للجنة التحقيق في "عراق - غيت"

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ قرر رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور توسيع صلاحيات اللجنة القضائية البريطانية المكلفة التحقيق في قضية «عراق - غيت» الخاصة بتصدير معدات عسكرية الى العراق قبل غزوه الكويت. وسيشمل التحقيق شركات اخرى غير «ماتريكس تشيرشل» المتهمة بخرق قوانين بريطانية لتصدير تلك المعدات ومواضيع اخرى منها دور المعدات البريطانية في «المدفع العملاق» العراقي.

وأعطى ميجور صلاحيات استثنائية للقاضي المشرف على لجنة التحقيق اللورد سكوت وخوّل اليه اتخاذ القرارات باستدعاء من يرغب من المسؤولين البريطانيين الحاليين والسابقين. في حين اعتبرت بغداد ان ايام ميجور في الحكم «باتت معدودة» وحملت عليه معتبرة انه «مخطط المناطق الآمنة للاكراد والشيعة» في العراق.

وطالب زعيم المعارضة العمالية البريطانية جون سميث بتحويل لجنة التحقيق الى محكمة تتمتع بكل الصلاحيات التي تتمتع بها المحاكم الاخرى، ومن بينها استدعاء من تشاء وفرض اداء القسم قبل الاستماع الى شهادته وجعل الجلسات علنية.

وقال زعيما حزبي العمال والاحرار الديموقراطيين سميث وبادي اشداون ان قرار استدعاء رئيسة الوزراء السابقة مارغريت ثاتشر او وزير التجارة والصناعة السابق نيكولاس ريدلي او وزير الدولة السابق في وزارته الان كلارك، يعود الى القاضي سكوت، وانه لا يمكنه ان يفرضه على هؤلاء المسؤولين السابقين حتى اذا اقتنع بجدواه.

ورد ميجور في رسالة خطية وجهها الى مجلس العموم (البرلمان) البريطاني اول من امس وقال فيها: «اذا لاحظ اللورد سكوت ان الصلاحيات المعطاة اليه غير كافية في اي شكل يمكنه ان يطلب من الحكومة تعديل الاسس التي استند اليها القرار المتعلق بانشاء لجنة التحقيق، والحكومة ستوافق على طلبه».

واعتبر مراقبون ان كلام ميجور يعني ان الكرة اصبحت في ملعب اللورد سكوت الذي سيقرر تقريباً كل شيء ثم يقدم الى الوزير مايكل هيزلتاين تقريراً نهائياً قد يكون سرياً اذا اراد.

في غضون ذلك تابع مسؤول شؤون التجارة والصناعة في حكومة الظل العمالية روبن كوك درس الوثائق السرية (سابقاً) المتعلقة بقضية «عراق - غيت» واكتشف عدم وجود نسخة في وزارة الخزانة عن محضر اجتماع ارسلها ريدلي الى ثاتشر وميجور وباقي الوزراء في حزيران (يونيو) ١٩٩٠. واشار فيها الى قلق دائرة الجمارك البريطانية حيال تجاوز شركة «ماتريكس تشيرشل» قوانين تصدير المعدات العسكرية الى العراق.

واوضح مسؤول اداري كبير في الجهاز الحكومي البريطاني في وايتهول (مقر رئاسة الوزراء) انه يجب الاخذ بالاعتبار ان اتفاق هدنة عقد بين العراق وايران في العام ١٩٨٨، ما يعني ان التشريعات البريطانية التي صدرت في العام ١٩٨٤ والمتعلقة بحظر تصدير المعدات الحربية الى هذين البلدين خلال فترة الاشتباكات والمعارك بينهما اصبحت خاضعة الى نظرة مختلفة من جانب الحكومة ما بعد ١٩٨٨.

وفي مناقشات مجلس العموم امس اثار جون سميث تصريح الموظف الحكومي عن تغيير الموقف من تصدير المعدات الحربية للعراق، بعد ١٩٨٨. وسأل سميث ميجور: «لماذا لم تبلغ الحكومة (البريطانية) المحافظة آنذاك البرلمان انها بدلت سياستها حيال هذا الموضوع؟».

واجاب ميجور ان هذا الموضوع ستتناوله لجنة التحقيق القضائية التي «لن تستثني اي موضوع». وكرر سميث السؤال نفسه فاجابه ميجور: «اسئلتك سخيفة، واللجنة ستبحث في كل القرارات والسياسات التي اتخذتها الحكومة في شأن تزويد العراق معدات حربية، وسيكون للقاضي حق استدعاء من يشاء من الوزراء الحاليين والسابقين».

وينتظر ان تبدأ لجنة التحقيق القضائية عملها قريباً وستعتمد في تمويل جهازها الاداري على مخصصات وزارة التجارة والصناعة.

وعبر وزراء في حكومة ميجور عن تطلعهم الى المثول امام اللجنة آملين بجعل مواقفهم اكثر وضوحاً.

في بغداد (رويتر) كتبت صحيفة «الجمهورية» الحكومية امس ان «ايام ميجور» في رئاسة الحكومة البريطانية «صارت معدودة» معتبرة ان «مصيره لن يكون افضل من مصير (الرئيس) جورج بوش» في اشارة الى الجدل الدائر في بريطانيا حول قضية «عراق - غيت». واضافت «صار معروفاً ما حدث لرموز الحقد على العراق: ثاتشر و(رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق) اسحق شامير و(الرئيس السوفياتي السابق) ميخائيل غورباتشوف و(الرئيس الفرنسي) فرنسوا ميتران (...) وجاء الآن دور مخطط المناطق الآمنة للاكراد والشيعة في شمال العراق وجنوبه».

يحدث ذلك على الرغم من ان بريطانيا لم تخسر شيئاً فى حرب الخليج ، لكن الرأى العام البريطانى الذى أفزعته شهور وأسابيع وأيام ما قبل إندلاع الحرب خوفاً على شباب المملكة من المصير المجهول . هذا الرأى العام - القادر - قرر تصفية حساباته مع مسئولى الحكومة البريطانية الذين كادوا أن يتسببوا فى وقوع الكارثة

واتضح ان الجميع كان يساعد صدام ، ولكن لكل واحد أو طرف أسبابه الخاصة به . فأمريكا على سبيل المثال ادعت انها عاونت فى تسليح العراق للوقوف فى وجه إيران ومنعها من تصدير ثورتها الاسلامية إلى باقى دول المنطقة ، مع انها قبضت ثمن هذه الصفقات «دولارات» من العراق .

وبريطانيا هى الاخرى ليست أقل من امريكا مع اختلاف الدور الذى كانت تقوم به «نسبياً» من وراء صفقات الاسلحة للعراق، فهو دور مزدوج

خــــرق

وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت غير ذى مرة انها لم تصدر معدات عسكرية متقدمة إلى العراق تنفيذاً للحظر الذى فرضته عليه عام ١٩٨٥ وقالت انه لو ثبت ان هناك خرقاً لهذا الحظر فإنه يكون قد تم بطرق ملتوية وغير قانونية . لكن التحقيقات الاخيرة أثبتت كذب الحكومة البريطانية ومسئوليتها وأظهرت وثائق سرية تم إماطة اللثام عنها مؤخراً ان جميع أعضاء الحكومة تقريباً كانوا على علم بهذه الصفقات . بل إنهم شجعوا عليها ، وشجعوا أيضاً على عمليات

طـــــارق عجـــلان

تجاوز صفقات التجارة إلى ما هو أبعد كثيراً

وكشف مسئولو الجمارك والضرائب فى بريطانيا الذين عارضوا دوماً مثل هذه الصفقات النقاب عن تواطؤ الحكومة مع الشركات التى انتهكت الحظر فذكر مسئولو الجمارك انهم رفضوا مثلا فى شهـــر مارس عام ١٩٩٠ أى قبل الغزو بخمسة أشهر السماح بتصدير بعض المعـــدات النووية إلى العراق . وان الخلاف احتدم بينهم وبين وزارة الخارجية .

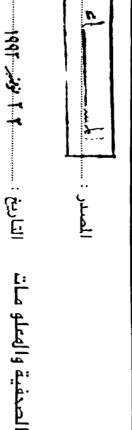
وكان للوزارة الغلبة فى النهاية . وبعد تكرار ذلك عدة مرات استخدم مسئولو الجمارك والضرائب سلطاتهم المستقلة التى يخولها لهم الدستور للبحث والتحرى فاكتشفوا تورط شركة كبرى للمعدات والادوات الميكانيكيـــة هى شركة ماتريكس تشرشل . وظنوا أن كان وقع الصدمة بلاحدود حين دافع مسئولو شركة ماتريكس عن أنفسهم وبينـــوا أن الحكومـــة كانت تعلـــم وبالتفاصيل الصغيرة جداً بأمر هذه الصفقات، وطلبوا جهاز المخابرات البريطانى المعروف بـ M 16 للشهادة

لاثبات أقوالهم وكانت مفاجأة أخرى أن أعلن جهاز المخابرات أن «بول هندرسين» أحد موظفى الشركـــة -شركة ماتريكس- لم يخرق الحظر وقد وصفه حتى بأنه شجاع لانه عمل جاسوساً لبريطانيا بدون مقابل (!) كيف ؟! . لقد كان «هندرسين» ينقل معلومـــات جيـــدة وقيمـــة لجهـــاز المخابرات البريطانـى تتعلق بخطط بغداد لتصنيع مدفع متقدم فى هذا الوقت .

عمليـــة تجميـــل

وهكذا يظهر الدور الذى كانت تلعبه الحكومة البريطانية ، عن طريـــق شركاتها التى قامت بدور العمـــل المزدوج لصالح بريطانيا بالطبع أظهرت التحقيقات أيضاً أن كبـــار مسئولى الدولة كانوا ضلعاً فى هذه العمليات التحتية . ففى شهادته أمام القضاء ، ذكر (آلان كلارك) وزير الدولة البريطانى للتجارة والصناعة أنه هو بنفسه حث وزارة الخارجية أكثر من مرة على إصدار أذون لتصدير آلات وعدد ميكانيكية إلى العراق شهادة كلارك كانت القاضية بكل تأكيد أو القشة التى قصمت ظهر الحقيقة فقد زاد الطين بله وقرروا إسقاط القضية لانها تغلغلت إلى الاسرار العليا للدولة هكذا . وأصدر جون ميجور أوامره باستكمال التحقيقات ، لتأخذ طابع السرية .





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

عراق - جيت .. فى بريطانيا

الحكومة فرضت حظراً على بيع السلاح لبغداد .. وانتهكته !!

لو ان جنود بريطانيا أو امريكا الذين شاركوا فى حرب الخليج كانوا قد علموا أن دولتيهما ساهمتا فى تزويد العراق بالاسلحة قبل الحرب لكانوا قد رفضوا الاشتراك فى الحرب . ولو أن المعدات العسكرية تحتفظ ببصمات أصابع من صنعوها مدة طويلة كما يقول بارى هيلنبراند مراسل مجلة تايم فى لندن لوجد الجنود الانجليز المشاركون فى الحرب الدليل الدامغ على تورط الشركات البريطانية فى إبرام صفقات أسلحة مع صدام حسين مماشجعه على غزو الكويت

تفاصيل جديدة فى فضيحة «عراق جيت»

وزارة الدفاع البريطانية كانت على علم بصفقات الأسلحة
ضباط عراقيون تلقوا تدريباتهم فى لندن رغم الحظر

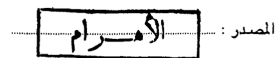
□ لندن ــ الإندبندانت و«العالم اليوم» ــ تيم كلسى:

تكشفت مؤخرا حقائق جديدة عن جوانب التعاون العسكرى بين بريطانيا والعراق فى الفترة السابقة على غزو الكويت منها أن وزارة الدفاع البريطانية وافقت على صفقة لبيع أسلحة متقدمة للغاية للعراق رغم الحظر الحكومى المفروض على مبيعات الأسلحة للعراق كما تلقى ضباط من البحرية العراقية تدريبات خاصة فى بريطانيا على استخدام تلك الأسلحة.

ففى خريف عام ١٩٨٨ بدأت مفاوضات بين شركة «ماركونى اندروونر سيستمز» مع العراق وزار وفد من ممثلى الشركة بغداد للاجتماع بالدكتور حامد خافيس المدير الإدارى للمشروع فى مؤسسة الفاو العامة وهى مؤسسة تعمل فى إطار وزارة التصنيع العسكرى العراقية. وقد اسفرت المفاوضات عن عقد صفقة حصل العراق بموجبها على أجهزة «ستون فيش» وهى نظم متقدمة لنشر الألغام البحرية والتمييز بين مختلف السفن والغواصات التى تعبر المنطقة. كما تلقى عدد من الضباط العراقيين تدريبات فى بريطانيا وقد رفض متحدث باسم البحرية الملكية البريطانية أمس الأول الجمعة تحديد عدد الذين لقوا التدريبات. وقال بأن تلك معلومات سرية ولكنه أضاف أنه يمكن القول إن عددا من هؤلاء الضباط غادروا البلاد فى أعقاب تنفيذ حكم الإعدام فى الجاسوس البريطانى الإيرانى الأصل فارزاد بازوفت فى مارس ١٩٩٠.

يذكر أنه رغم أن ماركونى رفضت الاعتراف بأنها تعاونت مع العراق وصدرت لها أسلحة قبل حرب الخليج إلا أنها كانت قد أعلنت فى عام ١٩٨٨ أنها تجرى مفاوضات لعقد صفقة مع شركة «انداستريباس كاردوين» والتى تحمل الجنسية الشيلية. ثم اتضح بعد ذلك أن تلك الشركة كانت إحدى الواجهات التى تستخدمها العراق لاستيراد الأسلحة والمعدات.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩٢

مواقف

كل الدول الاوروبية قد ساهمت فى تزويد العراق بالاسلحة النووية ـ كلها.. وبعض هذه الدول استدرجت العراق الى الحرب ضد الكويت ـ وكل هذه الدول ساهمت في الدفاع عن الكويت .وكلها تقاتلت من اجل اصلاح ما افسدته الحرب

لقد كسبت الدول الكبرى مئات الملايين فى مساعدتها للعراق على الحرب، وكسبت الوف الملايين فى الحرب ضد العراق والوف الملايين فى بناء كل ما انهدم فى الكويت !

ولاتزال كل الدول الاوروبية والامريكية تدعو للسلام ونزع اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ـ عجبى !

بريطانيا اكتشفت شبكة من العصابات من بولندا وبلغاريا والمانيا وروسيا تقوم بتهريب المواد النووية الى العراق.. وكان الهدف هو تسليم هذه المواد الى السفارة العراقية فى صوفيا.. اما المادة التي كشفتها بريطانيا فهى البلوتونيوم المخصب ٢٣٩. والكمية المضبوطه هى١٤٠ قرصا تزن جميعا ٣٠٠ جرام.. وهى بعشرات الملايين من الدولارات .

وقد تم الاتفاق مع تاجر سلاح بريطاني. وهذا التاجر نقل عينة من الصفقة الى بريطانيا. وعرضها على هيئة الوقاية من الاشعاع النووى. وتاكد لدى العلماء البريطانيين ان هذه المادة هى اللازمة لانتاج قنابل ذرية اقوى من قنابل هيروشيما. وان هذه المواد لو تم تسليمها للعراق لامكن صنع القنابل فى عامين وكان الفزع قد تولى بريطانيا كلها خوفا من ان تكون هناك كميات أخرى أو ان تحترق هذه المواد لاى سبب..

وقد القى الالمان القبض على عصابة من مهربى المواد الاشعاعية. العصابة من سويدى ودنمركى وبولندى وروسى .

وكذلك القت ايطاليا القبض على عصابة أخرى لتهريب البلوتونيوم ٢٣٨و٢٣٩ الى الشرق الاوسط. وكانت لهذه العصابة علاقة قديمة بليبيا .

ومن المؤكد ان فى الاسواق السوداء كميات كبيرة من المواد الاشعاعية كلها مهربة من روسيا ومن الدول الشيوعية السابقة.. ولم يعد الخوف الان من الدول الكبرى.. ولكن الخوف من الدول الصغيرة التى تلعب بالفلوس وبالنار.. الخوف من احتراق آبار البترول، وليس الخوف على ابادة الشعوب النائمة حول هذه الآبار!

أنيس منصور



المعارضة البريطانية تقدم وثائق تصدير الأسلحة إلى العراق والصحافة تتهم الحكومة ببيع معدات عسكرية لإيران أثناء الحرب

لندن - وكالات الأنباء: كشف امس حزب العمال البريطاني المعارض النقاب عن وثائق جديدة حول فضيحة تصدير معدات عسكرية للعراق قبل حرب الخليج. اكد متحدث باسم حزب العمال ان الوثائق الجديدة تؤكد ان الحكومه قدمت ضمانات قروض رسمية لمبيعات الاسلحة بلغت ٣٠٥ ملايين دولار. كما اكد المتحدث ان الحكومة العراقية لم تدفع ثمن المعدات العسكرية التى تسلمتها.. حتى الان. واتهم حزب العمال الحكومة البريطانية بتسليح العراق بدون مقابل، وعلى حساب دافع الضرائب البريطانى. وجدد الحزب فى اعنف هجوم له، اتهاماته للحكومة بالتستر على المخالفات الكبيرة للوائح تصدير الاسلحة التى وضعتها الحكومة نفسها. وقال المتحدث التجارى باسم حزب العمال: «لابد ان صدام يظن ان البريطانيين بلهاء، عندما يحصل على أسلحة بدون مقابل».

واوضح المتحدث ان الوثائق الجديدة تتضمن رسائل بعثت بها ادارة ضمانات القروض التابعة للحكومة فى نوفمبر الماضى الى مسئول بوزارة الدفاع البريطانية. اكدت الرسالة ان ٢٠٪ من ضمانات القروض المخصصة للعراق تم توجيهها لأعمال عسكرية. واشار الى ان ادارة ضمانات القروض قدمت للعراق العام الماضى ١,٤ مليار دولار لم تتسلم مقابلها اية مدفوعات!! يذكر ان ضمانات القروض تمكن المصدرين من بيع سلعهم مع تغطية للخسائر حتى فى حالة عدم دفع قيمة السلع المباعة.

وفى الوقت نفسه وجهت مصادر صحيفة بريطانية اتهاما جديدا الى ا لحكومة ببيع اسلحة الى ايران خلال الحرب مع العراق. اكدت صحيفة «ذى اندبندنت اون صنداى» انها تملك ادلة عديدة على وجود شبكة واسعة مدت ايران بتجهيزات عسكرية متطورة. أشارت الصحيفة الى تصريحات خاصة ادلى بها قاض ايطالى يحقق فى قضية ٤٠ شخصا متهمين بتهريب اسلحة الى ايران. اكد القاضى الايطالى تورط الحكومة وعدد من الشركات البريطانية فى هذه الفضيحة.

كما اكدت صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية ان الولايات المتحدة الامريكية اتهمت الشركات البريطانية بالتورط فى الفضيحة واشارت الى ان «لورانس ايجلبرجر» وزير الخارجية الامريكية بالوكالة طلب هذا الاسبوع من الدول الصناعية السبع الكبرى ان تلتزم بلائحة تخضع لرقابة صارمة خاصة فى مسألة تصدير المعدات العسكرية الى منطقة الخليج. ومن ناحية أخرى، أظهرت آخر استطلاعات الرأى البريطانية حول فضيحة بيع الاسلحة للعراق هبوط ثقة المواطنين فى حكومة رئيس الوزراء «جون ميجور». اعلنت صحيفة «صنداى تلجراف» ان ٨٢٪ من عينة الاستطلاع يرون ان الحكومة لا تذكر الحقيقة حول هذه الفضيحة، بينما اكد ٣٪ فقط من عينة الاستطلاع ان وزراء الحكومة ذكروا الحقيقة كاملة. كما اكد الاستطلاع توجيه معظم الاتهامات الى رئيسة الوزراء السابقة «مارجريت تاتشر».

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢

بعد فضيحة الأسلحة للعراق

ملامح «إيران جيت» بريطانية

لندن: «الشرق الاوسط»

سيواجه رئيس وزراء بريطانيا، جون ميجر، الذي يعاني اصلا من فضيحة بيع الاسلحة للعراق، عاصفة مماثلة حول دور لندن في مساعدة ايران على بناء ماكينتها الحربية. وستثار في مجلس العموم اليوم اسئلة عن دور بريطانيا في تسليح ايران سراً.

ويقول ديفيد كلارك، المتحدث في شؤون الدفاع لحزب العمال المعارض «لدينا اصلا فضيحة عراق ـ جيت وسنشهد فضيحة ايران ـ جيت ايضا». واضاف «ان بعض الشركات التي اعانت صدام حسين على التسلح، عملت ايضا على تسليح ايران، وقد تكون ممارساتها هذه قائمة حتى اليوم»

وجاء التطورات الاخيرة في دراما بيع السلاح سراً بعد يومين فقط على تقديم واشنطن قائمة بأسماء ٣٣ شركة بريطانية متهمة بالاسهام في تسليح ايران. وتضم القائمة اسماء شركات كبرى مثل «أي سي أي» المتهمة بتزويد ايران بمواد كيماوية يمكن استعمالها في صناعة اسلحة الدمار الشامل.

وتزعم ادارة بوش ان بريطانيا لم تكتف بتزويد ايران «بكميات كبيرة من المعدات العسكرية» وانما سمحت ايضا للملالي بادارة معظم عمليات الشراء من لندن.

وحتى عام ١٩٨٩، كان لإيران ممثلون في لندن لشراء المعدات الصناعية والعسكرية يبلغ عددهم ٤٠٠ شخص يعملون من مكاتب شركة النفط الوطنية الايرانية في ويستمنستر.

ومن بين هؤلاء كان هناك ما لا يقل عن ١٠٠ ضابط في البحرية والجيش والقوة الجوية يختصون بشراء الاسلحة والحصول على المعرفة الفنية العسكرية. وقد طلب اليهم مغادرة البلاد في فبراير (شباط) ١٩٨٩ بعد ان اصدر الخميني فتواه بقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي. لكن السلطات سمحت لايران في خريف عام ١٩٩٠ باعادة بناء بعض من شبكتها في لندن.

وكانت لندن لاكثر من ثمانية اعوام المركز الاهم لادارة المشتريات العسكرية الايرانية. وقد اتخذ عدد من تجار السلاح الايرانيين المستقلين، ومن ضمنهم سايروس هاشمي المتوفى، من العاصمة البريطانية مقراً لهم. وكانت بريطانيا المزود الثاني للسلاح الايراني قبل التغيير الذي حصل عام ١٩٧٩. ومنذ ذلك الوقت استمرت الشركات البريطانية في تزويد طهران بما تحتاجه من ادوات احتياطية لمختلف انواع الاسلحة، ومنها ٨٠٠ دبابة من طراز «تشيفتان»

ويطالب حزب العمال بتوسيع عمل لجنة التحقيق التي يراسها قاض كبير والتي انشئت في وقت مبكر من الشهر الحالي للتحقيق في بيع الاسلحة للعراق، لتنظر في المبيعات الى ايران. والتحقيق الجاري الآن يختص بتجارة السلاح مع بغداد فقط.

ويقول برينت اركوييت، الخبير الامريكي في شؤون اسلحة الدمار الشامل. «هناك اسئلة كثيرة ستواجه جون ميجر وكبار اعضاء حكومته، مثل: هل تم خرق القواعد الموضوعة عام ١٩٨٥؟ هل عدل بعض الوزراء في نصوص تلك القواعد دون اطلاع مجلس الوزراء؟ هل زيفت الحكومة الحقائق امام البرلمان؟ هل ساعد بيع الاسلحة البريطانية على اطالة امد الحرب العراقية ـ الايرانية؟ والى اي مدى اسهمت بريطانيا في التصعيد التسليحي الكبير لايران؟».

وقد تورط الاجابات على هذه الاسئلة عددا من كبار ساسة بريطانيا ومن ضمنهم رئيسة الوزراء السابقة مارجريت ثاتشر ووزير الخارجية السابق جيفري هاو ووزير الدفاع السابق الن كلارك ووزير الدولة للشؤون الخارجية السابق ديفيد ميلر



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٢ / نوفمبر ١٩٩٢

البرلمان البريطاني يناقش قضية بيع العراق وايران اسلحة

□ لندن - من سمير ناصيف:

■ ركزت الانتقادات الجديدة التي وجهتها احزاب المعارضة البريطانية الى حكومة جون ميجور في قضية «عراق غيت» على بيع معدات عسكرية الى العراق وايران بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٠، وتحديد الدور الفعلي لوزير الدولة في الوزارات البريطانية ومسؤوليته ازاء الوزير لدى بروز قضايا بأهمية قضية تصدير اسلحة الى دول العالم الثالث.

ولوحظ ان قضية «عراق - غيت» احتلت في مناقشات مجلس العموم امس المرتبة الثالثة بعد حريق قصر وندسور الملكي وقضية مفاوضات اتفاق «غات». ووجه ميجور رسالة جديدة رد فيها على اسئلة طرحها زعيم حزب الاحرار الديموقراطيين بادي اشداون. واكد رئيس الوزراء انه لم يكن مطلعاً على محاولات بعض وزراء الدولة تبديل سياسة الحكومة في شأن تصدير معدات عسكرية الى العراق بعد ١٩٨٨ وخلال فترة تسلمه وزارة الخارجية.

ولفت مراقبون الى ان وزير الدولة السابق في وزارتي التجارة والصناعة البريطانيتين الان كلارك سيصبح «كبش فداء» في القضية، وان السؤال المطروح الآن هل توجه اليه الشرطة اتهامات جنائية تحتم محاكمته.

وتشهد قضية «عراق - غيت» مضاعفات بعد شهادة كلارك خلال محاكمة ثلاثة مديرين في شركة «ماتريكس تشيرشل»، حين قال «ان مصالحنا قضت بان نصدر اسلحة الى العراق وايران في الوقت نفسه ولم نرغب في ترجيح كفة احد الفريقين على الفريق الآخر، بل كانت لنا مصلحة في استمرار النزاع بين الدولتين» في اشارة الى حرب السنوات الثماني بينهما (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

واظهرت تحقيقات صحافية وتصريحات لمسؤولي حزب العمال البريطاني المعارض اسماء شركات كانت تصدر معدات عسكرية الى ايران من بينها شركتا «اليفين» و«بيلكينفتون». وتبين ان مدير مبيعات «بيلكينفتون» جيريمي تشرتشر زار طهران في العام ١٩٨٥ في مسعى لعقد صفقات لتزويد دبابات «تشيفتين» التي اشترتها ايران من بريطانيا ابان حكم الشاه، قطع غيار بريطانية.

وورد في تقرير صحافي ان تاجر سلاح بريطانياً سافر الى لشبونة في العام ١٩٨٨ للاجتماع بزبائن من ايران رغبوا في شراء قذائف من عيار ١٥٥ملم، ففوجئ بوجود زبائن آخرين من العراق في الفندق نفسه. واشار التقرير الى ان الصفقة الايرانية تأخرت فترة.

وتبين ان وليام وولدغريف، وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية في العام ١٩٨٩، اختلف مع الان كلارك ووزير الدولة اللورد تريفغارن بعد مطالبتهما بتعديل او الغاء قرار حظر بيع الاسلحة البريطانية الى العراق وايران، وان هذا الخلاف نشأ حين كان جون ميجور وزيراً للخارجية، ولم يبلغه وولدغريف ما حدث، على رغم انه اشار على الوزيرين الآخرين ان تبديل سياسة بيع الاسلحة يجب ان يتم من قبل الوزراء الكبار في اجتماع حكومي على اعلى المستويات وليس من جانب وزراء الدولة.

وتتساءل اوساط المعارضة البريطانية لماذا لم يبلغ وولدغريف الى ميجور هذا النقاش المهم خصوصاً انه يدخل في حيز اطار اهتمامات الحكومة، وان الاول فعل ذلك في مناسبات اخرى وعندما كان دوغلاس هيرد وزيراً للخارجية. ويقول وولدغريف انه لم يرغب في ارباك ميجور بمواضيع معقدة في الفترة الاولى لتسلمه الخارجية.

ويتذرع ميجور بانه لم يطلع على المستجدات في سياسة بيع الاسلحة لان مساعديه لم يخبروه انذاك بما كان يحدث، في حين ترى المعارضة ان من واجبه ان يسأل عن هذه المواضيع.

الى ذلك افاد استطلاع اجرته صحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية ان ٨٣ في المئة من البريطانيين يعتقدون ان الوزراء لم يقولوا الحقيقة في ما يتعلق بالقضية.

وقال ثلاثة في المئة فقط ان الوزراء صادقون، في حين رجح خمسون في المئة ان ميجور كان على علم بمبيعات الاسلحة الى العراق.

ويذكر ان ميجور قرر القيام بجولة اوروبية في الوقت الذي باشر مجلس العموم (البرلمان) امس مناقشة هذه القضية، وكلف وزير التجارة والصناعة مايكل هيزلتاين الرد على اسئلة المعارضة.

وكتبت صحيفة «الغارديان» البريطانية امس ان العراق ضمن موافقة الولايات المتحدة على بيعه عتاداً عسكرياً قبل حرب الخليج، من خلال بيع واشنطن نفطاً باسعار منخفضة جداً.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٢

وثائـــق ســـرية تكشـــف :

الاردن يسرب معلومات اسرائيلية وغربية للعراق!!

أمريكا سمحت بمبيعات أسلحة لعمان رغم الحظر!!

الاوبزرفر : بريطانيا ساعدت العراق فى صنع أسلحة نووية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

لوس انجلوس - رويتر :

ذكرت صحيفة لوس انجلوس تايمز أمس نقلا عن مصادر حكومية امريكية ووثائق سرية .. أن الأردن زودت العراق بمساعدات عسكرية ومعلومات .. حصلت عليها من أجهزة المخابرات الاسرائيلية والغربية .. وذلك بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ .. واثناء حرب الخليج .. مؤكدة أن الموقف الأمريكي الفعلي ازاء الأردن .. كان أكثر تساهلا من الموقف المعلن .

وأضافت المصادر أن حكومة الرئيس بوش سمحت بشحن امدادات دفاعية للاردن خلال هذه الفترة .. رغم التأكيدات المعلنة للكونجرس بتوقف هذه المساعدات ..

وأوضحت انه بعد اعلان الملك حسين علانية تأييده للعراق .. وقرار الولايات المتحدة بفرض حظر على تجارة الأسلحة الأمريكية مع الأردن .. تم انهاء اجراءات صفقات عسكرية تجارية .. لتسليمها للاردن خلال الأيام الأخيرة لحرب الخليج .

وأوضحت الجريدة انها حصلت على هذه المعلومات .. من ملحق سرى لتقرير لمكتب المحاسبات العامة التابع لأحد أجهزة التحقيق بالكونجرس حول مدى التزام الأردن بالعقوبات ضد العراق

وأشار التقرير الى أن التعاون العسكرى بين العراق والأردن فى هذه الفترة اشتمل على تسريب معلومات تكنولوجية أمريكية للعراق .. وشراء قطع غيار .. وتسريب معلومات لأجهزة المخابرات الاسرائيلية ودول التحالف الى بغداد .

نفى اردنى

وقد نفى رئيس مكتب المعلومات الاردنى فى واشنطن هذا النبأ .. وقال أن بلاده لم يكن لها أى تعاون عسكرى .. أو مبيعات معدات عسكرية منذ ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ .. أى تاريخ غزو العراق للكويت .

وفى لندن .. أكدت صحيفة الاوبزرفر البريطانية .. أن بريطانيا خالفت عدم انتشار السلاح النووى .. وقالت انها قدمت للعراق فى الثمانينات معدات .. يمكن أن تستخدم فى صنع الأسلحة النووية ..

نفى عراقى

من جهة أخرى .. نفى طارق عزيز نائب رئيس الوزراء .. أن تكون الولايات المتحدة أو بريطانيا .. قد زودت العراق بأى أسلحة قبل حرب الخليج .. وقال أن الجدل القائم فى بريطانيا حول هذه القضية .. يستهدف خدمة أغراض داخلية .. كما حدث فى الولايات المتحدة خلال حملة الانتخابات الامريكية .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

طارق عزيز ينفي دور الحكومتين الاميركية والبريطانية في تزويد بغداد اسلحة

■ عمان، لندن - رويتر، أ ف ب - اكد نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز ان الحكومتين الاميركية والبريطانية «لم تتشاركا سراً في تزويد العراق معدات عسكرية» قبل حرب الخليج وصرح الى مراسل «هيئة الاذاعة البريطانية» (بي بي سي) في نيويورك قبيل توجهه الى عمان عائداً الى بغداد أن المعلومات عن دور واشنطن في تسليح العراق «ادعاءات اطلقت لأهداف سياسية داخلية في الولايات المتحدة في اثناء حملة الانتخابات الرئاسية» التي انتهت بفوز المرشح الديموقراطي بيل كلينتون.

وعن العلاقات بين بلاده وبريطانيا قبل الحرب قال طارق عزيز: «ليست ممتازة بل عادية»، مشيراً الى ان «الحكومة البريطانية لم تساعد العراق لكن بريطانيا تريد التعامل معنا وهذا ما نريده ايضاً ولا ضرر في ذلك».

واكد من جهة اخرى ان حكومته لن تقدم لخبراء التفتيش الدولي معلومات عن مصادر المعدات التي استخدمت في البرنامج النووي لأن «العراق لا يريد تعريض حياة مورديه للخطر». وتابع ان بغداد تناقش هذا الموضوع مع الامم المتحدة «بطريقة مهنية»

وكان طارق عزيز حاول اقناع مجلس الامن بتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ غزوه الكويت، لكن المجلس ابقى العقوبات مؤكداً ان بغداد تنفذ قراراته في شكل «انتقائي جزئي» ووصل طارق عزيز الى عمان مساء اول من امس يرافقه وفد يضم وزير الخارجية العراقي السيد محمد سعيد الصحاف، في طريق عودته الى بغداد. واستقبل المسؤول العراقي والوفد في المطار نائب رئيس الوزراء الاردني وزير النقل السيد علي السحيمات ووزير الخارجية الدكتور كامل ابو جابر اللذان كانا اجريا محادثات مع طارق عزيز قبل توجهه الى نيويورك



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

بغداد تتراجع وتؤكد استعدادها لكشف مصادر معداتها النووية

■ بغداد، المنامة، روما - ا ف ب، رويتر - اعلن خبراء التفتيش الدولي ان السلطات العراقية وعدتهم بـ «فتح حوار» مع الامم المتحدة لكشف مصادر المعدات والآلات التي استخدمها العراق في تطوير برنامج للتسلح النووي قبل حرب الخليج.

واكد موريزيو زيفيريو مساء اول من امس لدى عودته الى المنامة من مهمة تفتيش في العراق ان الوزير العراقي للتعليم العالي والبحث العلمي السيد همام عبدالخالق عبدالغفور نقل اليه مساء الاثنين الماضي قرار العراق التعاون مع الامم المتحدة في هذا المجال.

وصرح الخبير الايطالي الى الصحافيين بانه تلقى خلال اجتماعه مع الوزير «انباء مشجعة عن الحصول اخيراً على معلومات» عراقية تتعلق بالاطراف التي زودت بغداد مواد ومعدات نووية. وتابع ان عبدالغفور «ابدى استعداده ليبدأ مساء اليوم (اول من امس) نقاشاً حول الموضوع لكنني لم اشأ الاستعجال وفضلت تحضير الوثائق المتعلقة بمطالبنا المحددة».

وبدا ان زيفيريو فوجيء بالتغيير في الموقف العراقي ولفت الى انه سيعود الى مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (في فيينا) وانه قد يرسل الوثائق التي تتضمن مطالب الوكالة الى محاوريه العراقيين «بواسطة الفاكس في غضون ايام».

ووصف قرار العراق بالتعاون بانه «خطوة الى امام وخبر سعيد». وسئل عن الاسباب التي دفعت بغداد الى التعاون مع الامم المتحدة فاجاب ان «العراقيين قرروا ان مصلحتهم تقتضي ذلك، ويصرون على استعجال مهمات التفتيش».

وتؤكد الامم المتحدة ان معارضة بغداد المستمرة تسليم معلومات عن مصادر المعدات النووية حالت حتى الآن دون تحقيق تقدم فعلي في تطبيق العراق قرارات مجلس الامن المتعلقة بنزع سلاحه.

واعلن زيفيريو ان العراقيين لم يعلنوا موقفاً من مسالة المراقبة الدولية طويلة الامد لبرنامجهم النووي، ما يشكل ايضاً عائقاً امام تطبيق قرار المجلس.

وكان زيفيريو غادر بغداد اول من امس بعد ان امضى فيها ثلاثة ايام. واوفدته الامم المتحدة الى العاصمة العراقية على راس فريق يضم ثمانية خبراء نوويين. وبقي ثلاثة منهم في العراق مع فريق تفتيش دولي آخر برئاسة السويدي جوهان سانتيسون. وتتركز مهمة هذا الفريق على برامج الاسلحة العراقية الكيماوية والبيولوجية وستستمر حتى ١٤ كانون الاول (ديسمبر) الجاري.

وصرح سانتيسون في بغداد اول من امس بانه تابع مع مفاوضيه العراقيين «وضع اللمسات الاخيرة على التوضيحات» المتعلقة باللائحة التي سلمها العراق الى الامم المتحدة وتتعلق بترسانته الكيماوية وبرنامجه البيولوجي.

وكان اشار الى ان اللائحة تتضمن بنوداً غامضة، واضاف ان اجواء عمل فريقه كانت مرضية.

على صعيد آخر اتهم العراق الولايات المتحدة وبريطانيا باحراق محاصيله عمداً بالقنابل الحارقة.

وينكر ان اميركا وبريطانيا وفرنسا تفرض حظراً على تحليق الطيران العراقي في شمال العراق وجنوبه، وتحلق طائرات حربية تابعة للدول الثلاث فوق مناطق الشمال حيث اقام الغرب «منطقة آمنة».



المصدر : الأهرام

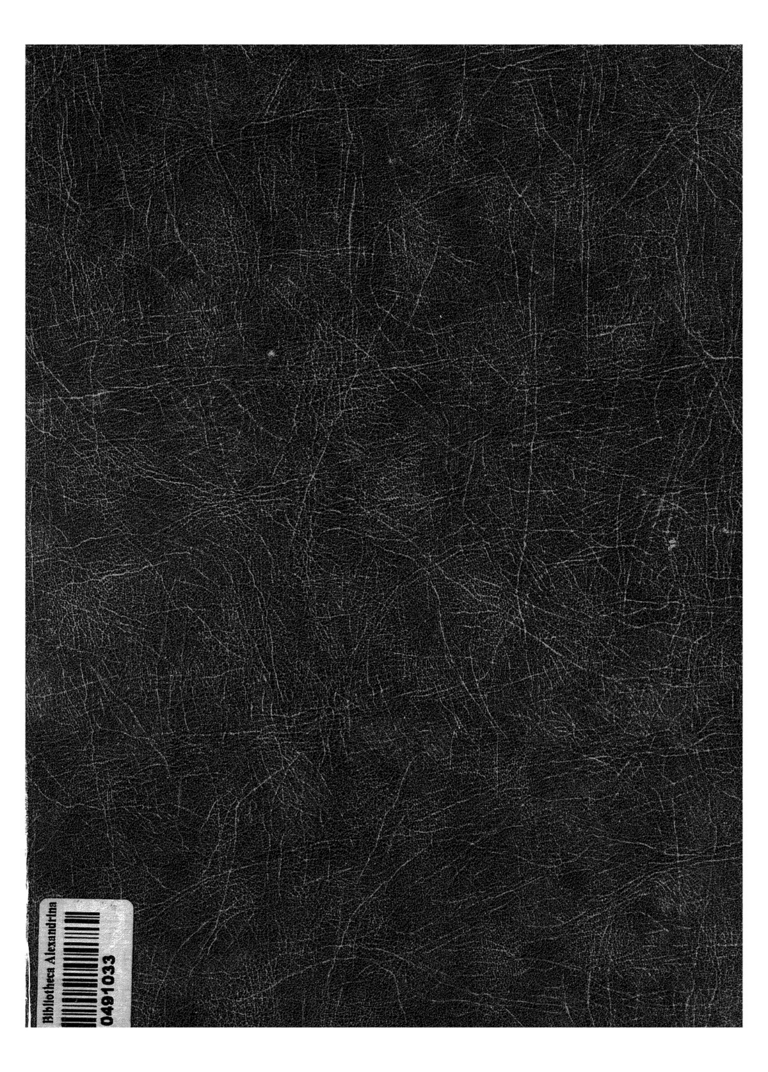
التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بغداد مستعدة للكشف عن مصادر برنامجها النووى

المنامة - وكالات الأنباء - اعلن موريزيو زيفيريو نائب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقب وصوله للبحرين امس قادما من بغداد أن العراق أبدى استعداده للتعاون بشأن تزويد الأمم المتحدة بالمعلومات عن الجهات والمصادر التى ساعدته فى تطوير برنامجه النووى.

وقال زيفيريو أن المسئولين العراقيين ابلغوه باستعدادهم للبدء فى بحث هذا الموضوع بعد مماطلة عراقية استمرت عدة اسابيع فى هذا الصدد. ويذكر أن زيفيريو راس فريقا دوليا لبغداد فى اطار مهمة استهدفت أساسا كشف مصادر البرنامج النووى العراقى. ويوجد حاليا فى العراق فريق اخر يراسه السويدى يوهان سنيتسون للتفتيش عن أسلحة العراق الكيماوية والبيولوجية وقد قام هذا الفريق بزيارة عدة مواقع سرية عراقية تنفيذا لمهمته.


Bibliotheca Alexandrina
0491033